

ورقة العمل رقم 49

تقييم تنافسية الزراعة السورية
- مطبقة على سلاسل قيمة مختارة وممثلة
/القمح السوري القاسي/

إعداد

معضاد قرقوط

إشراف

الخبير الدولي: فريدريك لانسون

مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية

(سيراد- مونيبيلية- فرنسا)

الفهرس

1	1- مقدمة
1	1 - 1 الأمن الغذائي وتحرير التجارة
2	2- أسواق القمح
2	1 - 2 أصناف القمح
2	2 - 2 الطلب على القمح في سورية
2	1 - 2 - 2 تطور استهلاك القمح
4	3 - 2 اقتصاد القمح على الصعيد العالمي
4	1 - 3 - 2 مساحة وإنتاج القمح
6	2 - 3 - 2 الصادرات والواردات العالمية من القمح
7	4 - 2 اقتصاد قمح الديوروم
7	1 - 4 - 2 أكبر منتجي قمح الديوروم
9	2 - 4 - 2 أكبر مستهلكي قمح الديوروم
10	5 - 2 موقع سورية في التجارة العالمية للقمح
10	1 - 5 - 2 تزايد المشاركة في تجارة القمح العالمية
13	6 - 2 الصادرات السورية من قمح الديوروم ومكافأة النوعية
13	1 - 6 - 2 مواصفات قمح الديوروم السوري
19	3 - سلسلة القيمة للقمح السوري
19	1 - 3 منظومة سلسلة القيمة للقمح: سلسلة قيمة "عامة"
19	2 - 3 بنية سلسلة القيمة
20	1 - 2 - 3 المنتجون
25	2 - 2 - 3 شركات التجارة والتصنيع العامة
29	3 - 2 - 3 القطاع الخاص الناشئ
30	4 - 2 - 3 البنية النسبية في سلسلة القيمة للقمح
32	3 - 3 مناطق زراعة القمح الطري والقاسي والمكونات المحلية للإنتاج
32	1 - 3 - 3 الاتجاهات العامة لإنتاج القمح الطري والقاسي ديوروم في سورية
41	4 - التحليل المالي لتنافسية القمح القاسي ديوروم
41	1 - 4 الأثر المالي للاتجاهات البديلة في سعر تصدير قمح الديوروم
43	2 - 4 مصدر التكلفة والسعر
44	2 - 2 - 4 تكاليف إنتاج وتسويق القمح وآلية التسعير
45	3 - 2 - 4 آلية وتقدير الدعم
45	4 - 2 - 4 تقدير التخفيض الممكن في حجم الدعم
53	6 - تحليل الحساسية
54	3 - 4 تصدير قمح الديوروم البعل بهدف تخفيف الضغط عن الأراضي المروية
55	5 - خاتمة وتوصيات
56	1 - 5 التغييرات الممكنة في وضع القمح القاسي في الزراعة السورية
57	2 - 5 تعزيز إنتاج قمح الديوروم في بعض المناطق السورية

1- مقدمة

1 - 1 الأمن الغذائي وتحرير التجارة

شهدت الزراعة السورية تحولات عميقة بفضل رزمة الإصلاحات المتعاقبة على صعيد الاقتصاد الكلي، والتي طبقت من قبل الحكومة السورية خلال السنوات الماضية. وقد تطورت هذه الإصلاحات بالتوازي مع توقيع اتفاقيات تجارية مع الدول العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) وتركيا، إضافة إلى المفاوضات الجارية لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من تنامي الانفتاح في الزراعة السورية إلا أن الأمن الغذائي يبقى الهدف المحوري في السياسة الزراعية السورية. وتبقى التجارة الزراعية فيما يخص مجموعة مختارة من السلع الاستراتيجية مثل القمح تتم من خلال المؤسسات الحكومية.

يعتبر القمح العمود الفقري لاستراتيجية الأمن الغذائي في سورية. ولكنه لا يمثل سلسلة قيمة غذائية متجانسة، باعتباره يستلزم طرق متنوعة في الإنتاج ويضم عدد من المنتجات. وقد شجعت الدولة على زيادة إنتاج القمح في كل من المناطق المروية والبعليّة، وبات يعتبر المحصول الأول بين المحاصيل المروية في سورية، حيث يغطي بالمتوسط خلال الفترة 2006-2008 أكثر من 50% من المساحات الإجمالية المروية في سورية وحوالي 63% من مساحة المحاصيل المروية، إضافة إلى 35% من مساحة المحاصيل البعلية، ويشغل أيضاً مايقارب 48% من المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية. وقد حققت سورية الاكتفاء الذاتي من القمح في منتصف التسعينات للقرن الماضي. وتقليدياً كانت سورية تنتج حصة مهمة من القمح القاسي الديوروم (60% قمح قاسي إلى 40% قمح طري)، إلا أن هذه النسبة انعكست خلال السنوات الماضية لصالح القمح الطري الذي تزايد استهلاكه محلياً.

إن السبب وراء اختيار هذا المنتج هو: كيف يمكننا التوفيق بين الفرص المتاحة من خلال تحرير التجارة مع ضرورة المحافظة على هدف الأمن الغذائي. في نفس الوقت الذي نجحت فيه خطة زيادة إنتاج القمح إلى أعلى من الكمية المتوقعة، واضعة سورية إلى جانب الدول المصدرة بشكل متواتر للفائض من القمح خلال السنوات القليلة الماضية.

تهدف هذه الدراسة للتحقق: إلى أي مدى يمكن لسورية التوسع في تجارة القمح ليكون الوسيلة من أجل تحسين وتعويض الكلفة الاجتماعية لاستراتيجية الأمن الغذائي من خلال تبني أفضل الآليات لتطوير صادراتها؟! مع العلم أن السياسات الحكومية في مجال القمح تركز حتى الآن على الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج. ولكن التغيير في الطلب: التحول في العادات الاستهلاكية الغذائية والانخفاض التدريجي للاستهلاك الفردي من الخبز وتعديل مكونات الخبز من الطحين (75% من طحين القمح الطري و 25% من طحين القمح القاسي)، يؤدي إلى التراجع في إنتاج القمح القاسي "ديوروم" في مقابل زيادة إنتاج القمح الطري، ومن ثم زيادة الفائض المرغوب من القمح الطري من أجل التصدير. ولكن هذا التقرير يسطر السؤال التالي: لماذا لا يتم التركيز على تصدير القمح القاسي ديوروم بأسعار أعلى بدلاً من القمح الطري؟، حيث تعرض هذه الدراسة تحليل للربحية المحتملة من خلال هذا الخيار عند الأخذ في الاعتبار سيناريوهات متعددة:

● في ضوء الموقع الحالي للقمح القاسي السوري "ديوروم": في السوق العالمي.

• في ضوء تحسين موقع القمح القاسي السوري في السوق العالمي من خلال التركيز على النوعية الجيدة لقمح الديوروم السوري المنشأ، مع استقرار الإنتاج والصادرات. وذلك من خلال تعزيز التنافسية في المستويين:

■ المستوى العالمي: ضمان وجود سوق مؤكدة لقمح ديوروم عالي النوعية.

■ المستوى المحلي: ما هي الإجراءات من أجل الحصول على نوعية محددة وعالية الجودة لسلسلة القيمة من قمح ديوروم؟ الخاص مقابل العام، مسألة الربحية، إدارة النوعية مع نظام أسعار يترافق بدعم حكومي.

2- أسواق القمح

2 - 1 أصناف القمح

ينتج على الصعيد العالمي ثلاثة أصناف رئيسية من القمح تتباين فيما بينها بنسبة الرطوبة ومحتواها من البروتين والوزن لكل ألف حبة واللون وبعض المواصفات الأخرى وهي:

1- القمح الطري حيث تزيد نسبة الرطوبة فيه عن 14% المستخدم أساساً وعلى نطاق واسع في إنتاج الخبز الأبيض بأنواعه.

2 - القمح القاسي العادي حيث نسبة الرطوبة فيه تتراوح بين 11-14% ويستعمل منفرداً أو مخلوطاً مع القمح الطري أيضاً بنسب مختلفة للحصول على طحين يستخدم في إنتاج الخبز الأسمر وأنواع من المعجنات الحلويات وبعض أنواع المعكرونة والنخالة الغذائية والعلفية.

3 - القمح عالي القساوة (ديوروم) يتميز بنسبة رطوبته المنخفضة بين 8-11% ونسبة مرتفعة نسبياً من البروتين مما يعطيه ميزة في سهولة النقل والتخزين والتصنيع. ويعتبر الديوروم صنف عالي النوعية من القمح يستعمل عالمياً أساساً في تصنيع المعكرونة والسباكيتي والشعيرية والسميد بأنواعه، إضافة إلى استخدامه في إنتاج الخبز في بلدان شمالي أفريقيا والشرق الأوسط وتركيا.

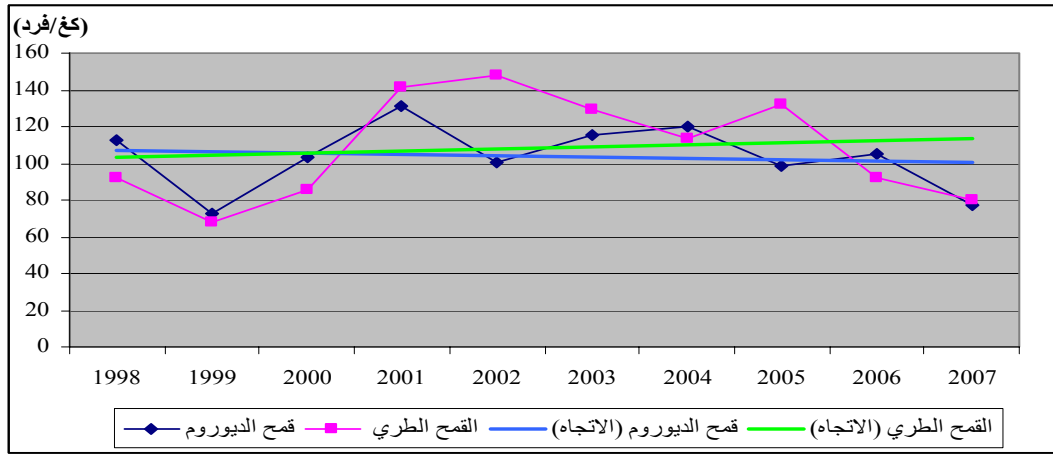
2 - 2 الطلب على القمح في سورية

2 - 2 - 1 تطور استهلاك القمح

يستعمل القمح الطري والقاسي في سورية غالباً لإنتاج الخبز. حيث يتكون الطحين الموحد المنتج من قبل مطاحن القطاع العام والمطاحن الخاصة المتعاقد معها من 50% طحين قمح طري و 50% طحين قمح قاسي ديوروم. إضافة إلى أن القمح القاسي ديوروم يستعمل أساساً في القطاع الخاص لإنتاج العديد من أنواع طحين السميد "السامولينا" المستعمل في إنتاج أنواع المعكرونة والمعجنات ومنتجات أخرى. كذلك فإن القمح القاسي يستعمل على نطاق واسع لإنتاج البرغل لاحتوائه على البروتين والكربوهيدرات والألياف. كما أن بعض منشآت القطاع الخاص للصناعات الغذائية تستعمل القمح القاسي ديوروم لإنتاج الطحين الأسمر أو الأصفر والنخالة للاستعمالات الغذائية والعلفية، كذلك تقوم هذه المصانع باستخلاص مكوناته من البروتين والكربوهيدرات ونواة القمح بكميات تجارية. لكن استهلاك

منتجات القمح القاسي في سورية تراجع تدريجياً خلال الفترة 1998-2007. ثم أن خطة الطحين الموحد تم تعديلها في العام 2008 لتصبح 75% طحين قمح طري و25% طحين قمح قاسي. لذلك فإن الفائض من القمح القاسي ازداد خلال نفس الفترة وبالتالي فإن الكميات المتاحة للتصدير من القمح القاسي ديوروم ارتفعت أيضاً. من ناحية ثانية، فإن الاستهلاك المحلي من طحين القمح الطري ازداد متزامناً مع نمو شركات التصنيع الغذائي والمطاحن الخاصة والتي تنتج الطحين الأبيض المستعمل في إنتاج أنواع متعددة من الخبز الأبيض والكعك والبسكويت والمعجنات والحلويات المختلفة وغيرها، إضافة إلى زيادة نسبة طحين القمح الطري في خطة الطحين الموحد للقطاع العام. يبين الشكل 1 الاتجاهات العامة والاستهلاك الفردي الظاهري¹ من القمح القاسي ديوروم والطري في سورية خلال الفترة 1998-2007.

الشكل 1 تطور الاستهلاك الظاهري* من القمح القاسي الديوروم والطري في سورية، 2007-1998 (كغ/فرد)



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية - بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

تشير خطوط الاتجاه في الشكل 1 إلى انخفاض طفيف في الاستهلاك الفردي من القمح القاسي الديوروم مع تذبذب أقل مقابل نمو في الاستهلاك الفردي من القمح الطري مع تقلبات أكبر على طول خط الاتجاه حتى العام 2005. ولكن الاستهلاك الفردي الظاهري لكل من القمح القاسي والطري تراجع بحوالي 4% و-2% على التوالي خلال فترة الدراسة وخاصة في العام 2007.

2 - 2 - 2 الميزان السلعي للقمح: نمو الفائض

بشكل عام فإن نسبة الاكتفاء الذاتي² من القمح القاسي تجاوزت الـ 100% في جميع السنوات ولمعظم السنوات بالنسبة للقمح الطري خلال فترة الدراسة، وقد بلغت أعلى نسبة لها (155%) في العام 1998 للقمح القاسي الديوروم و156% في العام 2006 للقمح الطري. بذلك كان الإنتاج المحلي للقمح أعلى من الطلب الداخلي، على الرغم من المعدل المرتفع للنمو السكاني في سورية. وتشير هذه الحالة لوجود فائض تجاري منافس من القمح خلال السنوات الطبيعية في

الأسواق المحلية والخارجية. وقد تراوح معدل الصادرات من الإنتاج السنوي الكلي بين 3% إلى 35% للقمح القاسي وبين 0% إلى 36% للقمح الطري خلال فترة الدراسة.

يبين معدل النمو السنوي في الجدول 1 أن الكميات المصدرة من القمح القاسي الديوروم انخفضت بمعدل 11% خلال الفترة 1998-2007 بسبب التراجع في إنتاج القمح القاسي وتأثير مواسم الجفاف، لذلك فإن الكميات المتاحة منه ومعدل الاكتفاء الذاتي شهد تراجعاً محدوداً بحوالي 2%- و 3% على التوالي. ولكن إنتاج القمح القاسي الديوروم لا يزال يعتبر كاف لتلبية الطلب المحلي مع فائض مناسب للتصدير، كما هو موضح في الجدول 1.

الجدول 1 الميزان السلعي لقمح القاسي الديوروم، 1998-2007 (ألف طن)

معدل النمو السنوي	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	قمح الديوروم
-4	1,816	2,230	2,067	2,225	2,456	2,320	2,429	1,728	1,608	2,685	الإنتاج
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المستورد
-11	338	255	261	79	434	595	235	50	450	950	المصدر
-2	1,478	1,976	1,807	2,146	2,022	1,725	2,194	1,678	1,158	1,735	المتاح
-3	123	113	114	104	121	134	111	103	139	155	الاكتفاء الذاتي (%)

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية - بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

تتعامل الحكومة السورية مع القمح الطري باهتمام وحذر كسلعة استراتيجية مرتبطة بالأمن الغذائي. لذلك بدأ تصدير القمح الطري فقط عندما تجاوز الإنتاج المتطلبات المحلية إضافة إلى توفر المخزون الإستراتيجي المطلوب منه، كما عرض في الجدول 2.

الجدول 2 الميزان السلعي لقمح الطري، 1998-2007 (ألف طن)

معدل النمو السنوي	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	القمح الطري
5	2,225	2,702	2,602	2,312	2,457	2,455	2,316	1,377	1,084	1,427	الإنتاج
15	45	8	192	143	265	74	49	17	0	0	المستورد
13	739	980	375	416	457	0	0	0	0	0	المصدر
1	1,531	1,730	2,419	2,039	2,265	2,529	2,365	1,394	1,084	1,427	المتاح
4	145	156	108	113	108	97	98	99	100	100	الاكتفاء الذاتي (%)

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية - بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

2 - 3 اقتصاد القمح على الصعيد العالمي

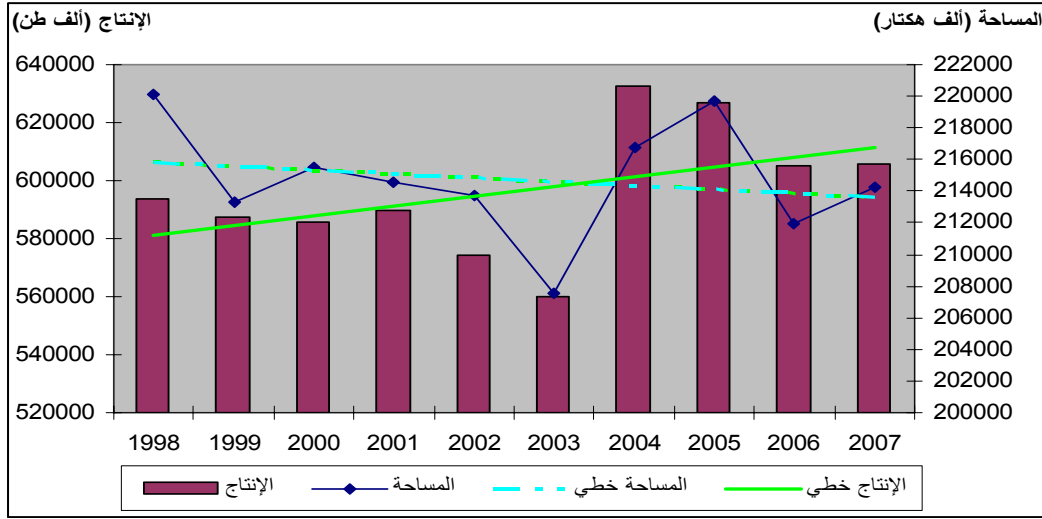
2 - 3 - 1 مساحة و إنتاج القمح

بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من القمح في عام 2007 حوالي 605995 ألف طن، وقد شهد تقلبات واضحة خلال الفترة 1998-2007، لكن خط الاتجاه في المخطط 2 ومعدل النمو البالغ 0.2% يشير إلى تزايد طفيف في الإنتاج العالمي بشكل عام. وكان الإنتاج العالمي على العموم قد شهد تراجعاً منذ العام 1998 حتى العام 2003 مسجلاً أدنى قيمة له

خلال الفترة المدروسة 559829 ألف طن بسبب الظروف الجوية والجفاف الذي أثر على العديد من البلدان المنتجة، إلا أنه عاد وارتفع إلى أعلى قيمة له في العام 2004 والبالغة 632458 ألف طن.

كذلك شهدت المساحات المزروعة بالقمح في العالم تقلبات كبيرة خلال الفترة المدروسة وقد كان معدل النمو سالبا 0.3 %، وكانت أكبر مساحة 220114 ألف هكتار في عام 1998 وأدناها 207592 ألف هكتار في عام 2003. ويبين المخطط تطور الإنتاج والمساحة للقمح في العالم.

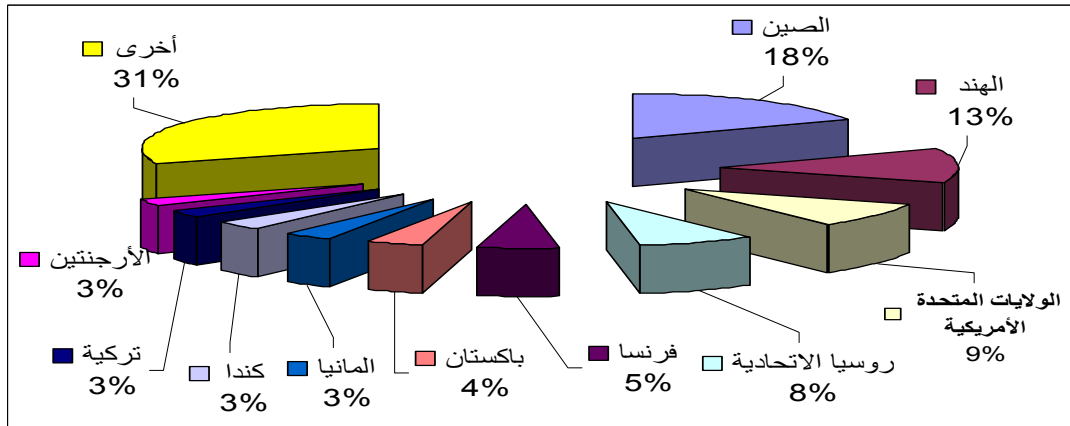
الشكل 2 تطور المساحة والإنتاج العالمي للقمح ، 2007-1998



المصدر: قاعدة بيانات الفاو

وتتصدر الدول المنتجة للقمح في العالم كلاً من الصين حوالي 18% - الهند 12.5% - الولايات المتحدة الأمريكية 9.2% - روسيا الاتحادية 8.2% - فرنسا 5.4%، وفق الشكل 3.

الشكل 3 أكبر منتجي القمح في العالم ، 2007



المصدر: قاعدة بيانات الفاو

2-3-2 الصادرات والواردات العالمية من القمح

وصلت الصادرات العالمية من القمح حوالي 127775 ألف طن في عام 2007. حيث تصدر الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة المصدرين بنسبة حوالي 26% من الصادرات العالمية. وأنت سورية في المرتبة 13 من أصل 20 دولة مصدرة للقمح، حيث شكلت الصادرات السورية حوالي 0.8% من إجمالي الصادرات العالمية (قاعدة بيانات الفاو). يعرض الجدول 3 بعض أكبر الدول المصدرة للقمح في عام 2007 إضافة إلى سورية.

جدول 3 نسبة صادرات الدول من إجمالي الكميات المصدرة في العالم (%) ، 2007

الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	أستراليا	روسيا الاتحادية	فرنسا	الأرجنتين	كازاخستان	ألمانيا	الصين	بريطانيا	سوريا
25.8	13.7	11.5	11.3	11.3	7.5	4.8	3.6	1.8	1.5	0.8

المصدر: قاعدة بيانات الفاو.

يعرض الجدول 4 أعلى قيم للطن الواحد من صادرات القمح لعام 2007 حصلت عليها الدول المصدرة للقمح. وقد أنت سورية في المرتبة 17 من حيث قيمة الطن الواحد من أصل 20 دولة مصدرة للقمح (بحسب قاعدة بيانات الفاو). إلا أن هذه القيمة هي قيمة وسطية مركبة من إجمالي قيمة القمح القاسي والطري.

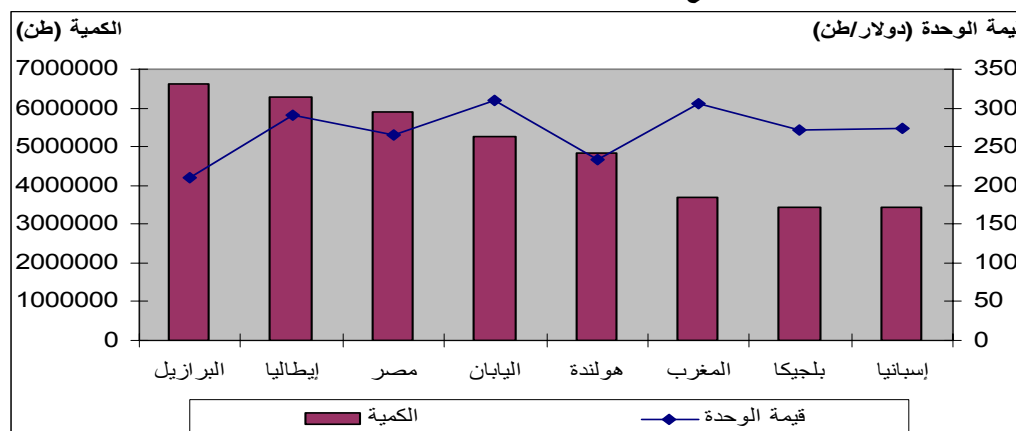
جدول 4 ترتيب الدول وفق قيمة الطن الواحد من القمح لعام 2007 الوحدة: دولار

البيان	أسبانيا	النمسا	بلجيكا	هولندا	جمهورية التشيك	أستراليا	دانمرك	المكسيك	الولايات المتحدة الأمريكية	سوريا
القيمة (دولار أمريكي /طن)	352	311	292	279	273	265	264	262	253	215

المصدر: قاعدة بيانات الفاو.

إن أكبر ثمانية مستوردين للقمح في العالم لعام 2007 تراوح بين البرازيل (6638019 طن) وأسبانيا (3440542 طن). وأكبر قيمة للطن الواحد المستورد كان من نصيب اليابان (309 دولار/طن)، بينما كانت أصغر قيمة للطن المستورد من نصيب البرازيل (210 دولار/طن)، كما يظهر في الشكل 4 التالي:

الشكل 4 أكبر الدول المستوردة للقمح، 2007



المصدر: قاعدة بيانات الفاو.

2 - 4 اقتصاد قمح الديوروم

2-4-1 أكبر منتجي قمح الديوروم

على ضوء الخصائص الزراعية³، إن أفضل النوعيات من قمح الديوروم تنتج في المناطق ذات المناخ الجاف التي تتميز بحرارة مرتفعة نهاراً ومنخفضة ليلاً خلال مرحلة إنبات ونمو المحصول. كما ترتبط الغلة نسبياً بتوفر هذه الشروط المناخية، حيث تؤدي الرطوبة المرتفعة إلى الإضرار بنوعية المنتج من حيث الوزن والخصائص الأخرى. ومن الناحية التاريخية فإن إنتاج واستهلاك قمح الديوروم يتركز في المناطق الحارة والجافة المتمثلة في بلدان حوض المتوسط وهي: شمال أفريقيا - جنوب أوروبا - تركيا - سورية، إضافة إلى المناطق المشابهة في كندا وأمريكا وبعض البلدان الأخرى. وعليه فإن توفر الشروط المناخية الملائمة لزراعة قمح الديوروم في سورية يمنحها ميزة نسبية في إنتاج نوعيات عالية الجودة من هذه المادة خاصة في المناطق الجنوبية والشمالية الشرقية من البلاد.

حتى الآن لا تتوفر على الصعيد العالمي قاعدة بيانات إحصائية متاحة حول قمح الديوروم. إلا أن منظمة الفاو بدأت ببناء قاعدة بيانات خاصة بقمح الديوروم على مستوى البلدان والمناطق داخل البلد الواحد. وبناء على بعض التقارير والدراسات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (مراكز الأبحاث الزراعية CEHIAM) وقسم الزراعة الأمريكي والمجلس العالمي للحبوب في كندا وهيئة الحبوب الكندية، قدرت الكميات المنتجة من قمح الديوروم في عام 2005 بحوالي 26.2 مليون طن، وفي عام 2006 وصل الإنتاج ما يقارب 33 مليون طن، ثم تراجع إلى حدود 26 مليون طن في عام 2007 بسبب الجفاف الذي أثر على الإنتاج في الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا الذي يمثل ما يقارب نصف الإنتاج العالمي لقمح الديوروم.

ينتج الاتحاد الأوروبي بالمتوسط حوالي 9 مليون طن من قمح الديوروم الذي يزرع غالباً في المناطق غير المروية ويشكل حوالي 8% من إنتاج القمح في الاتحاد الأوروبي الذي يتركز معظمه في أربع دول متوسطة وهي: إيطاليا 28% - أسبانيا 22% - فرنسا 18% - اليونان 10%، بينما تنتج النمسا والبرتغال حوالي 1.7% فقط وذلك من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي. وتنتج كندا بالمتوسط ما يقارب 4.5 مليون طن سنوياً وتعتبر مع الولايات المتحدة الأمريكية - التي تنتج حوالي 2.4 مليون طن - ثاني منتج ومصدر لقمح الديوروم بعد الاتحاد الأوروبي. وقدّر إنتاج المكسيك بحدود 1.3 مليون طن سنوياً خلال العشر سنوات الماضية، كما تصدر المكسيك حوالي 0.6 مليون طن من قمح الديوروم سنوياً. وتعتبر تركيا التي تنتج بالمتوسط 2.3 مليون طن سنوياً رابع أكبر منتجي قمح الديوروم، بعد الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة. ويقارب الإنتاج السوري من قمح الديوروم الإنتاج التركي، حيث يتجاوز في السنوات الجيدة الـ 2.2 مليون طن، يشكل حوالي 40% من إجمالي الإنتاج المحلي من القمح، وقد أصبحت سورية من المصدرين الهامين لقمح الديوروم عالمياً. وأنتجت الهند حوالي 1.4 مليون طن من قمح الديوروم في عام 2007 ولكنه يستهلك في الغالب محلياً. أما الإنتاج الروسي فهو مخصص لسد الطلب المحلي فقط. بينما تصدر أستراليا معظم إنتاجها المقدر

³ - دليل زراعة القمح - مديرية الإرشاد الزراعي - وزارة الزراعة - سورية .
2- قمح الديوروم 2007-2008 منظور الوضع الراهن - 2007/12/5 هيئة الحبوب الكندية - دراسة تقنيات RVA (2009/9/15)، متوفرة على الموقع THE HORSE'S MOUTH .
3- تقرير قسم الزراعي في الولايات المتحدة، (2009/9/14).

بـ0.3 مليون طن لانخفاض الطلب الداخلي عليه. وتنتج دول شمال أفريقيا (الجزائر - المغرب - تونس) بالمتوسط حوالي 3.5 مليون طن سنوياً من قمح الديوروم، والذي تعرض لتقلبات كبيرة خلال العشر سنوات الماضية بسبب اعتماده الكبير على المعدلات المطرية السنوية. ويعرض الجدول 5 التالي بعض التفاصيل حول الإنتاج المقدر من قمح الديوروم على الصعيد العالمي إضافة إلى الاستيراد والتصدير.

جدول 5 أهم منتجي قمح الديوروم- التصدير -الاستيراد، 2007 (الكمية: ألف طن)

مؤشرات	الاستيراد		التصدير		الإنتاج		البلد	
	الكمية	الحصة	الكمية	الحصة	الكمية	الحصة		
الواردات/الإنتاج +الواردات-الصادرات								
16%	11%	21%	1527	14%	1023	25%	8933	الاتحاد الأوربي
-	81%	-	-	49%	3587	13%	4445	كندا
1%	6%	0%	24	2%	172	9%	3110	تركيا
-	-	-	-	-	-	7%	2560	كازاخستان
28%	46%	7%	497	15%	1083	7%	2367	الولايات المتحدة
-	19%	-	-	5%	338	5%	1816	سورية*
-	-	-	-	-	-	4%	1420	الهند
3%	-	1%	50	-	-	4%	1395	روسيا
60%	-	28%	1994	-	-	4%	1347	الجزائر
	46%			8%	615	4%	1327	المكسيك
35%	-	9%	618	-	-	3%	1167	المغرب
26%	-	5%	386	-	-	3%	1085	تونس
	-			-	-	3%	960	الصين
57%	-	2%	135	-	-	0%	100	ليبيا
-	-	1%	107	-	-	0%	0	البيرو
-	-	5%	388	-	-	0%	0	فنزويلا
-	54%			4%	270	1%	500	أستراليا
20%	-	3%	194			2%	795	باقي بلدان الشرق الأوسط
-	-	18%	1323	3%	241	6%	1892	بلدان أخرى
-	20%	100%	7243	100%	7329	100%	35219	المجموع

المصدر: الهيئة الكندية للقمح، تقرير إحصائي سنوي، 2007.

* بيانات وطنية رسمية.

بناءً على ما سبق يعتبر الإنتاج العالمي من قمح الديوروم محدود نسبياً، إذ يشكل نسبة 7% تقريباً من إجمالي الإنتاج العالمي للقمح. وهناك تركز كبير للإنتاج: حيث 66% من الإنتاج العالمي يتركز في الاتحاد الأوربي - كندا - تركيا - كازاخستان - الولايات المتحدة الأمريكية - إضافة إلى سورية. بمعنى آخر فإن شمال أميركا (كندا + الولايات المتحدة) - الاتحاد الأوربي - بلدان جنوبي البحر الأبيض المتوسط (بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط) تشكل أربع أقطاب في إنتاج قمح الديوروم العالمي. بناء على ذلك يطرح في الأسواق العالمية سنوياً بين 6 - 7 مليون طن، مع وجود تركز تجاري فعلي في جانب الصادرات: حيث تهيمن كندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على أكثر من 75% من الصادرات العالمية لقمح الديوروم. والجدير بالذكر أن أعلى مستوى من التبادل التجاري يتم بين كبار منتجي ومصدري ومستعملي قمح الديوروم على الصعيد العالمي (الولايات المتحدة - وكندا، ثم الولايات المتحدة وكندا يصدران إلى أوربا)، وإن أكبر مستوردي قمح الديوروم (علاوة على أنهم منتجين) هم دول شمال أفريقيا خاصة الجزائر والمغرب (الجدول 6).

الجدول 6 الجهات التجارية لأهم المصدرين من قمح الديوروم وحصة الكمية المستوردة من إجمالي الاستيراد للبلد المستورد (ألف طن)

الحصة	إجمالي الاستيراد من قبل المستورد	مصدر الصادرات		المستورد
		الولايات المتحدة	كندا	
85%	497	0	422	الولايات المتحدة
84%	388	0	327	فنزويلا
97%	214	0	207	اليابان
49%	2000	223	761	الجزائر
82%	600	0	494	المغرب
81%	386	176	137	تونس
51%	1500	0	759	الاتحاد الأوروبي
-	-	319	421	إيطاليا

المصدر: الهيئة الكندية للقمح، 2007.

ويعرض الجدول 6 أيضاً أن معظم الكميات الموردة من قمح الديوروم إلى بلدان الولايات المتحدة - فنزويلا - اليابان - والمغرب تأتي من كندا، بينما تستورد تونس أكثر من 80% من حاجتها لقمح الديوروم من الولايات المتحدة وكندا، كذلك تصدر كندا إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 50% من إجمالي مستورداته من قمح الديوروم.

2 - 4 - 2 أكبر مستهلكي قمح الديوروم

على الأرجح فإن قمح الديوروم لا يستعمل بنفس الطريقة في مختلف البلدان: ففي أوروبا والولايات المتحدة وجنوب أميركا يستعمل بشكل أساسي في إنتاج المعكرونة والسباكيتي، بينما في شمال أفريقيا يستعمل لإنتاج السميد والخبز، ثم في تركيا وسورية وبلدان الشرق الأوسط الأخرى يستعمل أساساً في إنتاج الخبز. وهذا يعني أن قمح الديوروم لا يعتبر بالضرورة سلعة بديلة أو متممة للقمح الطري بل على الأغلب يشكل سوق منفصلة من أجل صناعة المعكرونة والسميد على الصعيد العالمي.

يملك قمح الديوروم صفات محددة وفريدة من حيث القساوة والبلورية للحبوب وكذلك نواة صلبة توفر له خصوصية في أسواق القمح العالمية، إن النوعية عالية الجودة منه لها لون عميري ومقطع أصفر. بينما الأقماح الربيعية القاسية العادية أقل بلورية ولها لون أحمر ومقطع أبيض. لذلك تعتبر بدائل الديوروم من القمح العادي محدودة وغير مناسبة للمنتجات الخاصة بالديوروم كأنواع المعكرونة والسميد. إن النوعية الجيدة من المعكرونة والمنتجات الأخرى مرتبطة بالميزات الخاصة بالديوروم، يسمى طحين قمح الديوروم الخاص بإنتاج المعكرونة والكوسكوس (طحين السامولينا). تصنع المعكرونة والسباكيتي في أوروبا وشمال أميركا من طحين الديوروم (السامولينا) وكذلك بالنسبة للكوسكوس الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للسكان في بلدان شمالي أفريقيا إضافة للخبز المنتج من طحين الديوروم. بينما تصنع السباكيتي الآسيوية من القمح العادي.

مع هذه الخواص يعتبر الطلب العالمي على الديوروم غير مرن، ما يعني أن أي تراجع بسيط في العرض العالمي ينعكس في ارتفاع كبير نسبياً للأسعار وبالتالي زيادة الربحية، وحتى ولو كان الإنتاج العالمي من القمح العادي غزيراً فإن العجز في إنتاج الديوروم يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار العالمية لقمح للديوروم. وبالعكس تؤدي زيادة العرض العالمي إلى التأثير المباشر في انخفاض السعر بسبب محدودية المنتجات المرتبطة عالمياً بهذه المادة.

يزداد الطلب على الديوروم مع تزايد استهلاك هذه المنتجات. ومن الجدير ذكره أن بعض مشتقات قمح الديوروم تستخدم في بعض الصناعات الطبية والتجميلية. وتعتبر الدول العربية الأربع في شمال أفريقيا ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب أكبر المستوردين لقمح الديوروم في العالم وبالتالي تشكل السوق الأكبر بالنسبة لهذه السلعة، وذلك لأن قمح الديوروم يعتبر الغذاء الطبيعي السائد في هذه البلدان يستهلك على شكل كوسكوس، إضافة إلى أن الخبز تقليدياً ينتج من طحين القمح الديوروم أيضاً وخاصة في المغرب. علماً أن الإنتاج المحلي لهذه البلدان غير كافٍ لسد الاحتياج السنوي من هذه السلعة، حيث استوردت هذه الدول سنوياً بالمتوسط حوالي 3 ملايين طن لفترة الخمس سنوات الماضية ما يشكل تقريباً 40% من حاجة الاستهلاك المحلي لهذه البلدان. ويلي دول المغرب العربي أو شمال أفريقيا من حيث حجم الطلب العالمي اليابان وفنزويلا والبيرو وتشيلي. وتاريخياً تقوم كندا بسد حاجة بلدان أمريكا الجنوبية من القمح القاسي العادي وقمح الديوروم الذي قدرت كميته في عام 2007 بحوالي 0.5 مليون طن وتعتبر مهيمنة في هذه السوق. وكذلك تغطي الصادرات الكندية حاجة اليابان من قمح الديوروم حيث قدر احتياج اليابان بالمتوسط للعشر سنوات الماضية بـ 0.2 مليون طن سنوياً.

2 - 5 موقع سورية في التجارة العالمية للقمح

2 - 5 - 1 تزايد المشاركة في تجارة القمح العالمية

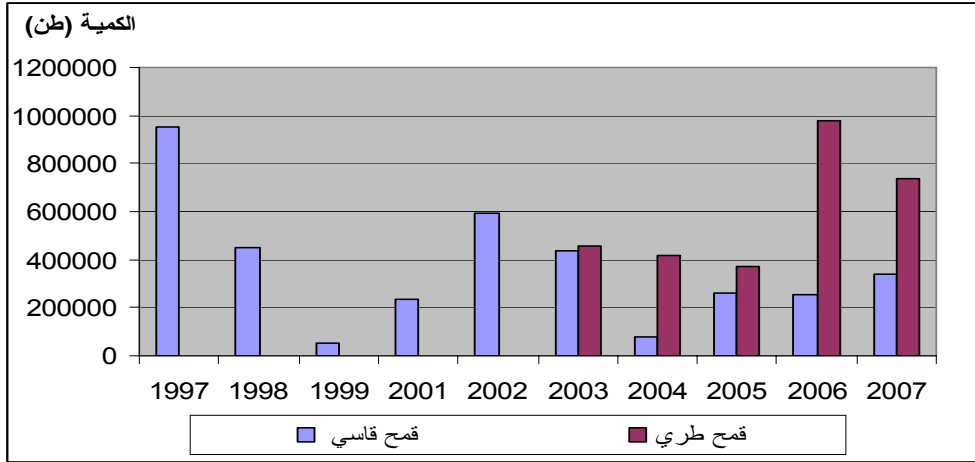
2 - 5 - 1 - 1 السياسات المرتبطة بالإستيراد

يمكن للقطاع الخاص أن يستورد القمح من أجل الاستعمالات المحلية أو إعادة التصدير ضمن شروط محددة بموجب التعليمات رقم 9 تاريخ 2002/10/9 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة، بشرط أن تكون مطابقة لمواصفات الشراء المعمول بها لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. ويتم توقيف عملية الاستيراد خلال الفترة 1/5-9/1 من كل عام بما يتوافق مع موسم الحصاد والتسويق للإنتاج المحلي. على أن يتم تسديد مبلغ بالليرات السورية (بدل تأمين) يعادل قيمة الأقمح المستوردة كتأمين لضمان إعادة التصدير أو الوضع في الاستهلاك المحلي محسوباً على أساس سعر التحويل 46.5 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي. ويعاد بدل التأمين عند إتمام عملية التصدير أو الوضع بالاستهلاك المحلي.

2 - 5 - 1 - 2 اتجاهات تصدير القمح السوري

اعتباراً من منتصف التسعينات وبعد تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفر فائض من الإنتاج المحلي، تحولت سورية من مستورد للقمح في بعض السنوات الجافة إلى مصدر للقمح بنوعيه القاسي ديوروم والطرقي. وتعتبر المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في سورية الجهة الوحيدة المخولة بتصدير القمح السوري. وبشكل عام يتم تصدير القمح القاسي على الأغلب والاحتفاظ بمخزون استراتيجي مناسب من الأقمح الطرية لإنتاج الخبز وضمان الأمن الغذائي. وتم تصدير القمح الطري اعتباراً من العام 2003 كما هو مبين في الشكل 5. وتبين من خلال سجلات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، أن حصة مكونات الصادرات السورية من القمح القاسي والطرقي شكلت 31.4 % و 68.6% على التوالي من إجمالي صادرات القمح لعام 2007.

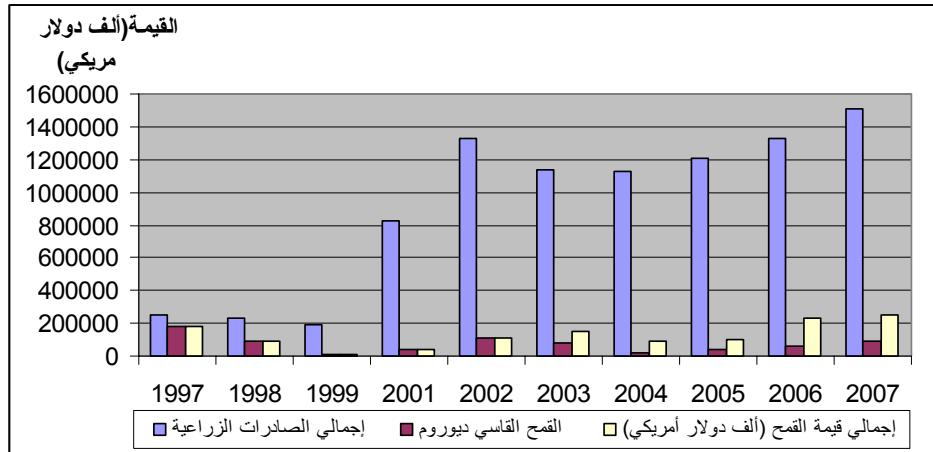
الشكل 5 تطور الصادرات من القمح السوري القاسي والطري، 1997-2007 (طن)



المصدر: بيانات المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الحبوب.

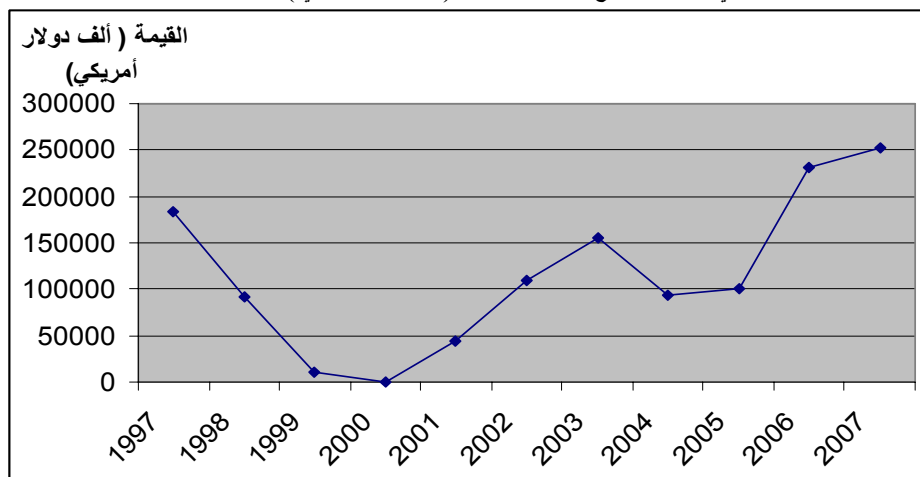
يظهر الشكل 5 أن الكميات المصدرة من القمح لم تكن مستقرة خلال الفترة 1997-2007 بسبب الجفاف، وتم تصدير القمح الطري بكميات أكبر من كميات القمح القاسي ديوروم عندما توفر فائض مناسب للتصدير. وقد تطورت قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة 1997-2007 بشكل كبير اعتباراً من عام 2001، إلا أن قيمة صادرات القمح لم تتطور بنفس النسبة بل شهدت تقلبات كبيرة خلال تلك الفترة. كما يلاحظ من الأشكال 6-7.

الشكل 6 تطور قيمة صادرات القمح وإجمالي الصادرات الزراعية، 1997-2007 (ألف دولار أمريكي)



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية - بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في سورية.

الشكل 7 تطور قيمة إجمالي صادرات القمح ، 1997-2007 (ألف دولار أمريكي)



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية - بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في سورية.

كانت حصة صادرات القمح إلى الصادرات الزراعية متفاوتة بشكل كبير خلال نفس الفترة بالنظر إلى عدم استقرار كمية صادرات القمح بسبب الجفاف وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول 7 تطور حصة صادرات القمح إلى الصادرات الزراعية ، 1997-2007 (ألف دولار أمريكي)*

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	البيان
إجمالي قيمة صادرات القمح إلى الصادرات الزراعية (%)	72	41	5	0	5	8	14	8	8	17	17	إجمالي قيمة صادرات القمح إلى الصادرات الزراعية (%)
قيمة صادرات القمح القاسي إلى إجمالي الصادرات الزراعية (%)	72	41	5	0	5	8	7	1	3	4	6	قيمة صادرات القمح القاسي إلى إجمالي الصادرات الزراعية (%)

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية - بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في سورية.

* حسب قيمة الصادرات الزراعية بسعر صرف 46 ل.س/دولار، بينما حسب قيمة صادرات القمح الفعلية في المؤسسة العامة بمتوسط سعر مبيعات القمح بالدولار.

يظهر من الجدول 7 أن صادرات القمح في سورية كانت مقتصره على القمح القاسي ديوروم حتى العام 2003، ثم تراجعت الحصة من قيمة صادرات قمح الديوروم نسبياً لصالح قيمة القمح الطري وخاصة في عامي 2006 و2007 كما عرض في الشكل 6.

2 - 6 الصادرات السورية من قمح الديوروم ومكافأة النوعية

2-6-1 مواصفات قمح الديوروم السوري⁴

تعريف: يقصد بقمح الديوروم السوري المنشأ القمح الذي يزرع تاريخياً في سورية تحت اسم قمح قاسي ذات المواصفات الخاصة المحددة بنتيجة الاختبارات الخلوية الدقيقة للكروموزومات لأصناف القمح السوري، حيث أثبتت تلك الاختبارات أن الأصناف ذات السلالات النقية مثل شام1- شام3- شام5- بحوث5- حوراني - تنبع لنوع القمح القاسي "ديوروم" وعدد كروموزوماته 28 وهو النوع العالمي للديوروم عالي السعر بسبب جودته التصنيعية العالية ومحدودية إنتاجه العالمي (من 5- 7% من الإنتاج العالمي للقمح). أما الأصناف الطرية من القمح فعدد كروموزوماتها 42 كروموزوماً (هيئة البحوث العلمية الزراعية). ويعرض الجدول 8 أهم مواصفات قمح الديوروم السوري مقارنة بمواصفات أقماح الديوروم الأمريكية والكندية.

جدول 8 مواصفات القمح الديوروم السوري بالمقارنة مع الأقماح الكندية والأمريكية

المواصفات	قمح الديوروم السوري	أقماح الديوروم الكندية والأمريكية
نسبة الرطوبة	8 - 9 %	13 - 14% وقد تصل 17 %
نسبة البروتين %	12 - 14 %	12 - 14 %
لون الحبوب	عمبري	أحمر
وزن الهكتولتر/كغ	75 - 85	75 - 79
نسبة البلورية %	90 - 95 %	40 - 75 %
وزن 1000 حبة /غ	35 - 50	20 - 32

المصدر: مذكرة حول أبحاث القمح - الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في سورية، 1996/1995.

يتبين من الجدول 8 أن خصائص قمح الديوروم السوري تتفوق على الديوروم الكندي والأمريكي، خاصة المحتويات من الرطوبة واللون ونسبة البلورية والوزن مما يكسبه ميزات أعلى تمكنه من المنافسة القوية في الأسواق العالمية والحصول على أسعار مرتفعة نسبياً تبعاً لبنية وهدف الطلب العالمي على هذا النوع من الأقماح. ولكن لماذا لا يحقق الديوروم السوري العلاوة السعرية التي يستحقها؟ وهل متطلبات التصنيع الغذائي عالية الحساسية لنوعية قمح الديوروم؟ أو من الممكن أن تكون النوعية المتوسطة مقبولة؟ وهل السوق العالمية أو سلسلة القيمة تستطيع تحقيق هذا التميز؟ ما هي التناسبات المطلوبة في قمح الديوروم السوري لتلبي المعايير النوعية المرتفعة؟ ومن الممكن وجود عوامل أخرى: الجوانب اللوجستية - التجانس - استقرار النوعية المسلمة لمستخدمي قمح الديوروم في التصنيع الغذائي من المحتمل أن تمثل أهمية في هذا الشأن. من الصعب الإجابة على جميع هذه الأسئلة في هذا التقرير، مع ذلك سوف يعرض التقرير الحالة الواقعية السائدة بالنسبة لهذه الجوانب.

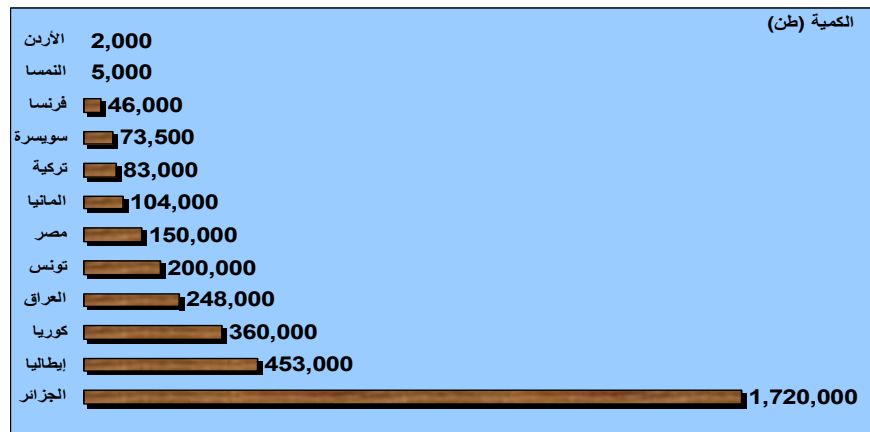
إن التجربة السورية في تصدير القمح على المستوى الإقليمي والعالمي وبخاصة قمح الديوروم تعتبر حديثة، وقد بدأت مع تحول سورية من مستورد للقمح إلى الاكتفاء الذاتي ومن ثم إلى مصدر اعتباراً من منتصف تسعينات القرن الماضي. مع ذلك فقد حصلت الصادرات السورية من القمح خلال السنوات الماضية وخاصة قمح الديوروم على أسعاراً

تقارب الأسعار العالمية التي كانت سائدة في السوق زمن إبرام عقود التصدير، وذلك لأقمح الديوروم العادية أو متوسطة النوعية (المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب). إلا أن بعض أقمح الديوروم الكندية والإيطالية عالية الجودة التي تتشابه بالموصفات مع قمح الديوروم السوري تحرز أعلى الأسعار في الأسواق العالمية. ومن المعتقد أن الإنتاج السوري للأصناف القاسية النقية من القمح سابقة الذكر، تعرض مع الزمن وإثناء عمليات الزراعة والتخزين والتسويق إلى منتج غير نقي تماماً قد يحتوي على خليط من عدة أصناف بنسب متفاوتة، وذلك على الرغم من جميع الإجراءات المتبعة عند شراء وتصنيف وتخزين المحصول من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة والمسؤولة عن جميع الأنشطة المرتبطة بالقمح السوري المنشأ. والتحدي الذي يواجه التجارة السورية لهذه المادة الهامة حالياً، يتمثل في ماهية الإجراءات الكفيلة بإنتاج الأصناف النقية وذات المواصفات العالية المرغوبة عالمياً وزيادة الطاقة التسويقية والتصديرية، وتعزيز البنى التحتية والفنية الملائمة لإنجاز الأنشطة التسويقية بكفاءة عالية تتوافق مع المعايير والإجراءات العالمية المتبعة في هذا المجال من أجل تحسين القدرة التنافسية للقمح السوري في الأسواق الإقليمية والعالمية والحصول على أسعار أعلى تتوافق مع جودته العالية.

2-6-2 وجهة الصادرات السورية من قمح الديوروم

يبين الشكل 8 جهات التصدير لقمح الديوروم السوري والكميات المصدرة بحسب البلدان خلال الفترة 1997-2007.

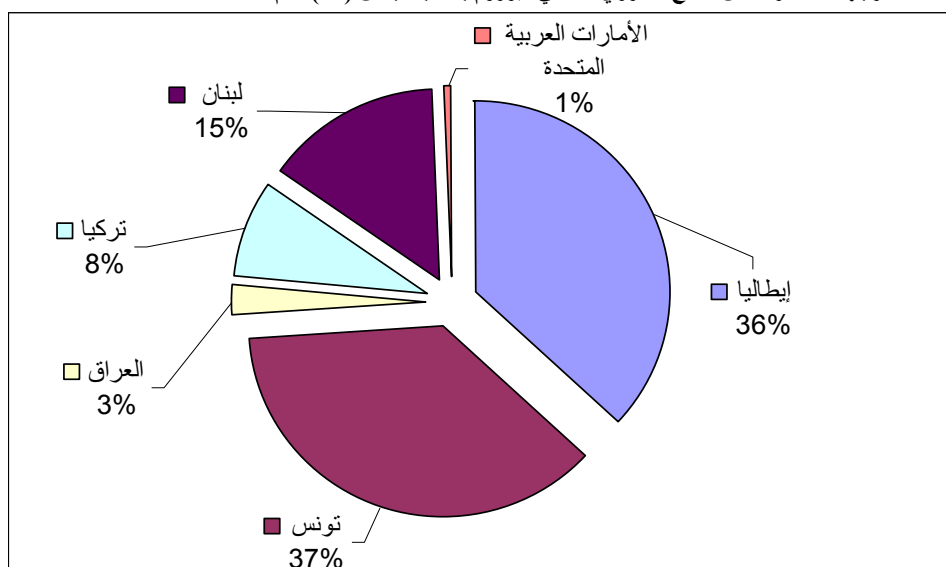
الشكل 8 جهات التصدير لقمح الديوروم السوري وإجمالي الكميات المصدرة بحسب البلدان ، 2007-1997



المصدر: بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في سورية.

يلاحظ من الشكل 8 أن الجزائر استحوذت على أكبر كمية من الصادرات السورية لقمح الديوروم، وبالتالي كانت السوق الأكثر أهمية بالنسبة لسورية، تليها من حيث الأهمية إيطاليا وكوريا الشمالية والعراق وتونس ثم مصر. ولكن السوق الجزائرية استمرت حتى عام 2003 فقط، إن السوق الإيطالية هي الأكثر تكراراً خلال تلك الفترة (7 سنوات من أصل 10 سنوات تصديرية) ولكن الكميات لم تكن منتظمة وتتناسب طردياً مع الإنتاج السنوي وحسب جودة الموسم، وقد تراوحت بين 10 آلاف طن إلى 150 ألف طن سنوياً خلال الفترة المدروسة. واستوردت كوريا الشمالية قمح الديوروم السوري لأربع سنوات بكميات ثابتة، وفرنسا أربع سنوات بكميات صغيرة وصلت أكبر كمية نحو 16 ألف طن. ويعرض الشكل 9 جهة الصادرات السورية من قمح الديوروم للعام 2007.

الشكل 9 وجهة الصادرات من القمح السوري القاسي ديوروم بحسب البلدان (%) لعام 2007



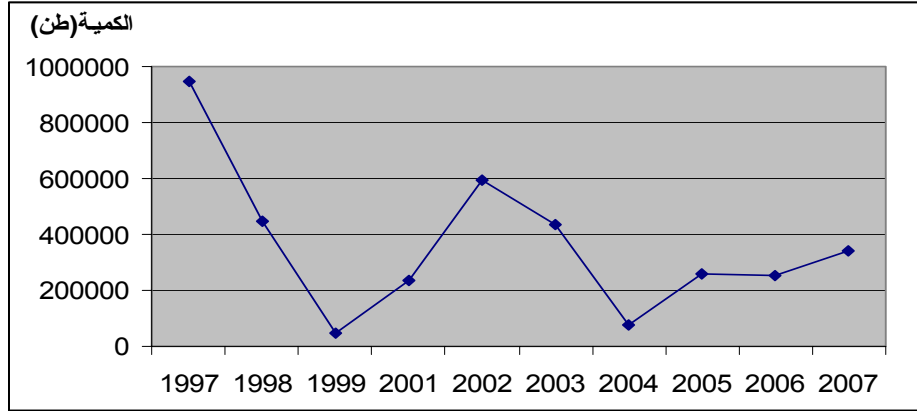
المصدر: بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في سورية.

كما ورد سابقاً إن الأسواق العالمية الأكثر استقراراً بالنسبة لسورية لتصدير قمح الديوروم تبعاً لهدف الاستهلاك وبنية الطلب هي : دول الاتحاد الأوربي ودول شمالي أفريقيا، وذلك لعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد الطلب المتزايد من هذه المادة في تلك البلدان. على الرغم من أن المصدر الوحيد في سورية المتمثل بالمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يفضل التعامل مع دول الجوار لسهولة التصدير البري من حيث محدودية الإجراءات وتكاليف النقل وسهولة وسرعة الدفع... إلخ. إلا أن دول الجوار مثل العراق والأردن ولبنان ومصر تستورد كميات محدودة من قمح الديوروم السوري لانخفاض الطلب المحلي عليه وذلك لمحدودية استعملاته المحلية في هذه البلدان، إضافة إلى أن السوق التركية تعتبر مغلقة لوجود فائض من الإنتاج المحلي لديها. لذلك لا بد للمصدر السوري - حتى يحقق مركزاً أفضل - من أن يستهدف الأسواق الأكثر استقراراً وذات الطلب المتزايد على قمح الديوروم، وبالتالي لا بد أن تلبى الصادرات السورية شروط وتطور الطلب العالمي.

2-6-3 تصدير قمح الديوروم والأسعار العالمية وتفاوت الأسعار

بدأت سورية بتصدير القمح القاسي ديوروم منذ منتصف التسعينات . إلا أن هذه الصادرات تعرضت إلى تقلبات سنوية كبيرة منذ ذلك الوقت، حيث أن كمية الصادرات قاربت المليون طن (950 ألف طن) في عام 1997 وهبطت في عام 1999 إلى أدنى قيمة لها حوالي 50 ألف طن بسبب الجفاف الذي استمر حتى نهاية عام 2000، كما تكرر الجفاف الشديد في عام 2008 مما أدى إلى توقف صادرات القمح أيضاً ، مما يعكس عدم استقرار الصادرات السورية من القمح كما يظهر من الشكل 10 الذي يعرض تطور الصادرات السورية من قمح الديوروم خلال الفترة 1997-2008.

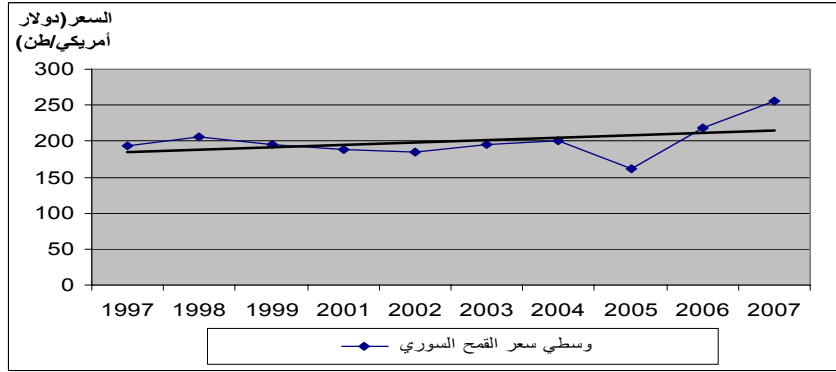
الشكل 10 الكميات المصدرة من القمح السوري القاسي ديوروم ، 1997-2007 (طن)



المصدر: بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في سورية.

سجل وسطي السعر المثقل للصادرات السورية من القمح القاسي لعام 2007 حوالي 258 دولار أمريكي للطن الواحد بينما كان وسطي سعر الطن المصدّر من القمح الطري حوالي 225 دولار أمريكي (المؤسسة العامة للحبوب). ويعرض الشكل 11 تطور أسعار الصادرات السورية من القمح القاسي (ديوروم) للفترة 1997-2007. حيث يوضح خط الاتجاه وجود تزايد في أسعار الصادرات السورية من القمح القاسي بشكل عام وخاصة في عامي 2006-2007 ما يعكس تزايد الطلب العالمي على القمح مترافقاً مع تراجع العرض بسبب الظروف الجوية.

الشكل 11 تطور وسطي أسعار القمح السوري القاسي "ديوروم" المصدّر، 1997-2007 (دولار أمريكي/طن)



المصدر: بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في سورية.

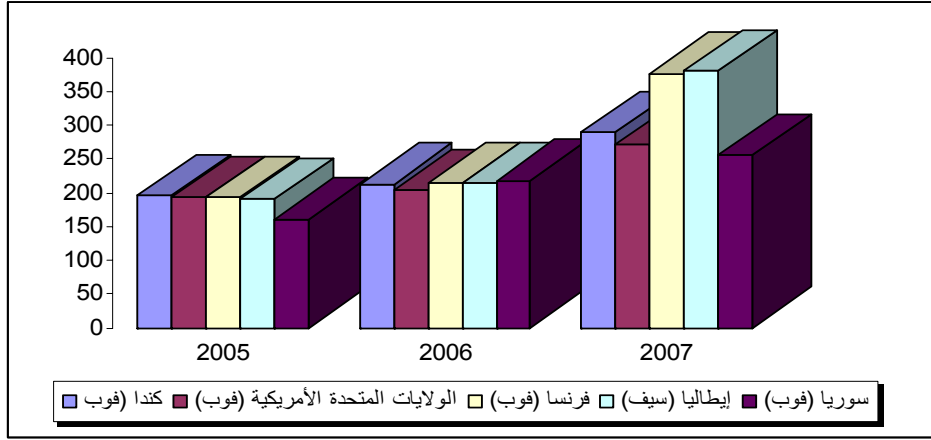
ملاحظة: لم يتم إبرام عقود تصدير في عامي 2000، 2008 بسبب الجفاف.

تسبب الجفاف وخاصة في عام 2008 إلى توقف الصادرات السورية من القمح بمختلف أصنافه منذ منتصف العام 2007، وقد حرم سورية من الاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية للقمح وخاصة الديوروم والتي تضاعفت في الفترة الأخيرة مرتين إلى ثلاث مرات لبعض الأصناف بحسب المنشأ، فضلاً عن تحولها من مصدر للقمح القاسي والطري إلى مستورد للقمح الطري الضروري لإنتاج الخبز.

إن الأسعار العالمية المتفاوتة لقمح الديوروم بحسب المنشأ تعكس تباين في شروط ومكونات المادة أي تعكس جودة المنتج الخام وبالتالي تؤثر على جودة المنتج النهائي المرغوب. إن المستورد يدفع حالياً أسعاراً أعلى مقابل بعض الأصناف الكندية أو الإيطالية عالية الجودة والمنافسة قياساً بأسعار القمح السوري الذي من الممكن أن يحصل على أسعار مماثلة فيما إذا كان بمقدور الجانب السوري أن يحسن في نوعية ونقاوة قمح الديوروم المنتج حالياً.

ويقدم الشكل 12 عرض مقارنة بين متوسط الأسعار العالمية من قمح الديوروم للفترة 2005-2007 وفق أهم الدول المصدرة لصنف الديوروم وبين المتوسط المثقل للسعر الفعلي للصادرات السورية من هذا النوع.

الشكل 12 متوسط الأسعار العالمية للقمح صنف (ديوروم) بحسب أهم الدول المصدرة ، 2005-2007 (دولار أمريكي/طن)



المصدر : وكالة رويترز- عينة يومية وشهرية للأسعار العالمية للقمح . بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في سورية.

يظهر الشكل 12 أن القمح السوري الديوروم وفق الوضع الراهن لمواصفاته حقق أسعاراً منافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية بسبب تزايد الطلب عليه، وحقق أسعاراً تقارب الأسعار العالمية في عام 2005 بينما حقق أسعاراً أعلى خلال العام 2006 حتى منتصف العام 2007 (حيث توقف تصدير القمح السوري) في الأسواق العالمية مقارنة بأسعار قمح الديوروم لأهم الدول المصدرة لهذا الصنف وخاصة الأقماح المتقاربة بالمواصفات مع القمح السوري مثل القمح الكندي والأمريكي. وقد ارتفعت أسعار الأقماح الإيطالية والفرنسية في عامي 2007 و2008 مستفيدة من ارتفاع الطلب الإقليمي والعالمي عليها بسبب الجفاف الذي أثر على عدد من الدول المنتجة والمصدرة مثل سورية ودول منتجة ومستوردة لقمح الديوروم مثل بلدان شمال أفريقيا (تونس - الجزائر - المغرب).

يحرز قمح الديوروم عادة أسعاراً أعلى من أسعار الأقماح الطرية عل الصعيد العالمي بسبب محدودية إنتاج قمح الديوروم. وقد صدرت سورية القمح الطري فقط خلال الفترة 2003-2007، ولكن الفروقات السعرية تتفاوتت من سنة إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال:

1- إذا نظرنا إلى سلسلة زمنية طويلة للاختلافات السعرية بين قمح الديوروم والقمح الطري في السوق المركزي الأمريكي للقمح نجد أن النسبة بين سعر القمح القاسي ديوروم إلى الطري كانت تتراوح من 85% إلى 150% من

ناحية ثانية فإن الفوارق السعرية بين قمح الديوروم والقمح الطري خلال الفترة من 1956- 2008 كانت أدنى من 115% في 75% من السنوات، وفي 34 سنة من أصل 52 سنة تفوق سعر الديوروم على سعر القمح الطري.

2- عند النظر إلى السوق الكندية (الجدول9) فإن أعلى نسبة للفرق سعري تصل إلى 131 و136% سجلت في عامي 1997 و 2008 على التوالي ، بينما تراوحت النسبة لباقي السنوات بين 87 و118%.

الجدول 9 الأسعار المحلية للقمح الطري والقمح الديوروم في كندا (دولار أمريكي/طن)

السنة	القمح الطري	قمح الديوروم	الفارق سعري (الديوروم/الطري)
1997/1996	225	250	11%
98/1997	212	278	31%
99/1998	208	201	3%
2000/1999	192	207	7%
01/2000	203	234	16%
02/2001	217	257	18%
03/2002	250	267	7%
04/2003	211	222	5%
05/2004	205	192	6%
06/2005	195	170	13%
07/2006	213	216	1%
08/2007	372	505	36%
09/2008	311	367	18%

المصدر: الهيئة الكندية للقمح.

وكانت سورية قد صدرت القمح الطري خلال الفترة 2003-2007 وقد حصلت على فوارق مهمة في الأسعار بين قمح الديوروم والقمح الطري في بعض السنوات ، كما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول 10 متوسط الأسعار الفعلية لصادرات القمح السوري القاسي ديوروم والطري، 1997-2007 (دولار أمريكي/طن)

السنوات	1997	1998	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
متوسط سعر قمح الديوروم	194	205	195	188	185	195	200	161	218	255
متوسط سعر القمح الطري	0	0	0	0	0	155	187	157	180	225
الفارق سعري (الديوروم/الطري)	0	0	0	0	0	26%	7%	3%	21%	13%

المصدر: بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

من الصعب اعتبار الفوارق في الجدول السابق مشابهة للفوارق السعرية بالنسبة للسوق الأمريكية والكندية، بسبب عدم وجود ما يثبت أن أسواق الديوروم موحدة بحيث يمكن تطبيق الحالتين في السوق الأمريكية والكندية على أسعار القمح السورية نظراً للفوارق المرتبطة بالنوعية والإجراءات (متطلبات الشاري للقمح السوري تختلف عن متطلبات الشاري لقمح الديوروم الكندي والأمريكي).

إن الفكرة الممكن استخلاصها من العرض السابق للفوارق السعرية أنه مهما كانت العلاوة السعرية بالمتوسط التي حصل عليها قمح الديوروم مقارنة بالقمح الطري فإن الفارق الحالي محدود بالواقع بين 10 إلى 15%، ومن ثم فإن

الإمكانية في إحراز تخفيض في التكلفة المترتبة على توفير القمح الطري السوري للسكان وفق الأسعار المدعومة من خلال تصدير قمح الديوروم أيضاً مقيدة. والمسألة الأخرى من أجل تحديد أفضل هي كيف يتسنى معرفة المدى الذي يمكن لخصوصية قمح الديوروم السوري إحراز علاوة سعرية مرتفعة . ولكن التحدي يكمن في الإمكانية المحدودة للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في تقديم نوعية عالية من قمح الديوروم بشكل منتظم أساساً إلى الأسواق ذات المتطلبات الأعلى (صناعة المعكرونة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان ...)، أيضاً فإن تأثير عامل النوعية على التنافسية قتر بحدز: فعلى سبيل المثال قدمت إحدى الدراسات⁵ تحليلاً للعوامل التي تفسر ما إذا كانت الصناعات الغذائية في الولايات المتحدة تفضل استخدام قمح الديوروم الكندي على استخدام الديوروم الأمريكي، حيث خلصت الدراسة إلى أن العوامل اللوجيستية (نظام أو طريقة عرض المنتج) ربما لها تأثير أكبر على قرار الراغبين بشراء قمح الديوروم من تأثير النوعية.

3 – سلسلة القيمة للقمح السوري

3 – 1 منظومة سلسلة القيمة للقمح: سلسلة قيمة "عامة"

التجارة الداخلية والخارجية: يعتبر القمح من أهم المحاصيل الاستراتيجية في سورية. ويحظى بأهمية كبيرة من قبل الدولة لاعتبارات تتعلق بالأمن الغذائي للسكان، وضرورة الاحتفاظ بمخزون احتياطي دائم باعتبار أكثر من 60% منه يستهلك على شكل خبز، وتقوم الدولة بتحديد أسعار شرائه من المنتجين عبر المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، إضافة إلى تحديد الأسعار على طول السلسلة التسويقية والتصنيعية. ويتم إعادة تحديد الأسعار بشكل سنوي بحيث تعتمد بموجب دراسات تكاليف إنتاج وحدة المساحة مع إضافة هامش ربح. وكانت الدولة قبل تحقيق الاكتفاء الذاتي تتخذ إجراءات صارمة لمنع المنتجين من بيع القمح إلى القطاع الخاص وكذلك منع نقله وتداوله بين المناطق الداخلية ضمن المحافظة فضلاً عن نقله بين المحافظات، وتم التشدد في ذلك خلال سنوات الجفاف وحالة الإنتاج، حيث للمنتج الحرية بالبيع إلى المؤسسة العامة أو إلى القطاع الخاص. وتعاود الدولة فرض القيود التجارية على القمح في سنوات الجفاف وذلك كما حصل مؤخراً في موسمي 2007 و2008 وصدور القرار رقم 1186 على منع نقل القمح بين محافظة وأخرى من قبل القطاع الخاص إلا بوثيقة رسمية صادرة عن المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

3 – 2 بنية سلسلة القيمة

تتكون سلسلة القيمة في حالة القمح بشكل أساسي من متعاملين اثنين: المنتج والمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب (كناجر ومصدر ومصنع في آن واحد). إضافة إلى تاجر وسيط (غير رسمي) في بعض الأحيان بين المنتج والمؤسسة العامة.

– مراجعة المركز الدولي للغذاء والأعمال المتعلقة

2001

5

بالتصنيع الزراعي (2000) 366-353 .

الشكل 13 البنية العامة لسلسلة القيمة للقمح



المصدر: معد التقرير.

3-2-1 المنتجون

تسود في سورية الملكيات الصغيرة والمتوسطة للأرض بسبب تفتت الملكية عبر الزمن الناتج عن نظام الإرث. وتدار المزارع الصغيرة والمتوسطة من قبل العائلة بشكل أساسي وخاصة العمليات اليدوية، إلا أن هذه المزارع تقوم بدفع أجور للعمليات الزراعية الآلية كالفلحة وآلات نثر البذار والسماد وآلات المكافحة والحصاد. بينما تسود الميكنة أكثر في المزارع الكبيرة وتعود ملكية الآلات والمعدات الزراعية غالباً لأصحاب المزارع كما تستخدم العمالة المأجورة أكثر في تنفيذ الأعمال اليدوية. وإن موقع هؤلاء المزارعين أكثر فاعلية في السلسلة الإنتاجية وسلسلة القيم.

يتبع المزارعون (المنتجون) في مناطق إنتاج القمح المروي المختلفة من سورية الدورات الزراعية التالية:

- بطاطا - قمح - خضار صيفية (المنطقة الجنوبية من سورية).
 - بطاطا أو شوندر سكري - قمح - خضار (المنطقة الوسطى والشمالية من سورية بما فيها منطقة الغاب) .
 - قطن - قمح - خضار (الحسكة والمنطقة الشمالية والشرقية من سورية).
- عادة تتم زراعة القمح بعد محاصيل الشوندر أو القطن أو البطاطا ليستفيد المنتج من الأسمدة المتبقية في التربة وخاصة الأسمدة العضوية.
- وفي الأراضي غير المروية لإنتاج القمح والمعتمدة على الأمطار فقط تسود في سورية الدورات الزراعية التالية وفقاً المعدلات السنوية للهطول المطري.
- بقوليات - قمح - خضار شتوية وصيفية بعلية أحياناً (تنتشر في المناطق الوسطى من سورية).
 - بقوليات - قمح - سبات (تنتشر في المنطقة الجنوبية من سورية).

3-2-1-1 مدخلات الإنتاج

البذار: يستعمل المزارعون بين 250-300 كغ من بذار القمح في الهكتار الواحد للأراضي المروية، وبين 150-250 كغ في الأراضي البعلية والتي تتباين تبعاً لمناطق الاستقرار الزراعي وبالتالي لمعدلات الهطول المطرية. ويمكن للمزارعين الاكتتاب والحصول على البذار المعقم والمحسن المرغوب بطريقتين:

أ - عن طريق المصرف الزراعي التعاوني - إذا توفر - بالسعر الرسمي المحدد مسبقاً والموزع أصلاً من قبل المؤسسة العامة لإكثار البذار وفق الخطة الزراعية والمعدلات المعتمدة من قبل المصرف الزراعي التعاوني وذلك بدفع قيمة البذار مباشرة أو على شكل قرض عيني موسمي مع إضافة معدل فائدة وفق أنظمة المصرف.

ب - بشكل مباشر من مؤسسة إكثار البذار بالأسعار المحددة مسبقاً، بعد توقيع عقد معها على أن يتعهد المزارع بتوريد كامل إنتاجه لنفس المؤسسة بعد إجراء فحص العينات من قبلها والتأكد من مطابقته للمواصفات المعتمدة لنوعية المنتج. وتضيف المؤسسة هامش ربح 20% زيادة على الأسعار المحددة من قبل الدولة لنفس الموسم على الإنتاج المسوق لها على أساس العقود المبرمة مسبقاً مع المزارعين، وذلك تشجيعاً للمزارعين من أجل الالتزام باستخدام جميع المدخلات الزراعية الضرورية وبإجراء جميع العمليات والخدمات الزراعية في أوقاتها المحددة وذلك لإنتاج نوعية جيدة مطابقة للمعايير المعتمدة. ويلجأ عدد من المزارعين من أجل الحصول على بذار معقم ومحسن بطريقة مباشرة وسريعة - ولكن بأسعار مرتفعة نسبياً- إلى تجار وسطاء كانوا قد جمعوه من فوائض المزارعين أو من بذار غير مستعمل ومخزن من سنوات سابقة. ويعتمد الكثير من المزارعين على حجز كمية من إنتاج الموسم السابق لاستخدامها كبذار في الحقول العائدة لهم أو للبيوع إلى مزارعين آخرين.

الأسمدة والمحروقات: تم تحرير أسعار الأسمدة الكيماوية في سورية اعتباراً من الشهر الرابع لعام 2009 موسم 2009/2008، وقبل ذلك عدلت الحكومة أسعار المازوت في عام 2007 من حوالي 7 ل.س/لتر إلى 25 ل.س/لتر ثم خفضت في عام 2008 إلى 20 ل.س/لتر. وكان المصرف الزراعي التعاوني يوزع الأسمدة على المزارعين وفق الخطة الزراعية وبحسب معدلات الاحتياج المقررة في المصرف، إما نقداً أو على شكل قروض عينية موسمية، ولكن المصرف الزراعي أجرى تعديلاً على جداول الاحتياج بعد عام 2008. والجدول التالي يبين احتياج محصول القمح من البذار والأسمدة وقيمة القرض النقدي المتاح للدونم الواحد قبل التعديل وبعد التعديل:

الجدول 11 احتياج الدونم الواحد لمحصول القمح*

إسم المحصول	كمية البذار قبل التعديل كغ/دونم	كمية البذار بعد التعديل كغ/دونم	قيمة التمويل للدونم الواحد قبل التعديل (ل.س/دونم)	قيمة التمويل الجديد بعد تحرير الأسعار (ل.س/دونم)	الأسمدة الكيماوية	السعر قبل تحرير الأسعار ل.س/طن	السعر بعد تحرير الأسعار ل.س/طن	نسبة الزيادة بالأسعار %
قمح مروى على آبار	25	30	450	1200	سوبر فوسفات %46	8160	23900	193
قمح مروى ري سطحي	25	30	450	1000	يوربا %46	8900	18000	102
قمح بعلى استقرار أولى	20	22	165	250	نترات الأمونيم %3	5800	15400	166
قمح بعلى استقرار ثانية	15	15	140	210	سلفات البوتاسيوم %50	12500	57100	357

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني.

* صادر بموجب قرار مجلس إدارة المصرف رقم 19 تاريخ 2009/4/1.

يلاحظ من الجدول أن نسبة الزيادة في أسعار الأسمدة الأساسية تراوحت بين 102% إلى 357%، وهي تعادل تقريباً نسبة الدعم الحكومي الذي كان مطبقاً. وقد رفع المصرف معدلات التمويل المسبق للمزارع كسلفة نقدية تسلم مع

البذار والأسمدة من قبل المصرف بنسب مماثلة تقريباً وذلك لتغطية الزيادة في أسعار الأسمدة والزيادة السابقة في أسعار المحروقات (المازوت).

وبحسب المقابلات التي أجريت مع عينة من المزارعين شملت معظم المحافظات السورية المنتجة للقمح، فإن زيادة أسعار المحروقات وبعد ذلك تحرير أسعار الأسمدة قد أربكت المزارعين وأحدثت زيادة ثقيلة في تكاليف الإنتاج، انعكست في النهاية على تخفيض عدد الريات المعتمدة على المضخات العاملة بواسطة المازوت مما أدى إلى انخفاض المردود وبالتالي زادت مديونية المزارع وتفاقم العجز في تسديد الديون المستحقة السابقة وخاصة مع توالي سنوات الجفاف، وقد أضعفت هذه التطورات من موقع المنتج وتأثيره في السلسلة الإنتاجية وسلسلة القيمة للقمح. وباعتبار القمح من المحاصيل الاستراتيجية الهامة للأمن الغذائي في سورية فقد رتب هذا الوضع زيادة الأعباء الحكومية في اتخاذ إجراءات مصرفية بتعديل القروض والإعفاء من بعض الفوائد المصرفية وإعادة جدولة الديون السابقة، إضافة إلى أن الحكومة اضطرت إلى رفع أسعار شراء محصول القمح من المزارعين في موسم 2008/2007 وموسم 2009/2008 بحوالي 45% و20% زيادة عن الأعوام السابقة مما قد يزيد في اتساع الفجوة بين السعر المحلي المدفوع من قبل الدولة للقمح والأسعار العالمية.

مواد المكافحة: تتضمن هذه المواد بشكل أساسي مبيدات الأعشاب المستخدمة سنوياً من قبل المزارعين إضافة إلى مبيدات الحشرات و الفطريات التي تستخدم بحسب الضرورة. يحصل المزارعون على مواد المكافحة بشكل أساسي من القطاع الخاص وتعتبر أسعارها محررة. أما المبيدات المستخدمة في المكافحات الجماعية الوبائية فتقوم الدولة بعمليات المكافحة مقابل أجور محدودة من المزارعين.

مياه الري: يتوفر في سورية العديد من مصادر الري: الآبار الخاصة – الأنهار والينابيع – الشبكات الحكومية المركبة على الأنهار و السدود والآبار الحكومية وفق الجدول التالي:

جدول 12 مساحة الأراضي المروية بحسب مصادر الري لعام 2008 (هكتار)

البيان	مجموع الأراضي السقي (هكتار)	الأراضي المروية بحسب مصادر الري (هكتار)		
		من الآبار	مشاريع ري حكومية	الأنهار والينابيع بدون محركات
2007	1356485	761079	387098	208308
النسبة من إجمالي المروي	100	56	29	15

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2007.

وفق الجدول السابق فإن شبكات الري الحكومية تغطي حوالي 29% من إجمالي الأراضي المروية بينما تشكل الآبار الخاصة النسبة الكبرى البالغة 56%.

عند استخدام المزارعين لشبكات الري الحكومية يتوجب عليهم دفع رسوم حوالي 3500 ل.س على الهكتار في موسم كامل، أما في حال استخدام الآبار الخاصة فإن المزارع يستعمل المضخات التي تعمل على المازوت ونسبة قليلة تعمل على الكهرباء بكلفة تزيد خمسة إلى ستة أضعاف عن استخدام الشبكات الحكومية، وكذلك فإن استخدام الكهرباء يخفض

كلفة الطاقة عند المزارع إلى الربع تقريباً. وكما سبق فإن ارتفاع أسعار المازوت انعكس في تكاليف الإنتاج وعلى المردود بسبب تأثيره على زمن الريات وعددها. إن هذا التفاوت في كلفة الإنتاج تؤدي إلى تفاوت في نسب الأرباح الصافية عند المزارعين وهذا ينعكس على تباين في موقع المنتجين ومدى فاعليتهم في سلسلة القيم.

رأس المال: يعتبر المصرف الزراعي التعاوني الجهة العامة الوحيدة التي تمنح القروض لمنتجي القمح. حيث يقدم المصرف الزراعي قروضاً عينية ونقدية. والمصدر غير الرسمي (الخاص) للقروض هو تاجر الحبوب أو محلات وشركات بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي.

العمالة: إن معظم العمليات الزراعية الخاصة بمحصول القمح ممكنة. وتختلف الحاجة إلى العمالة بحسب نظم الزراعة البعلية والمروية وكذلك تبعاً لمناطق الاستقرار الزراعي. تتطلب الزراعة البعلية العمالة اليدوية على الأغلب أثناء تنفيذ أعمال الزراعة والتسميد والتعشيب، وتشكل كلفة العمالة ما يقارب 6% من إجمالي تكاليف الإنتاج. بينما تصل كلفة العمالة في الزراعة المروية إلى حوالي 14% من تكاليف الإنتاج وتستخدم أثناء تنفيذ عمليات: تحضير الأرض للزراعة - أثناء الزراعة - التسميد - التعشيب - المكافحة - الري .

3-2-1-2 مكونات تكاليف إنتاج القمح⁶

تتباين تكاليف إنتاج القمح من منطقة إلى أخرى ومن مزارع إلى آخر في نفس المنطقة. ومن أهم العوامل المؤثرة في اختلاف التكاليف هو نظام الإنتاج ما إذا كان بعلياً أو مروياً، ولكن ليس هناك فارق كبير في قيمة تكاليف الإنتاج بين النظامين خلال الفترة 1999-2008، وهناك فارق صغير بين تكاليف إنتاج القمح الطري المروي والقمح القاسي ديوروم يعود هذا التباين بشكل أساسي إلى اختلاف تكاليف البذار والإنتاجية، كما هو مبين في الجدول 13.

الجدول 13 التكاليف الرسمية لإنتاج القمح، 1999-2008 (ل.س/طن)

البند	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
التكاليف الرسمية لإنتاج القمح الطري المروي	9,990	11,480	11,500	10,919	10,271	10,729	9,990	9,500	9,360	9,530	10,327
التكاليف الرسمية لإنتاج قمح الديوروم المروي	10,710	12,260	12,280	11,026	10,641	11,040	10,240	9,850	9,790	9,870	10,771
التكاليف الرسمية لإنتاج قمح الديوروم البعل	10,910	15,170	15,180	11,521	9,233	9,281	8,690	8,810	8,340	8,860	10,600

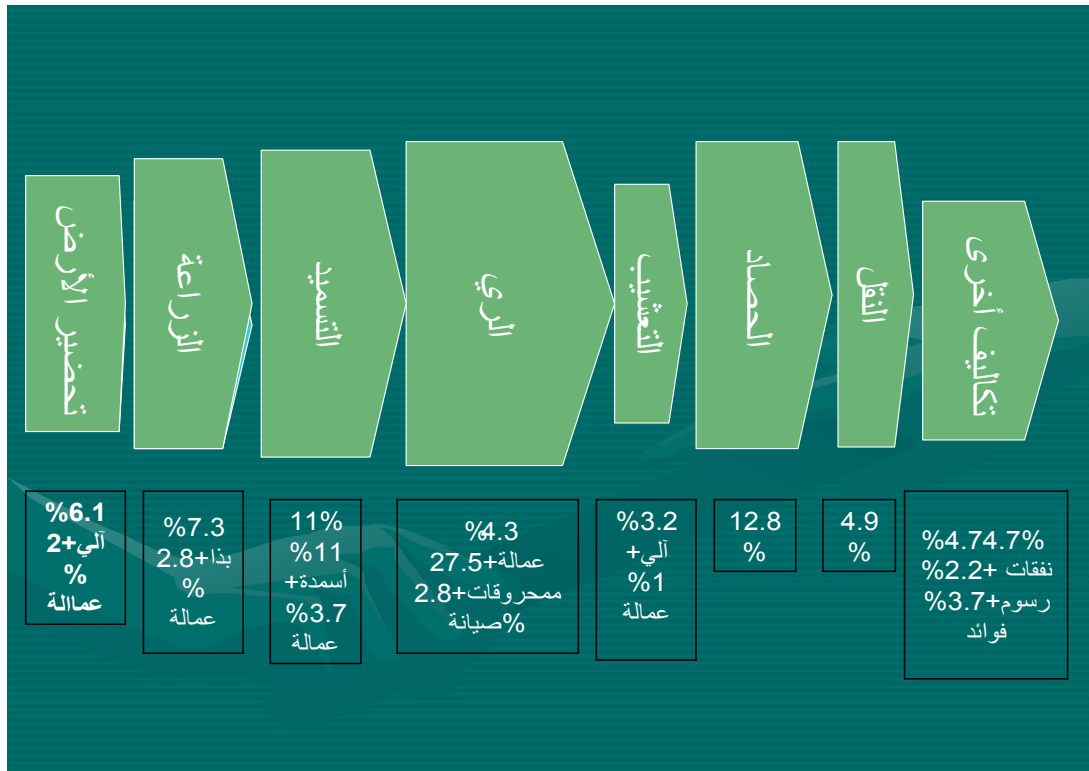
المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2008.

أ- القمح القاسي الديوروم المروي

إن أكبر مكون في تكاليف إنتاج القمح المروي هو تكاليف عملية الري، والتي تشكل ما يقارب 35% من إجمالي التكاليف بسبب قيمة المحروقات (المازوت) والتي تمثل حوالي 27% من تكاليف الري، إضافة إلى العمالة اللازمة لإنجاز عملية الري حيث تختلف تبعاً لطريقة الري، وتقدر وسطياً بحوالي 4.3% من التكاليف. وثاني تكلفة من حيث

الأهمية هي كلفة التسميد التي تشكل حوالي 14% من إجمالي تكاليف الإنتاج وتتضمن 3.4% كلفة عمالة يدوية. وتأتي بعد عملية التسميد من حيث الأهمية عمليات الحصاد والتي تنفذ على الغالب بواسطة الحصادات الآلية وتصل نسبتها وسطياً إلى 12.8% من التكاليف الإجمالية. ثم تأتي تكاليف الزراعة المتضمنة قيمة البذار إضافة إلى عدد من الأعمال المرتبطة بتحضير الأرض والتعشيب مع استخدام جزئي للعمالة. أما تكاليف النقل فتتوقف على المسافة بين منطقة الإنتاج ومركز الشراء التابع للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب وكذلك على الزمن التي تتطلبه عملية التسويق. وفي النهاية تأتي المصاريف النثرية مع بعض الرسوم الإدارية بالإضافة إلى فائدة رأس المال على مدخلات الإنتاج، ويعرض الشكل 14 حصص المكونات المختلفة لتكاليف إنتاج القمح المروي .

الشكل 14 مكونات وسطي تكاليف إنتاج القمح القاسي أو الطري المروي في سورية، 2008 (%)



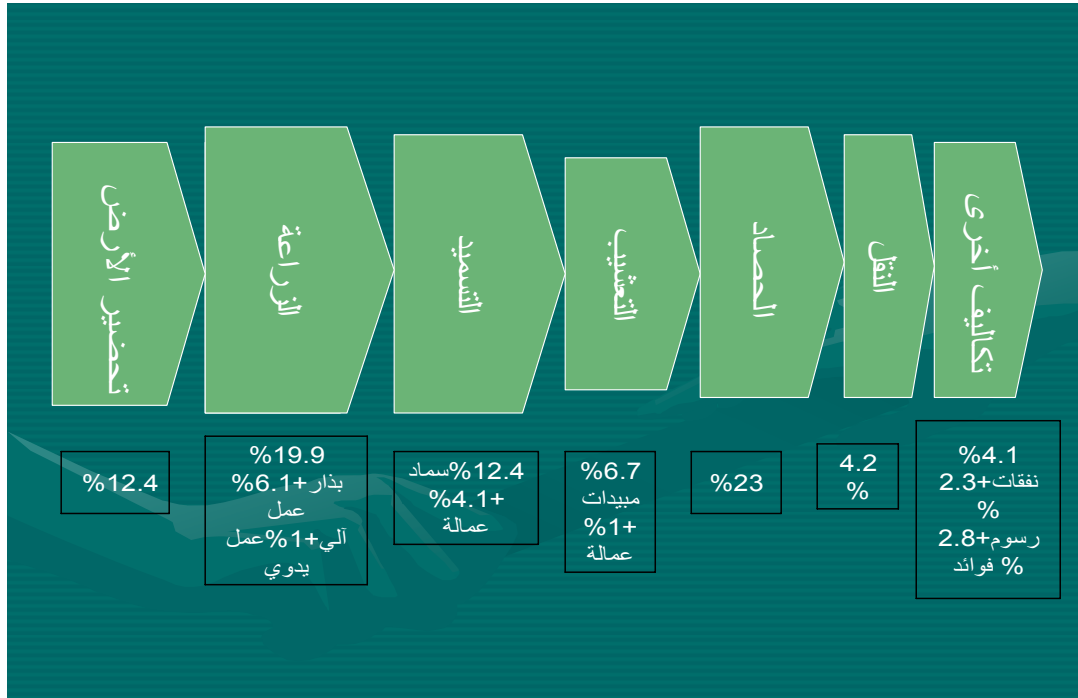
المصدر: بيانات جمعت من قبل معد الدراسة.

ب - القمح البعل

تقل تكاليف إنتاج واحد كيلو غرام من القمح القاسي أو الطري في المناطق البعلية من 1 إلى 2 ل.س عن تكاليف الإنتاج في المناطق المروية، والتي تختلف من سنة إلى أخرى باختلاف المردود. ولكن بعد تعديل أسعار المازوت وتحرير أسعار الأسمدة الكيماوية في عامي 2008 و2009 على التوالي سوف يزداد هذا الفارق تبعاً لكميات المستخدمة من الأسمدة والمحروقات في حالي الزراعة المروية والبعلية. وتمثل عملية الزراعة أكبر مكون في تكاليف إنتاج القمح المعتمد على الأمطار حيث تعادل حوالي 27% وتتضمن نسبة منخفضة من العمالة اليدوية ونسبة مرتفعة من قيمة البذار، ثم عملية الحصاد تمثل بالمتوسط 23% وتعتبر عملية آلية بمعظمها. وتشكل عملية التسميد النسبة الثالثة من

حيث الأهمية حوالي 16.5% من تكاليف الإنتاج الإجمالية متضمنة ما يقارب 4.1% كلفة عمالة يدوية. وتعتبر عملية تحضير الأرض للزراعة من العمليات الآلية التي تشكل 12.4% من إجمالي التكاليف. كذلك تنفذ عملية التعشيب بشكل آلي باستخدام مبيدات الأعشاب، وتمثل 7.7% من كلفة الإنتاج مع نسبة محدودة من العمل اليدوي. كما أن حصة تكاليف النقل متماثلة مع الزراعة المروية وكذلك نفس التفاصيل بالنسبة لباقي التكاليف، كما هو مبين في الشكل 15. ومن الجدير بالذكر أن تكاليف الأرض في الزراعة المروية والبعليّة تحسب على أساس بدل إيجار يعادل 15% من كمية الإنتاج.

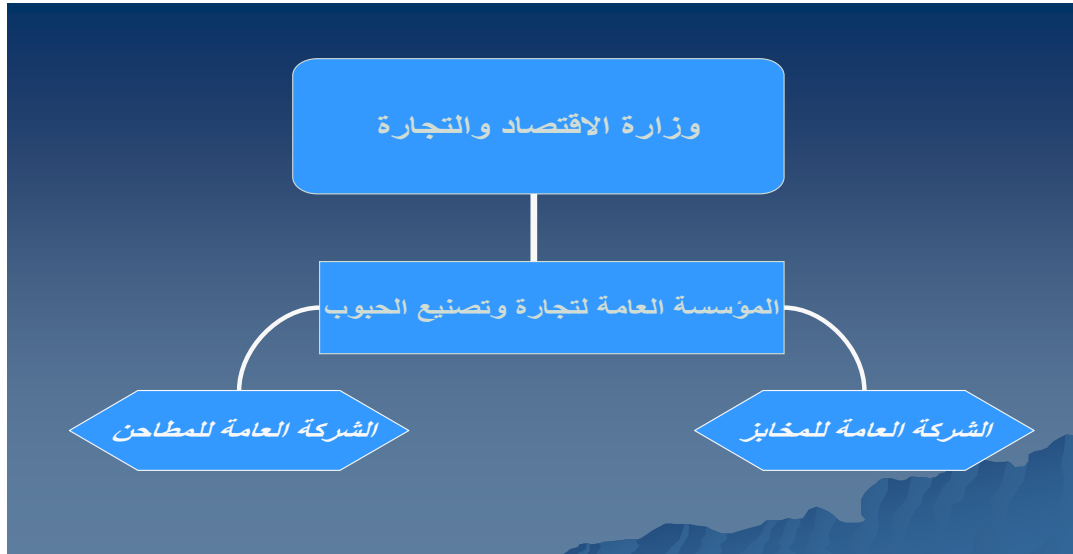
الشكل 15 مكونات وسطي تكاليف إنتاج القمح القاسي أو الطري البعل في سورية، 2008 (%)



المصدر: بيانات جمعت من قبل معد الدراسة.

3-2-2 شركات التجارة والتصنيع العامة

يعتبر القمح في سورية ضمن مسؤولية المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب التابعة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة. ويتبع لها كلاً من الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز، كما يتضح من الشكل 16.



المصدر: معد التقرير.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة لن تركز على تصنيع القمح ومنتجاته. وسوف تشير باختصار فقط إلى شركات التصنيع الأخرى غير المؤسسة العامة بما يتعلق بموضوع تجارة القمح، لذا ستتوقف الدراسة عند مستوى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب كمتعامل أساسي ضمن السلسلة التجارية وسلسلة القيمة للقمح.

3-2-1 المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب

تعتبر المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب الجهة الوحيدة في سورية المخولة بشراء وتخزين وتسويق هذا المحصول الاستراتيجي خاصة في المواسم الجافة. وتبلغ الطاقة التخزينية المقدرة للقطاع العام لتخزين القمح بما فيها الشركة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للصوامع حوالي 5712 ألف طن وفق ما يلي:

الجدول 14 الطاقة التخزينية المقدرة في القطاع العام لتخزين القمح، 2008 (ألف طن)

الطاقة التخزينية	طريقة التخزين	الجهة
1105	مستودعات	المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب
1237	صوامع معدنية	
620	صوامع إسمنتية	الشركة العامة للمطاحن
2750	صوامع إسمنتية	الشركة العامة للصوامع

المصدر: بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

أ- المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بوصفها تاجر جملة:

تملك المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب 139 مركزاً لشراء القمح من المنتجين بالأسعار الرسمية المعلنة موزعة في جميع أنحاء القطر مع الأخذ بالاعتبار مناطق تمرکز الإنتاج وتعمل المؤسسة وفقاً للتعليمات والقرارات الصادرة

عن وزارة الاقتصاد والتجارة بهذا الخصوص. حيث تقوم ببيع معظم الكميات المستلمة من القمح (أكثر من 65%) إلى الشركة العامة للمطاحن بسعر التكلفة. كما يسمح للمؤسسة بموجب التعليمات رقم 7 تاريخ 2002/9/15 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة (وزارة التموين والتجارة الداخلية سابقاً) ببيع الأقماع إلى المنشآت الصناعية (مطاحن-معامل المعكرونة والشعيرية والبسكويت) مباشرة بالأسعار العالمية وبالليرات السورية. وذلك بقصد الطحن وإعادة التصدير بالنسبة للمطاحن الخاصة.

إن التكلفة الجديدة للقمح في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، بعد إجراء العديد من العمليات وإضافة قيمة تتضمن البنود التالية:

الجدول 15 تكاليف عمليات تخزين القمح في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب (تكاليف التاجر)

العملية	أجور تخزين	تقييم	إدخال	إخراج	غربلة	تهوية	تعبئة	إختبار عينة	نقل داخلي	مجموع
القيمة (ل.س/طن)	23	28	7	7	21	5	23	50	36	200

المصدر: بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. جمع وتبويب معد التقرير.

ب - المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بوصفها مصدر:

تعمل حالياً المؤسسة العامة بموجب نظام العمليات رقم 629 تاريخ 2006/3/5 الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة. وهو مجموعة الأحكام النازمة لعمليات البيع في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. وذلك وفق نظام العقود الصادر بالقانون رقم 51 تاريخ 2004/9/6. وينص نظام العمليات على البيع وفق الطرق التالية:

1 - البيع بالعقد المباشر.

2 - البيع بالارتباط.

3 - البيع الأجل وبالتقسيم.

أما باقي الطرق مثل: الطريقة المباشرة - العقد بالتراضي - المزايدة - البيع عن طريق وكلاء معتمدين- البيع بالأمانة، تتم بناء على أحكام القانون رقم 51 تاريخ 2004/12/9، وحتى الآن تقوم المؤسسة بالبيع وفق العقود المباشرة للخارج دون وكلاء. كما ينص نظام العمليات على ألا تقل أسعار البيع للأسواق الخارجية عن الأسعار العالمية الجارية بتاريخ البيع. إلا إذا كان البيع عن طريق المزايدة الخارجية. كما تستند المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب إلى القرار رقم 312 تاريخ 2003/4/5 المتضمن نظام بيع الحبوب، حيث تقوم مديرية التسويق الداخلي والتخزين التابعة إلى المؤسسة بوضع اقتراح أمام مجلس إدارة المؤسسة بكميات القمح ومواصفاتها الممكن تصديرها ومن ثم يبيت مجلس الإدارة بهذا الشأن. ويتم البيع عبر لجنة مبيعات تشكل لهذه الغاية، مهمتها دراسة طلبات الشراء الواردة للمؤسسة وإرسال العروض للراغبين بالشراء. تقوم المؤسسة بإرسال عينات من القمح المراد تصديره بناء على طلب المشتريين في الخارج، ويتم الدفع بنسبة 100% من قيمة البضاعة بموجب بوالص ترسل برسم التحصيل أو بموجب اعتماد مستندي أو بحوالة أم بموجب شيك محرر للأمر وذلك بحسب ما ينص عليه العقد. والجدير بالذكر أن قرار التصدير في

المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب حالياً لا يرتبط بالطلب، بل بشكل أولي يرتبط بمقدار الفائض من القمح المخزن في مستودعات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

وتتضمن تكاليف التصدير حتى المرفأ البنود التالية :

الجدول 16 تكاليف التصدير(فوب) حتى الميناء(ل.س/طن)

البيان	نقل	وسطي أجور تخزين	رسوم الميناء	رسوم أخرى	مجموع
القيمة (ل.س/طن)	800	10	200	90	1100

المصدر: بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. جمع وتبويب معد التقرير.

3 - 2 - 2 - الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز

تعد الشركة العامة للمطاحن المتعامل الرئيسي بالنسبة لتصنيع القمح في سورية . وهي تتحمل المسؤولية لضمان إنتاج الطحين الموحد. حيث تشتري أكثر من 65% من القمح المنتج عن طريق المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بسعر التكلفة. فعلى سبيل المثال: بلغت حاجة سورية من الطحين الموحد في عام 2008 حوالي 2.7 مليون طن وتتضمن 75% قمح طري و 25% قمح قاسي ديوروم بما يعادل حوالي 675000 طن من قمح الديوروم وهذا يقابل 31% من متوسط الإنتاج السنوي لقمح الديوروم في سورية خلال الفترة 1998-2007. وعليه فإن سورية تملك ما يعادل 69% من إنتاج قمح الديوروم سنوياً متاحاً للتجارة مع الأخذ بالاعتبار موضوع الأمن الغذائي (في حال يتوفر مسبقاً مخزون استراتيجي من قمح الديوروم).

تبيع الشركة العامة للمطاحن الطحين الموحد إلى الشركة العامة للمخابز بالسعر الرسمي الثابت (حوالي 8ل.س/كغ) والذي يتضمن دعماً حكومياً. والفرق بين سعر التكلفة في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب (أو قيمة القمح) وقيمة الطحين بالسعر الرسمي مضافاً إليه قيمة المنتجات الثانوية (مثل النخالة) يشكل العجز في الشركة العامة للمطاحن. ثم تقوم الدولة بسد هذا العجز لصالح المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب كدعم وذلك لتغطية كامل قيمة القمح المباع إلى الشركة العامة للمطاحن. كذلك هناك دعم حكومي لصالح الشركة العامة للمخابز من أجل سعر الخبز الموحد (9ل.س/كغ)⁷ ولم يتغير هذا السعر منذ عام 2002.

تحصل مؤسسات القطاع العام لتصنيع البسكويت والمعكرونة ذات الطاقة التصنيعية المحدودة على حاجتها من الطحين من المطاحن الخاصة أو عن طريق الاستيراد. لأن الشركة العامة للمطاحن لا تبيع الطحين الموحد من أجل استعمالات أخرى باعتباره مخصص فقط لإنتاج الخبز الموحد لأنه يتضمن دعماً حكومياً. كما أن هذه المعامل تحتاج إلى طحين من نوعية مختلفة (طحين "زيرو" للبسكويت وسميد لصناعة المعكرونة)، إضافة أن السميد عبارة عن خليط من طحين محلي مع طحين مستورد.

3-2-3 القطاع الخاص الناشئ

تسعى الحكومة السورية إلى تعزيز قطاع الصناعات الغذائية في سياق الإصلاحات المرتبطة بالتجارة الخارجية في ضوء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنطقة التجارة الحرة مع تركيا وقرب بدء المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويتكون القطاع الخاص للصناعات الغذائية بشكل رئيسي من الشركات التي تأسست وفق قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 والمرسوم رقم 8 لعام 2007 الذي استبدل القانون رقم 10 لعام 1991، الذي يتطلب مبلغ 10 ملايين ل.س كحد أدنى للاستثمار. بعض هذه الشركات تعمل في صناعة المعكرونة والشعيرية وتستهلك طحين القمح القاسي، الذي تحصل عليه من المطاحن الخاصة أو من الطحين المستورد. لذلك لا تعتبر الشركات الخاصة حتى الآن متعامل مهم ضمن السلسلة التسويقية والتصنيعية لقمح الديوروم المحلي. والجدول 13 يستعرض تطور كميات المعكرونة والشعيرية المصنعة في القطاع العام والخاص، مع معدل نمو سنوي مرتفع في القطاع الخاص يقابل معدل نمو محدود في القطاع العام.

الجدول 17 تطور صناعة المعكرونة والشعيرية في القطاع العام والخاص، 1998-2006 (ألف طن)

البيان	معكرونة وشعيرية										
	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	معدل النمو السنوي
التصنيع العام	0.9	0.7	1.4	0.9	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2	1.3	3.6
التصنيع الخاص	5.4	6.3	6.8	7.0	7.1	7.2	11.0	12.9	19.1	14.7	11.8
المجموع	6.3	7.0	8.2	8	8.2	8.4	12.2	14	20.3	16.0	10.9

المصدر: المجموعات الإحصائية- المكتب المركزي للإحصاء- أعداد مختلفة

بالإضافة إلى الشركات الخاصة التي تنتج أنواع مختلفة من المعكرونة، يوجد قطاع خاص نامي يعمل في مجال تسويق وتصنيع الحبوب. هناك 52 مطحنة خاصة تعمل بطاقة إنتاجية حوالي 6358 طن يومياً، وحوالي 30 مطحنة منهم تتجاوز طاقتها الإنتاجية اليومية 100 طن، ومعظم المطاحن الخاصة (75%) توجد في محافظة حلب بينما يتوزع لباقي في جميع أنحاء القطر. وتحصل هذه المطاحن على حاجتها من القمح مباشرة من المنتجين أو من تاجر وسيط مع هامش ربح أو بموجب عقود مع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. وبشكل أساسي تعتمد على استيراد حاجتها من القمح.

بالاستناد إلى مقابلات أجريت مع عدد من مالكي المنشآت الخاصة، فإن المطاحن الخاصة تغطي حوالي 30% من حاجة القطاع الخاص للطحين في سورية. وبعض هذه المطاحن تعتبر منشآت تصنيعية، حيث بالإضافة إلى عملها في إنتاج الطحين العادي من القمح الطري وطحين "السامولينا" من القمح القاسي من أجل الاستعمالات المحلية أو للتصدير، تنتج أيضاً الطحين الأصفر أو الأسمر والنخالة من أجل الغذاء أو علف للحيوانات والدواجن. كذلك تنتج هذه المنشآت بعض المنتجات من قمح الديوروم مثل البرغل، كما تعمل بعض الشركات على استخلاص محتويات القمح (خاصة قمح الديوروم) من البروتين والكربوهيدرات ونوات القمح بكميات تصديرية لاستعمالها في الصناعات الطبية و التجميلية.

يعبر عدد من مالكي المنشآت الخاصة عن حاجتهم ورغبتهم في تطوير العلاقة والتعاون التي تتصف بالضعف وعدم الانتظام مع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. كذلك فإن عدم استقرار سياسات الاستيراد والتصدير تلحق الضرر بالشركات الخاصة لتصنيع الحبوب. وهناك حاجة لتعزيز الثقة والتعاون بين المصدّرين والمستوردين من جهة وموظفي الجمارك في النقاط الحدودية. كما يعمل مصنّعي الحبوب للحصول على موافقة من أجل تشكيل إتحاد مستقل لهم، وإن عمليات تهريب الطحين الحكومي الموحد المدعوم بأسعار منخفضة إلى السوق المحلية (والذي يقدر بين 300-500 طن يومياً)⁸ من شأنها إلحاق الضرر بخزينة الدولة من جهة وبشركات المطاحن الخاصة ومستوردي الطحين من جهة ثانية. هناك حاجة أيضاً إلى إدخال تعديلات على نظام المعايير والمقاييس المتعلقة بتصنيع القمح والذي بحسب تعبير الشركات الخاصة لتصنيع الحبوب يلائم نوعية الأقماع المحلية السورية فقط. أو منح تراخيص دائمة للعمل على تصنيع الأقماع المحلية.

3 - 2 - 4 البنية النسبية في سلسلة القيمة للقمح

كما ذكر سابقاً، فإن الكمية الكبيرة من القمح (أكثر من 65%) تحول بشكل مباشر أو غير مباشر إلى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب كما يلي:

1 - المزارعون الكبار ومعظم المزارعين المتوسطين يبيعون إنتاجهم من القمح مباشرة إلى المؤسسة العامة والذي يتضمن تكاليف الإنتاج إضافة إلى تكاليف النقل إلى مستودعات المؤسسة العامة بالسعر السنوي الرسمي المعلن.

2 - قسم من المزارعين المتوسطين ومعظم المزارعين الصغار يبيعون إنتاجهم بسعر أدنى قليلاً من السعر الرسمي إلى تجار حبوب صغار (وسطاء) أو إلى منشآت تجارة وتصنيع الحبوب الخاصة متضمناً تكاليف الإنتاج فقط بدون تكاليف نقل. ومن ثم يقوم تجار الحبوب (الوسطاء) ببيع معظم الكميات التي جمعوها من المزارعين إلى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بالأسعار الرسمية، والباقي يباع إلى منشآت صناعية خاصة صغيرة أو إلى تجار حبوب كبار (تجار جملة) والذين بدورهم يوزعون الحبوب إلى تجار التجزئة في الأسواق المحلية مع هامش ربح.

حوالي 5% من إنتاج القمح يباع إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار التابعة إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بموجب عقود مسبقة مع المزارعين بالسعر الرسمي مضافاً عليه 20% كحافز لضمان إنتاج نوعية جيدة للبذار. وهناك نسبة من الإنتاج قد تصل إلى حوالي 25% يحتجز قسم منها عند المزارعين لاستعمالها كبذار للسنة التالية وكمية تستعمل في الاستهلاك المنزلي، ويمكن أن يباع القسم المتبقي للاستعمالات المختلفة في السوق المحلية أو يباع إلى شركات التصنيع الخاصة والمطاحن الخاصة.

تدفع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب قيمة القمح إلى المنتجين عبر المصرف الزراعي التعاوني فقط. بهذا يمكن للمصرف أن يقطع القروض المستحقة على المزارعين مسبقاً من قيمة القمح العائد لهم. لكن المزارعين الذين يبيعون محصولهم لتجار وسطاء أو لشركات التصنيع الخاصة بأسعار أدنى من السعر الرسمي، ربما يتهربون من دفع أقساط القروض المترتبة عليهم أو يتجنبون الإجراءات الإدارية والروتين اعتباراً من عملية التسليم واختبار العينات والتصنيف

...الخ، أو ربما يفضلون استلام قيمة مبيعاتهم مباشرة دون انتظار إجراءات المصرف الروتينية. ومن الضروري الإشارة إلى أن الإجراءات المعقدة والطويلة للمصرف الزراعي التعاوني سواء أثناء منح القروض أو خلال عملية التسويق، من شأنها جعل المزارعين رهينة بين أيدي التجار والوسطاء ومن ثم تؤثر سلباً على موقع المنتجين في سلسلة القيمة للقمح.

إن أهم المتعاملين في سلسلة القيمة للقمح هي المؤسسة العامة لجارة وتصنيع الحبوب، والتي تستلم الكمية الأكبر من القمح القاسي والطري المنتج. وهي تدير معظم العمليات والأنشطة التجارية عبر تبنيها السعر الرسمي، وكذلك تعتبر أكبر تاجر ومصدر للقمح وأيضاً أكبر مستورد خلال سنوات الجفاف، فهي تعمل في كلا المجالين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية للقمح.

إن كميات القمح المحولة إلى الشركة العامة للمطاحن من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب تتكون من 25% قمح قاسي ديوروم و75% قمح طري اعتباراً من عام 2008، وذلك من أجل إنتاج الطحين العام الموحد في القطر. ويحتفظ بالكميات المتبقية من القمح لدى المؤسسة العامة كمخزون استراتيجي والفائض يذهب معظمه للتصدير وكميات محدودة تباع إلى الشركات الخاصة لتصنيع الحبوب وفق العقود المبرمة معها.

يختلف مخطط تدفق القمح بحسب الأسعار السنوية الرسمية من جهة وبحسب كمية الإنتاج من جهة ثانية. وتبعاً لذلك فقد تباينت الكميات المستلمة من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب خلال الفترة 1999-2008 بحسب الجدول التالي.

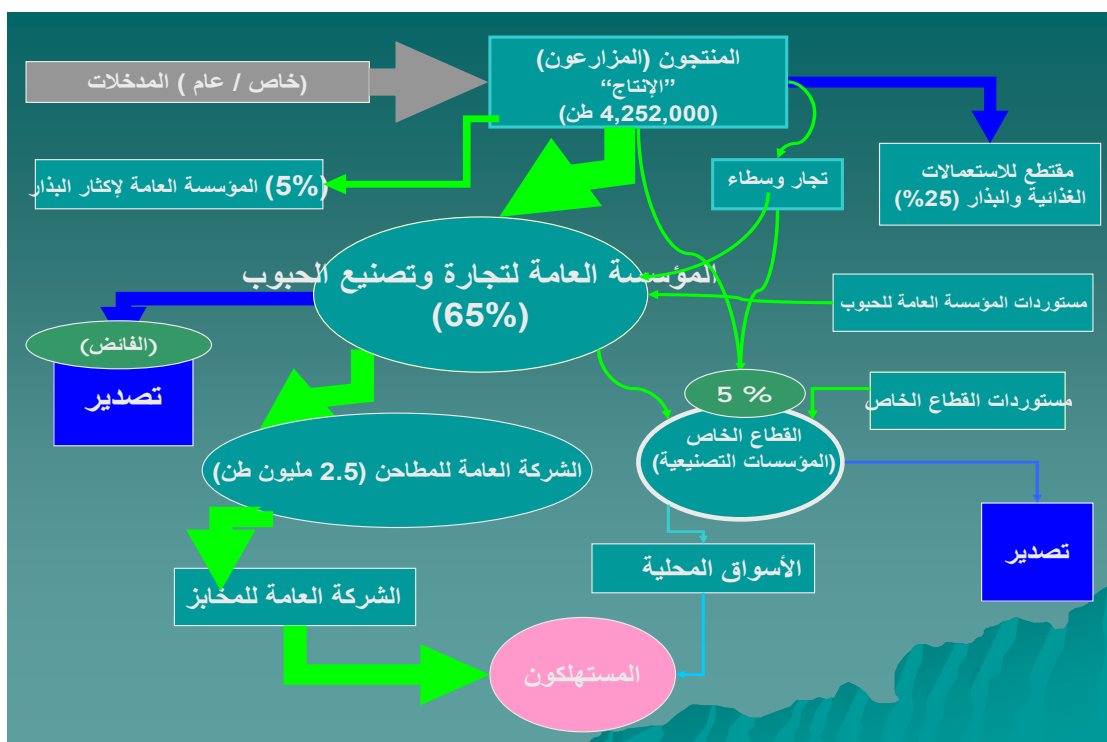
الجدول 18 النسبة المئوية السنوية لمشتريات القمح من قبل المؤسسة العامة، 1999-2008 (% من الإنتاج)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
46%	39%	66%	68%	72%	73%	77%	76%	63%	58%

المصدر: بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

كما أن الكميات المستوردة متفاوتة تبعاً لمعدل الاكتفاء الذاتي من القمح. وعلى سبيل المثال: سمح للقطاع الخاص باستيراد القمح منذ العام 2002، ويوقف الاستيراد سنوياً أثناء موسم حصاد وتسويق القمح المحلي. وكذلك فقد تم استيراد القمح الطري من قبل القطاع العام (المؤسسة العامة) فقط بسبب فترة الجفاف الأخيرة 2008/2007. كما أن الكميات المصدرة من القمح متفاوتة تبعاً لتوفر فائض متاح للتصدير. وقد تم تصدير القمح الطري من قبل القطاع العام فقط منذ عام 2003 حتى منتصف عام 2007. إضافة إلى أن احتياجات شركات التصنيع الخاصة للقمح تتطور مع الزمن، وكذلك العادات الاستهلاكية تتغير (تنوع الوجبات الغذائية) خاصة بالنسبة لاستهلاك الخبز.

الشكل 17 مخطط تفصيلي لتدفق القمح، متوسط الفترة 1998-2007



المصدر: بالاستناد إلى بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب- الشركة العامة للمطاحن- المؤسسة العامة لإكثار البذار- بعض الشركات الخاصة.

3 - 3 مناطق زراعة القمح الطري والقاسي والمكونات المحلية للإنتاج

3 - 3 - 1 الاتجاهات العامة لإنتاج القمح الطري والقاسي ديوروم في سورية

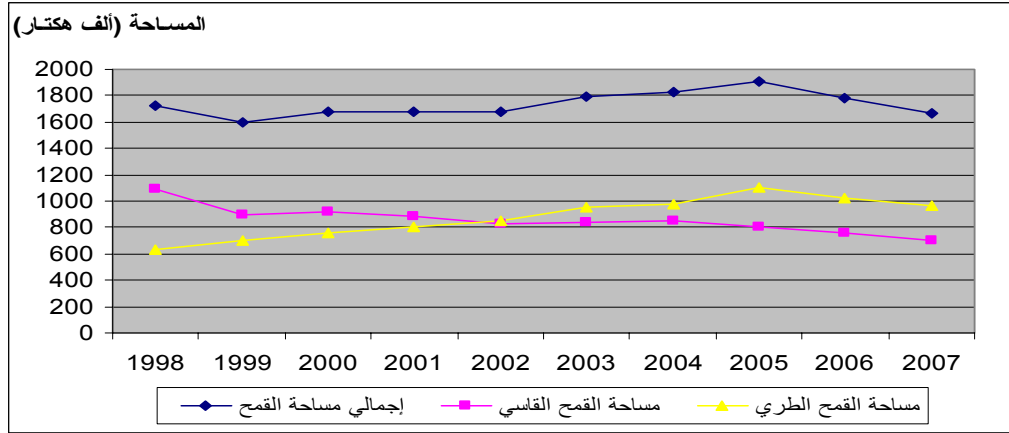
تنتشر زراعة القمح في جميع المحافظات والمناطق المروية والبعلية بنسب متفاوتة، ويعتبر من المحاصيل الشتوية. وهو من أهم السلع الغذائية المستهلكة غالباً على شكل خبز. ويندرج ضمن مجموعة المحاصيل الاستراتيجية، حيث يحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة لما له من أهمية بالغة في موضوع الأمن الغذائي. والهدف الكبير للحكومة هو ضمان الاكتفاء الذاتي من القمح.

يشغل محصول القمح حوالي 55% من إجمالي مساحة الحبوب بالمتوسط خلال الفترة 1998-2007، كما استحوذ على ما يقارب 50% من إجمالي المساحات المروية في سورية و70% من الأراضي المروية المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية. وقد شكلت قيمة محصول القمح بالمتوسط حوالي 83% من قيمة إنتاج الحبوب و21% من قيمة الإنتاج النباتي و13% من قيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1998-2007 بالأسعار الثابتة لعام 2000. وتنتج سورية كلاً من القمح القاسي والطري حيث يتركز إنتاج الطري في المحافظات الشمالية والشرقية من البلاد وبنسب أقل في المحافظات الوسطى ثم في المحافظات الجنوبية، في حين يزرع القمح القاسي ديوروم في جميع المناطق بنسب مختلفة ولكنه سائد أكثر قياساً بالقمح لطري في المنطقة الوسطى والجنوبية من البلاد.

3-3-1-1 المساحة

استقرت مساحة القمح في سورية خلال الفترة 1998-2007 تقريباً وقد كان معدل النمو السنوي قريب من الصفر إلى سالب - 0.4% سنوياً، لكن التفاوت في المساحة السنوية المزروعة يعود للظروف الجوية ومعدلات الأمطار. وقد ركزت الحكومة جهودها على التوسع الرأسى في الإنتاج بدلاً من التوسع الأفقى بسبب محدودية الأراضي القابلة للزراعة في سورية. وبلغت أدنى قيمة للمساحة المزروعة بالقمح 1603 ألف هكتار في عام 1999 وأعلى قيمة 1904 ألف هكتار في عام 2005 كما يظهر في الشكل 18 التالي:

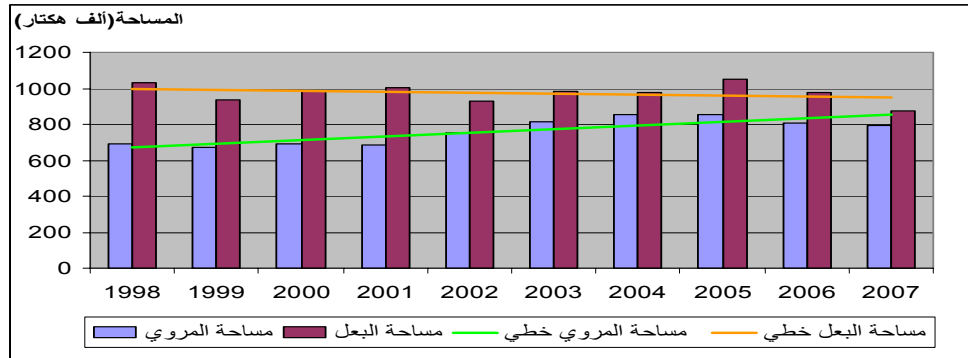
الشكل 18 إجمالي مساحة القمح في سورية، 2007-1998 (ألف هكتار)



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يتبين من الشكل 18 أن المساحة المزروعة بالقمح القاسي كانت أكبر من مساحة القمح الطري حتى العام 2002، فيما تزايدت مساحة الأقماع الطرية على حساب القمح القاسي ديوروم لباقي الفترة المدروسة. واستجابة للسياسات الحكومية في دعم التوسع الرأسى للإنتاج فقد زادت المساحات المروية بمعدل نمو سنوي حوالي 1.5% مقابل تراجع في المساحات البعلية المزروعة بالقمح بمعدل سنوي -1.8% وذلك للفترة 2007-1998 كما يتضح من خطي الاتجاه في الشكل 19.

الشكل 19 تطور مساحة القمح المروي والبعل، 2007 1998 (ألف طن)



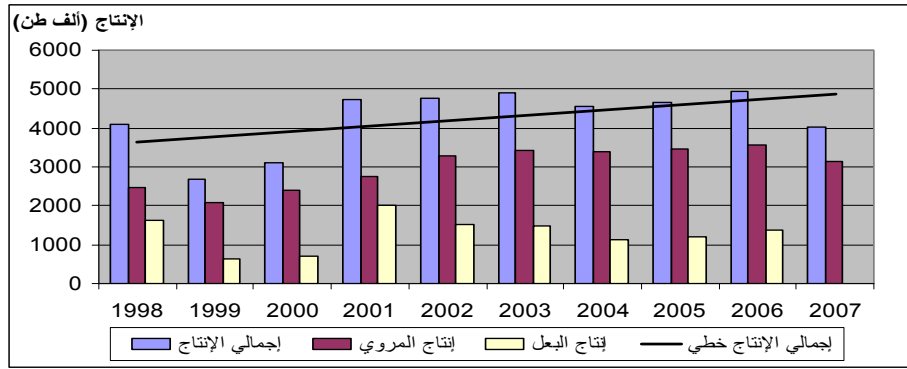
المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يوضح الشكل 19 أن المساحات المروية كانت أكثر استقراراً مع وجود تزايد تدريجي بينما كان التفاوت أكبر في المساحات البعلية لنفس الفترة.

3-3-1-2 الإنتاج

يتأثر إنتاج القمح في سورية بشكل كبير بالظروف المناخية، لذلك شهد الإنتاج الإجمالي خاصة البعل تقلبات خلال الفترة 1998-2007 بسبب المعدلات المطرية المتفاوتة وموجات الجفاف التي أثرت على البلاد خلال الفترة 1999-2000 والفترة 2007-2008 حيث الإنتاج في أدنى معدلاته. وعلى الرغم من أن خط الاتجاه يشير إلى تزايد طفيف في الإنتاج الإجمالي للقمح خلال فترة الدراسة لكن معدل النمو السنوي المحسوب بين بداية الفترة ونهايتها قارب الصفر. وقد انخفضت حصة القمح المنتج في الأراضي البعلية مع الزمن بمعدل سنوي حوالي 6% لصالح زيادة حصة القمح المروي استجابة لسياسات التوسع الرأسي في الإنتاج كما يتضح من الشكل 20.

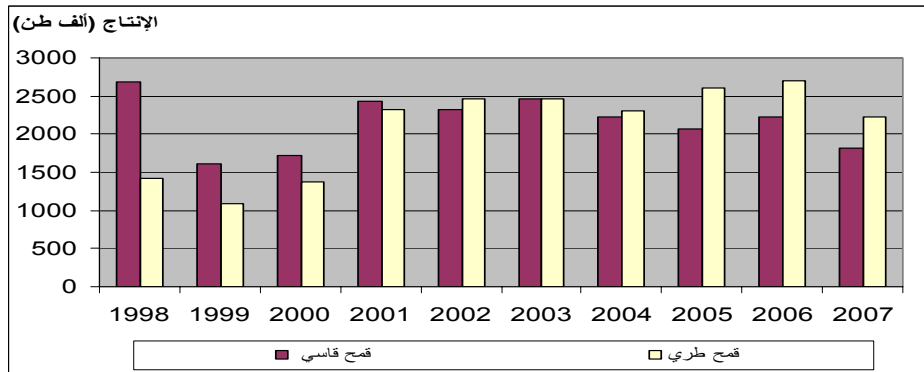
الشكل 20 تطور إنتاج القمح المروي والبعل في سورية، 1998-2007 (ألف طن)



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

كما يعرض الشكل 21 تطور الإنتاج الإجمالي من القمح القاسي والطرقي خلال الفترة 1998-2007.

الشكل 21 تطور إنتاج القمح الطري والقاسي ديوروم ، 1998-2007 (ألف طن)



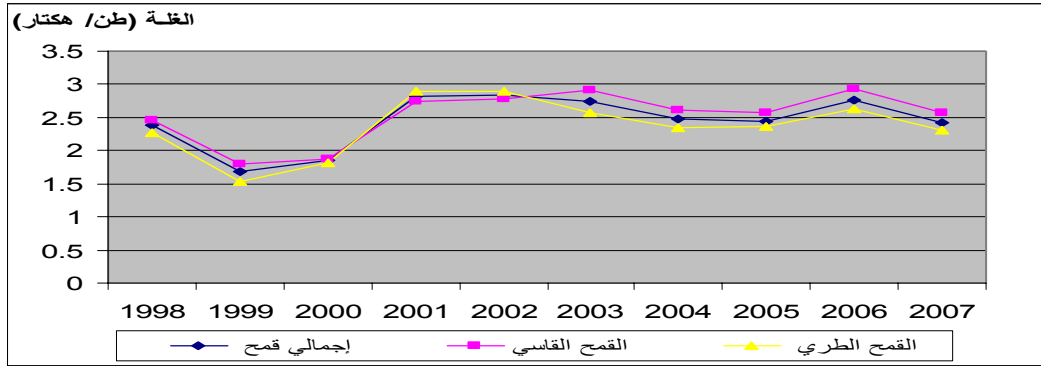
المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يلاحظ من الشكل 21 وجود تزايد في إنتاج القمح الطري اعتباراً من العام 2002 وذلك بمعدل نمو سنوي محسوب يقارب 5% على حساب تراجع إنتاج القمح القاسي ديوروم بمعدل قارب -4.2% لنفس الفترة، وذلك نتيجة للسياسات الحكومية في تشجيع التوسع في إنتاج القمح الطري عن طريق توزيع البذار إضافة إلى تخفيض الزيادة في سعر شراء القمح القاسي عن القمح الطري من المنتجين مؤخراً من ليرة واحدة للكيلو غرام إلى نصف ليرة للكيلو غرام، رغبة منها في زيادة حصة القمح الطري ليتناسب مع الخلطة الطحنية المقررة لتصنيع الخبز المحلي بنسبة 75% من طحين الأقماع الطرية إلى 25% من طحين القمح قاسي ديوروم، بعد أن كانت تتكون من 50% من كل صنف. علماً أن حاجة القطر السنوية من الطحين المخصص لتصنيع الخبز المحلي المدعوم تقارب 65% من الإنتاج السنوي للقمح في السنوات العادية. إضافة إلى حوالي 250 ألف طن تقطع كبذار للسنة التالية.

3-3-1-3 الغلة

تتأثر غلة الحبوب إلى حد كبير بمعدلات الهطول المطري والتقانات الحديثة في الزراعة ومستوى الخدمات المقدمة. وقد طرأت زيادة ملموسة على غلة القمح في وحدة المساحة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي نتيجة لسياسات التوسع الرأسي في الإنتاج عن طريق إدخال أصناف جديدة عالية الإنتاجية وتطور كفاءة استخدام عوامل الإنتاج. ولكن غلة القمح في الأراضي البعلية تتفاوت بين سنة وأخرى تبعاً لمعدلات الأمطار السنوية وتتراوح بين 0.5 طن للهكتار في سنوات الجفاف إلى 1,7 طن للهكتار بالمتوسط في السنوات ذات المعدلات المطرية المرتفعة، بينما تتراوح الغلة بالمتوسط بين 3-4 طن للهكتار بالنسبة للأقماع المزروعة في الأراضي المروية. ويقدم الشكل 22 عرض مقارنة لتطور الغلة بين الأقماع الطرية والأقماع القاسية وإجمالي القمح.

الشكل 22 تطور غلة القمح في سورية ، 1998-2008 (طن/هكتار)



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

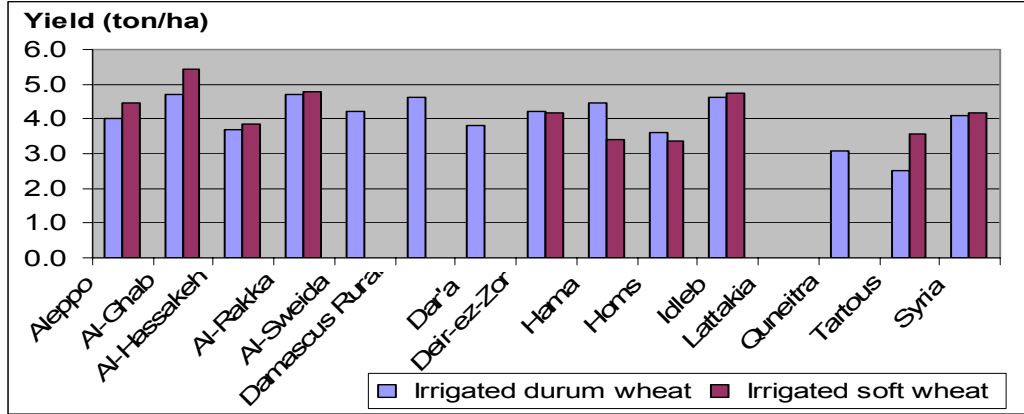
يلاحظ من الشكل 22 وجود فوارق طفيفة بين غلة الأقماع الطرية والقاسية مع ملاحظة تفوق غلة القمح القاسي على الطري وخاصة في السنوات الأخيرة.

توجد فوارق ملحوظة في غلة القمح بين المحافظات السورية. في عام 2007 كانت أعلى غلة للقمح المروي في ريف دمشق (4.88 طن/هكتار) وأدنى غلة كانت في طرطوس (2.89 طن/هكتار)، بينما كانت أعلى غلة للقمح في الأراضي البعلية في منطقة الغاب (3.31 طن/هكتار) وأدناها في طرطوس أيضاً (0.92 طن/هكتار). وتعود الاختلافات في الغلة

تبعاً لمناطق الاستقرار الزراعي أي معدلات الهطول المطري ونوع وتركيب التربة وكفاءة العمليات والخدمات الزراعية المقدمة.

بشكل عام فإن غلة القمح الطري المروي كانت أعلى قليلاً من غلة القمح القاسي ديوروم المروي في معظم المحافظات وكذلك كمتوسط غلة عامة للقمح في سورية ، كما يتضح من الشكل 23.

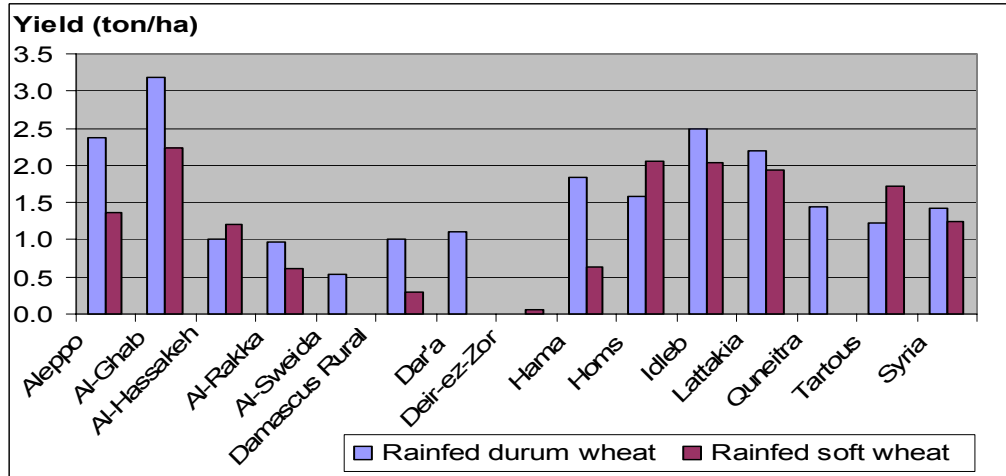
الشكل 23 غلة القمح الطري والقاسي المروي على مستوى المحافظات، لمتوسط الفترة 2002-2007(طن/هكتار)



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

كما أن الشكل 23 يبين أيضاً أن غلة القمح القاسي ديوروم المروي تفوقت في بعض المحافظات والمناطق المنتجة عن غيرها مثل: الغاب - الرقة - ريف دمشق - حماه - إدلب. ومن أجل القمح القاسي ديوروم والطري البعل: فقد كانت غلة قمح الديوروم البعل أعلى من غلة القمح الطري البعل في معظم المحافظات المنتجة للقمح وكذلك لمتوسط سورية. وتجدر الملاحظة أن غلة القمح القاسي ديوروم البعل كانت مرتفعة بشكل ملحوظ في منطقة الغاب ومحافظه حلب وإدلب واللاذقية عن غلة الديوروم البعل في المحافظات الأخرى، كما يستنتج من الشكل 24.

الشكل 24 غلة القمح الطري والقاسي البعل على مستوى المحافظات، لمتوسط الفترة 2002-2007(طن/هكتار)



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

ومن الجدير بالملاحظة أن بعض المحافظات متخصصة في زراعة القمح القاسي ديوروم فقط مثل محافظة ريف دمشق- درعا - القنيطرة - السويداء. وتمثل هذه المحافظات ما يقارب 21% من مساحة القمح البعل في سورية وحوالي 14% من إجمالي مساحة القمح القاسي ديوروم المروي والبعل.

تقوم الحكومة السورية بدعم وتوفير بذار القمح المحسن من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار والتي تستخدم تقنيات متقدمة في هذا المجال. وبالتالي تدعم الحكومة تطبيق التقنيات الحديثة والمتطورة بهدف زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف بالتعاون مع الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية التي تقدم الأصناف المحسنة من القمح إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار. وقد سطر هذا الهدف في استراتيجية التنمية الزراعية 2001-2010 والخطة الخمسية العاشرة 2006-2010. وكانت الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية قد حسنت إنتاجية بعض أصناف القمح في محطاتها إلى حوالي 7 طن/هكتار للقمح المروي و4 طن/ هكتار للقمح المزروع في الأراضي البعلية لمنطقة الاستقرار الأولى و 3 طن/هكتار في منطقة الاستقرار الثانية. ويقدم الجدول 14 عرضاً لمتوسط غلة القمح الطري والقاسي ديوروم على مستوى سورية وفي منطقة الاستقرار الأولى والثانية.

الجدول 19 متوسط الغلة للقمح الطري والقاسي في سورية وفي منطقة الاستقرار الأولى والثانية (طن/هكتار)

متوسط الغلة 2002-2007	البيان	مناطق الاستقرار ⁹
4.1	قمح قاسي ديوروم مروي	سورية
4.2	قمح طري مروي	سورية
1.4	قمح قاسي ديوروم بعل	سورية
1.2	قمح طري بعل	سورية
1.8	قمح قاسي ديوروم بعل	منطقة الاستقرار 1
1.1	قمح قاسي ديوروم بعل	منطقة الاستقرار 2
1.8	قمح طري بعل	منطقة الاستقرار 1
1.2	قمح طري بعل	منطقة الاستقرار 2

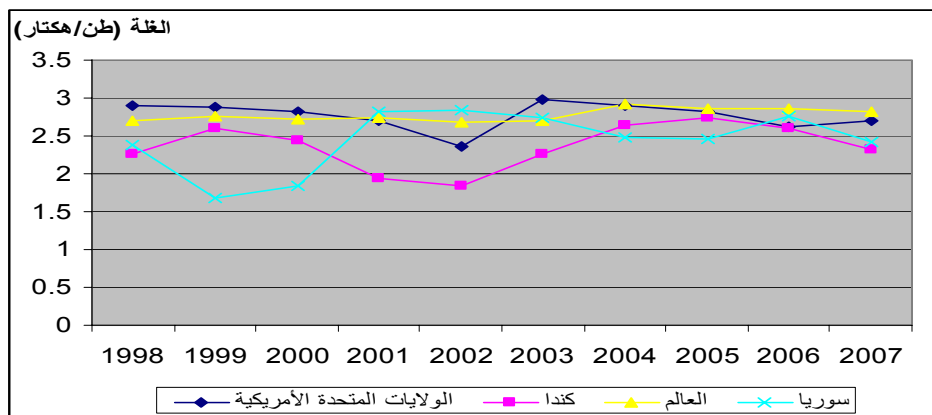
المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

وفقاً للجدول 16 يمكن القول أن الفارق بين غلة الأقمح القاسية وغلة الأقمح الطرية في سورية سواء المروية أو البعلية تعتبر محدودة، فقد تبين من الجدول أن متوسط الغلة للقمح الطري المروي على مستوى سورية أعلى من متوسط الغلة لقمح الديوروم المروي بحوالي 0.1 طن/هكتار. ولكن متوسط الغلة لقمح الديوروم البعل على مستوى سورية أعلى من متوسط غلة القمح الطري البعل بحدود 0.2 طن/هكتار. بهذا فإن زراعة القمح القاسي ديوروم في الأراضي البعلية بشكل عام تعتبر أكثر إنتاجية واقتصادية من زراعة القمح الطري. ولكن في منطقة الاستقرار الأولى تتساوى إنتاجية كل من قمح الديوروم والقمح الطري، وزادت إنتاجية القمح الطري لمتوسط سورية عن إنتاجية القمح القاسي في منطقة الاستقرار الثانية.

عند مقارنة متوسط غلة القمح في سوريا مع المتوسط العالمي للغلة وبعض أكبر الدول المنتجة في العالم، يلاحظ وجود تقلبات سنوية واضحة وحادة أحياناً على طول السلسلة الزمنية تعكس مدى تأثير إنتاج وإنتاجية القمح السوري بالعوامل الجوية، كما يبين المخطط وجود تحسن ملحوظ في غلة القمح السوري خلال الفترة 1998-2007 خاصة منذ العام

2001، وقد تطابق في بعض السنوات مع المتوسط العالمي للغلة ومتوسط الغلة في الولايات المتحدة الأمريكية وتوقع في عدد من السنوات على متوسط الغلة في كندا (قاعدة بيانات الفاو) كما هو مبين في الشكل 25.

الشكل 25 مقارنة تطور متوسط غلة القمح في سورية والعالم وبعض الدول المنتجة، 1998-2007 (طن/هكتار)



الصدر: قاعدة بيانات الفاو.

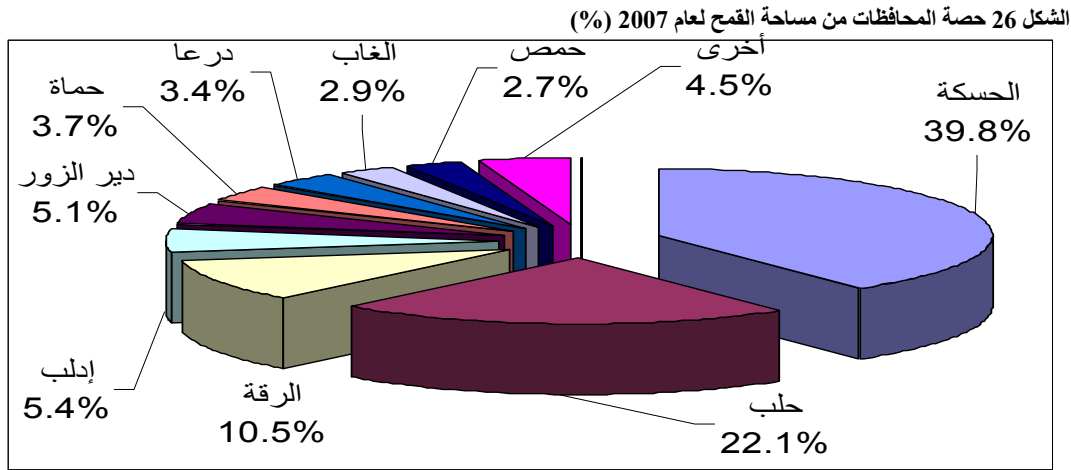
3-3-2 التخصص الجغرافي: توزيع إنتاج القمح القاسي والطري

كما ذكر سابقاً، يوجد القمح القاسي ديوروم في المناطق البعلية أكثر من القمح الطري. وتاريخياً يزرع صنف القمح القاسي حوراني بالأصل في المنطقة الجنوبية من سورية (منطقة حوران أو محافظة درعا) معتمداً على مياه الأمطار فقط. والمحافظات الأربعة الجنوبية من سورية (ريف دمشق - درعا - القنيطرة - السويداء) متخصصة بزراعة القمح القاسي ديوروم فقط، وعلى الأغلب وفقاً لنظام الزراعة البعلية. إضافة لذلك فإن غلة القمح القاسي ديوروم المزروع بعلأ في مناطق الغاب - حلب - حماه - إدلب - اللاذقية - الرقة، تتفوق بشكل ملحوظ على غلة القمح الطري البعل في نفس المناطق (الشكل 24). لذلك يعتبر القمح القاسي ديوروم المزروع بعلأ في هذه المناطق أو المحافظات إضافة إلى المحافظات الجنوبية من سورية أكثر أهمية من القمح الطري، وهو يمثل ما يزيد عن 62% من إجمالي إنتاج القمح البعل في سورية و 17% من إجمالي إنتاج القمح القاسي (المروي والبعل) في سورية. كذلك تشكل المساحة المزروعة بالقمح القاسي في المناطق المذكورة حوالي 51% من إجمالي مساحة القمح القاسي البعل في سورية و 26% من مجموع مساحة القمح القاسي ديوروم (مروي + بعل) على مستوى سورية. ومن جهة ثانية تعتبر محافظة الحسكة أهم وأكبر محافظة بالنسبة لإنتاج القمح في سورية. حيث تشكل مساحة قمح الديوروم البعل حوالي 39% من إجمالي مساحة القمح البعل فيها و 20% من إجمالي مساحة قمح الديوروم البعل في سورية. كذلك يمثل إنتاج القمح القاسي "ديوروم" البعل فيها ما يقارب 27% من إجمالي إنتاج قمح الديوروم البعل في سورية و 7% من مجموع إنتاج قمح الديوروم (المروي + البعل) في سورية (الأشكال: 26 - 27 - 28 - 29).

3-3-2-1 حصة المحافظات في مساحة القمح

تتركز المساحات التي تزرع بالقمح في المحافظات الشرقية والشمالية من البلاد، حيث النسبة الأكبر تقع في محافظة الحسكة حوالي 40% ثم حلب 22%. وعلى العموم فإن أكثر من 77% من مساحة القمح تقع في أربع محافظات هي:

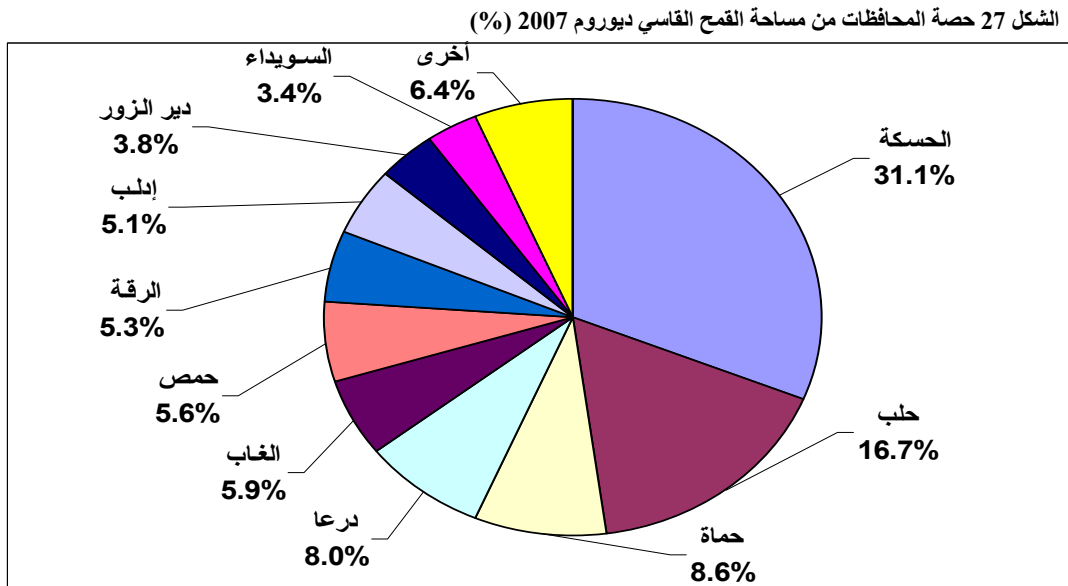
الحسكة - حلب - الرقة - دير الزور، بينما تتوزع المساحات المتبقية على المحافظان الأخرى بنسب قليلة نسبياً كما يتضح من الشكل 26.



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

3-3-2 مساحة القمح القاسي ديوروم

كما سبق، فإن حصة المساحة الإجمالية للقمح القاسي ديوروم كانت قد تراجعت خلا الفترة 1998-2007 من 63% في بداية الفترة إلى 42% في عام 2007 لصالح زيادة مساحات الأقمح الطرية بما ينسجم مع زيادة حصة طحين الأقمح الطرية في الخلطة المعدة لإنتاج الخبز المحلي الموحد والمدعوم حكومياً من 50% إلى 75%. وقد توزعت مساحة قمح الديوروم بين المحافظات وفق الشكل التالي:



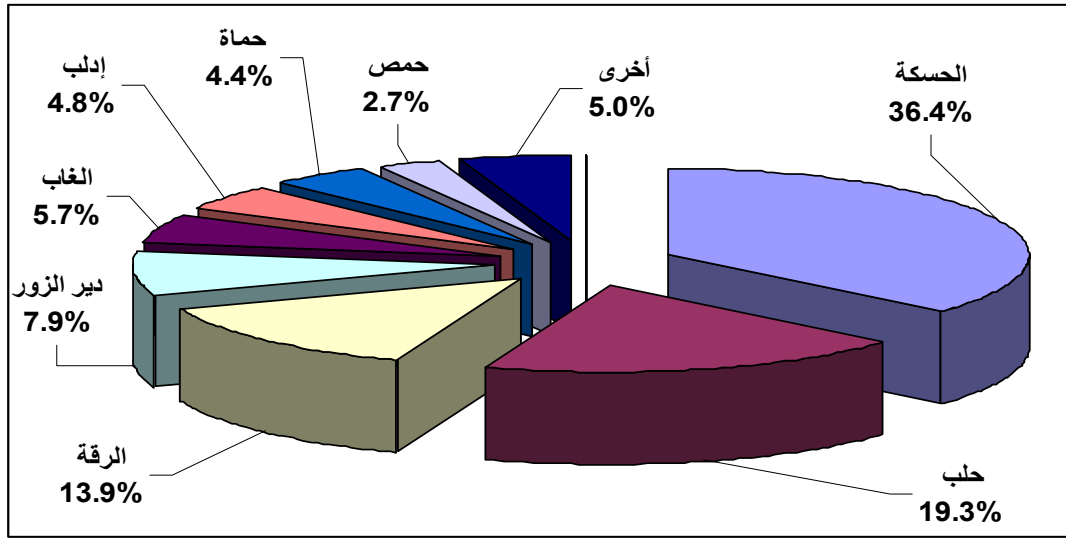
المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يتضح من الشكل 27 أن المساحات الأكبر تركزت في محافظتي الحسكة وحلب باعتبارهم أصلاً أكبر المنتجين للقمح في سورية، إلا أن باقي المحافظات الوسطى والجنوبية مع منطقة الغاب تساهم بحصة جيدة من المساحات التي تزرع بالقمح القاسي ديوروم، وكما ذكر سابقاً أن جميع المحافظات الجنوبية (ريف دمشق – القنيطرة - درعا- السويداء) لا تزرع سوى القمح القاسي.

3-3-2-3 حصة المحافظات في إنتاج القمح

يتوزع إنتاج القمح على المحافظات السورية وفق بيانات العام 2007 بحسب الشكل 28 التالي:

الشكل 28 حصة المحافظات من إنتاج القمح في سورية لعام 2007 (%)



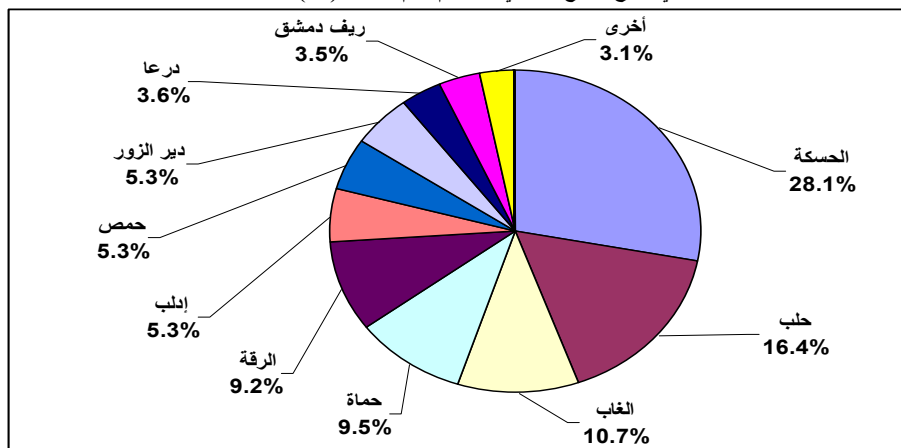
المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يشير الشكل 28 إلى أن إنتاج القمح في سورية - كما في المساحة المزروعة - يتركز في أربعة من المحافظات الشمالية والشرقية، ويمثل ما يزيد عن 77% من إجمالي إنتاج القمح وهي محافظة الحسكة - حلب - الرقة - دير الزور، فيما تنتج المنطقة الوسطى بما فيها الغاب إضافة إلى محافظة إدلب حوالي 18% من الإنتاج، والباقي ينتج معظمه في المنطقة الجنوبية وكمية محدودة تقارب 1% في المحافظات الساحلية. وتجدر الملاحظة إلى أن مساهمة المحافظات في إنتاج القمح تختلف من سنة إلى أخرى تبعاً للظروف الجوية والمعدلات المطرية ونسبة إنتاج البعل إلى المروي.

3-3-2-4 إنتاج القمح القاسي ديوروم

وصل إنتاج القمح القاسي ديوروم بالمتوسط إلى 2 مليون طن سنوياً خلال الفترة 1998-2007. وقد شكل بالمتوسط 45% من إجمالي القمح المنتج في سورية خلال الثلاث سنوات الماضية، بينما كان يشكل ما يزيد عن 65% من الإنتاج في بداية الفترة المدروسة. كما يتوزع الإنتاج إلى 77% قمح قاسي مروي و23% قمح قاسي بعل، وكما ورد سابقاً يزرع القمح القاسي ديوروم في جميع المناطق بنسب مختلفة ولكنه سائد أكثر مقارنة بالقمح الطري في المنطقة الوسطى والجنوبية من البلاد ويتوزع إنتاجه بين المحافظات السورية وفق الشكل 29 التالي:

الشكل 29 حصة المحافظات في إنتاج القمح القاسي ديوروم لعام 2007 (%)



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يوضح الشكل 29 أن القمح القاسي يتوزع على جميع المحافظات ، حيث المحافظات الشرقية والشمالية تساهم بما يقارب 64% من إجمالي إنتاج القمح القاسي ديوروم، بما يتناسب مع حصتها الكبيرة في إجمالي إنتاج القمح وتنتج المنطقة الوسطى حوالي 26% أما الجنوبية التي يسود فيها القمح القاسي حصراً يشكل إنتاجها ما يقارب 9%، وتساهم المنطقة الساحلية بحوالي 1% فقط من الإنتاج. وهناك محافظات تسود فيها الزراعات البعلية فقط لعدم وجود مصادر لمياه الري كالسويداء والقنيطرة ، بينما يشكل القمح القاسي المروي حوالي 54% من إجمالي القاسي ديوروم المنتج في محافظة درعا. كما أن القمح القاسي البعل معدوم في محافظات الرقة ودير الزور ويسود فيها فقط القاسي المروي إلى جانب الأقماع الطرية.

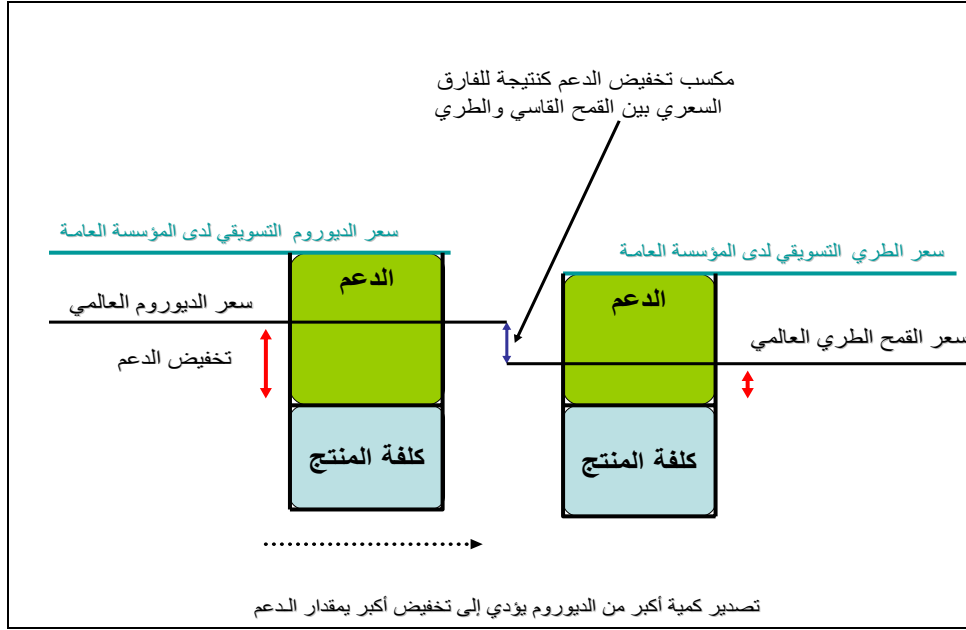
4 – التحليل المالي لتنافسية القمح القاسي ديوروم

4 – 1 الأثر المالي للاتجاهات البديلة في سعر تصدير قمح الديوروم

يمكن لسورية تخفيض التكلفة الاجتماعية لاستراتيجية الأمن الغذائي عبر تصدير القمح القاسي ديوروم وذلك عندما تكون تكاليف تصدير القمح في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب (فوب) أدنى من السعر العالمي (وهذه الحالة تتحقق في السيناريو المفترض رقم 2 لعام 2007 فيما لو حصل قمح الديوروم على علاوة سعرية مضاعفة بالنسبة للقمح الطري، ولكن بدون ضريبة أو عبء على المنتجين " صفحة 48"). وهذه الحالة المفترضة يمكن تحقيقها في حال تم تخفيض تكاليف الإنتاج والتصدير بنسبة كبيرة.

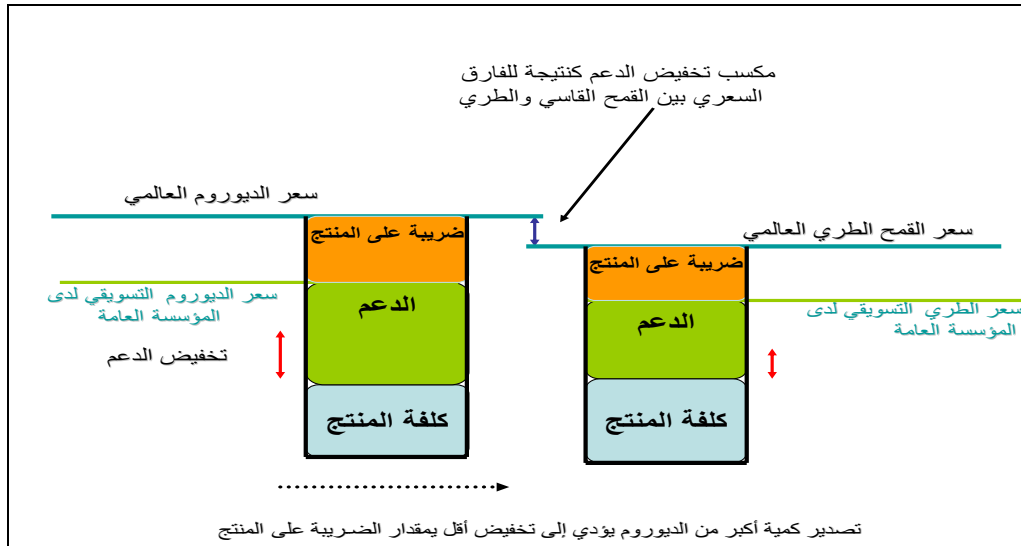
بشكل عام، الفكرة العالمية من كون قمح الديوروم يحرز أسعاراً أعلى بالمقارنة مع القمح الطري، فإن تصدير قمح الديوروم سوف يمكن سورية من تخفيض تكاليف الدعم المطبقة عندما يكون السعر التصديري (فوب) قريب من السعر الرسمي المدفوع إلى المنتج من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. ولأن السعر العالمي لقمح الديوروم أعلى من السعر العالمي للقمح الطري فإن تكلفة الدعم سوف تنخفض أكثر عندما تقوم سورية بتصدير قمح الديوروم بدل القمح الطري . كما هو موضح من خلال المخطط 31.

المخطط 30 الحالة الأساس قبل موجة ارتفاع أسعار القمح على الصعيد العالمي



عندما يكون سعر السوق العالمي للقمح أعلى من السعر الرسمي المدفوع للمزارع من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، فإن الفرق بين السعر المحلي الرسمي والسعر العالمي يمثل ضريبة أو عبء على المنتج أو دعم سالب ما لم يتم تحويل الزيادة في الأسعار العالمية إلى المزارع عن طريق الأسعار الرسمية المدفوعة من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. وفي كل الأحوال فإن الفرق في الأسعار العالمية لصالح قمح الدبوروم يمثل باستمرار فرصة لدى المؤسسة العامة لتخفيض تكاليف الدعم كما يعرض من خلال المخطط 31.

المخطط 31 الحالة الأساس بعد موجة ارتفاع أسعار القمح على الصعيد العالمي



4 - 2 مصدر التكلفة والسعر

تقوم الحكومة بتحديد الأسعار الرسمية لشراء القمح من المنتجين عبر المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، كما يتم أيضاً تحديد الأسعار على طول السلسلة التسويقية والتصنيعية العامة للقمح. وتتبنى الحكومة أسعار شراء القمح بعد اعتماد تكاليف الإنتاج الرسمية كمؤشر. بحيث تقوم وزارة الزراعة بإجراء دراسة سنوية حول متوسط تكاليف إنتاج القمح البعل والمروري في وحدة المساحة (هكتار) على مستوى كل محافظة وفي مناطق الاستقرار المختلفة وعلى مستوى القطر، باعتماد متوسط عام للغة المقدرة من أجل حساب تكاليف إنتاج الكيلو غرام الواحد من القمح. ومن الجدير بالذكر أن تكاليف الإنتاج بالنسبة للقمح القاسي ديوروم والطري متقاربة ضمن نظام الإنتاج الواحد وكذلك لا توجد فوارق كبيرة في الغلة.

يتضمن السعر الرسمي المعان للقمح تكاليف الإنتاج مضافاً إليه هامش ربح، وغالباً ما يترافق مع نسبة من الدعم الحكومي. وكانت الأسعار الرسمية لقمح الديوروم حتى العام 2007 تزيد عن أسعار القمح الطري بواقع واحد ليرة سورية للكيلو غرام، وبعد ذلك تم تخفيض الفرق إلى 0.5 ليرة للكيلو غرام. وعلى الرغم أن الأسعار الرسمية تراجع من قبل الحكومة بشكل سنوي إلا أنها لم تتغير حتى العام 2007 بسبب عدم وجود تغيرات على أسعار مدخلات الإنتاج الأساسية قبل أن عدلت الحكومة في أسعار المحروقات (المازوت)، والجدول 20 يعرض تطور الأسعار الرسمية للقمح خلال الفترة 1998-2008.

الجدول 20 تطور الأسعار الرسمية للقمح القاسي ديوروم والطري، 1998-2010 (ل.س/كغ)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القمح القاسي "ديوروم"	11.8	11.8	11.8	11.8	11.8	11.8	11.8	11.8	11.8	11.8	17	20	20.5
القمح الطري	10.8	10.8	10.8	10.8	10.8	10.8	10.8	10.8	10.8	10.8	16.5	19.5	20

المصدر: المجموعات الإحصائية السنوية- المكتب المركزي للإحصاء- أعداد مختلفة

مع ذلك فإن هذه الدراسة سوف تتبنى متوسط التكاليف الرسمية لإنتاج واحد طن من القمح خلال الفترة 1998-2007 وكذلك متوسط السعر الرسمي لنفس الفترة من أجل حساب مستوى الدعم المطبق خلال هذه الفترة. كذلك اعتمدت الدراسة بيانات العام 2007 باعتبارها سنة عادية بالنسبة إلى سورية من حيث الظروف المناخية والإنتاج والتسويق من أجل التحليل المالي حيث 2008 اعتبرت سنة جفاف ولم توقع خلالها المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب أي عقود جديدة لتصدير القمح، إضافة إلى عدم استقرار التكاليف بسبب ارتفاع أسعار المازوت وتحرير أسعار الأسمدة.

4 - 2 - 1 تخفيض تكاليف الأمن الغذائي من خلال تعظيم القيمة المضافة لقمح الديوروم

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في النظر بالطريقة التي يمكن من خلالها تحسين التكلفة الاجتماعية لاستراتيجية الأمن الغذائي وتخفيض تكاليف الأمن الغذائي من خلال تدخل حكومي أكثر ملاءمة، ومن ثم تعظيم القيمة المضافة للقمح القاسي ديوروم عبر تصديره بأسعار أعلى من أسعار القمح الطري وذلك ضمن أوضاع مختلفة:

- وفق الوضع الحالي لقمح الديوروم السوري في السوق العالمية.

- وفق موقع أفضل لقمح الديوروم السوري في السوق العالمية من خلال التركيز على النوعية الجيدة والإدارة الأنسب لقمح الديوروم السوري الأصل مع الأخذ بالاعتبار استقرار الإنتاج والتصدير.

4 - 2 - 2 تكاليف إنتاج وتسويق القمح وآلية التسعير

حتى موسم 2007 لا يوجد فرق كبير بالنسبة للمنتج بين تكاليف إنتاج الطن الواحد من القمح وفق نظام الزراعة البعلية أو المروية (الجدول 13)، لذلك سوف تتبنى الدراسة متوسطة تكاليف إنتاج مثقلة.

بلغ متوسط تكاليف الإنتاج الرسمية لقمح الديوروم المروي أو البعل خلال الفترة 1998-2007 حوالي 10800 ل.س/طن تتضمن تكاليف النقل. وكان السعر الرسمي¹⁰ الثابت للكميات المستلمة لنفس الفترة يقارب 11300 ل.س/طن. وعليه فإن هامش الربح بالنسبة للمنتج بالمتوسط يعادل 500 ل.س/طن.

يعتبر السعر الرسمي الذي يتقاضاه المنتج لقمح الديوروم بمثابة سعر المدخل عند مستوى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب باعتبارها التاجر الأساسي بالنسبة لتسويق القمح في سورية. ويمثل سعر التكلفة المقدر للتسويق الداخلي في المؤسسة العامة: متوسط سعر المدخل خلال الفترة 1998-2007 (11300 ل.س/طن) مضافاً إليه تكاليف التخزين المختلفة والتي تعادل حوالي 200 ل.س/طن ليصبح 11500 ل.س/طن. وتبيع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب القمح القاسي ديوروم إلى شركات التصنيع في القطاع الخاص بالسعر العالمي، بينما تسلم القمح إلى الشركة العامة للمطاحن بسعر التكلفة. ويمثل الفرق بين السعر الرسمي والسعر العالمي قيمة الدعم الحكومي لمادة القمح.

يتضمن سعر التكلفة المقدر للمصدر: التكلفة المقدر للتسويق الداخلي إضافة إلى تكاليف التصدير وصولاً إلى قيمة (فوب) (الذي يقارب 1100 ل.س/طن)، وبالتالي فإن إجمالي التكلفة لتصدير قمح الديوروم بالنسبة للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بالمتوسط خلال الفترة 1998-2007 يبلغ 12600 ل.س/طن (1100+11500). ويمكن تطبيق نفس الخطوات بالنسبة للقمح الطري مع الأخذ بالاعتبار تخفيض السعر الرسمي بمقدار 1000 ل.س/طن عن سعر القمح القاسي ديوروم للفترة 1998-2007، والجدول التالية تعرض باختصار أسعار القمح القاسي ديوروم والطري لمختلف المراحل.

الجدول 21 الأسعار التسويقية (الداخلية والتصديرية) لقمح الديوروم (ل.س/طن)

البيان	متوسط سعر المزارع	سعر التكلفة للمبيعات الداخلية في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب	سعر التكلفة للمبيعات الخارجية (التصدير) في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب
السعر (ل.س/طن)	11300	11500	12600

المصدر: معد التقرير، بالاستناد إلى بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

الجدول 22 الأسعار التسويقية (الداخلية والتصديرية) للقمح الطري (ل.س/طن)

البيان	سعر المزارع	سعر التكلفة للمبيعات الداخلية في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب	سعر التكلفة للمبيعات الخارجية (التصدير) في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب
السعر (ل.س/طن)	10300	10500	11600

المصدر: معد التقرير، بالاستناد إلى بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

4 - 2 - 3 آلية وتقدير الدعم

كما ذكر سابقاً، إن الفرق بين السعر العالمي الإستهراي للقمح عند الموائئ السورية مضافاً إليه تكاليف التأمين والرسوم الجمركية مع التكاليف الداخلية إلى نقطة المساواة، وبين السعر الرسمي الثابت مضافاً إليه تكاليف إجراءات التخزين يمثل مقدار الدعم الحكومي، إذا توفر. والسعر الرسمي الثابت لشراء القمح القاسي ديوروم والطري خلال الفترة 1998-2007 متضمناً تكاليف التخزين يصل إلى 11500 ل.س/طن لقمح الديوروم و 10500 ل.س/طن للقمح الطري.

بشكل عام، إن النسبة المئوية بالمتوسط لإجمالي كميات القمح المشتراة من قبل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب من إجمالي الإنتاج السنوي خلال فترة الدراسة (1997-2007)، والتي من الممكن أن تكون المؤسسة قد تسلمت نسبة من الدعم عليه يصل إلى حوالي 60% من الإنتاج (إضافة إلى الدعم المطبق على الطحين الموحد والخبز). ويمثل معدل الدعم: نسبة مقدار الدعم الإجمالي إلى إجمالي التكلفة بالسعر الرسمي للتسويق الداخلي. ولكن في عامي 2007 و2008 تسلمت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب نسبة 39% و46% على التوالي من الإنتاج السنوي للقمح، مع ذلك فإن الكميات المصدرة من القمح غير محددة بالكميات المشتراة سنوياً من قبل المؤسسة العامة، بل ترتبط بكميات المخزون الاستراتيجي المتوفرة من قمح الديوروم والقمح الطري من السنوات السابقة.

4 - 2 - 4 تقدير التخفيض الممكن في حجم الدعم

4 - 2 - 4 - 1 تحليل الدعم على التسويق الداخلي والخارجي في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب

1- سيناريو الواقع الراهن (سيناريو الأساس):

بني سيناريو الأساس بالاستناد إلى سنة "عادية" بالنسبة إلى سوق الحبوب العالمي قبل موجة ارتفاع أسعار القمح التي بدأت في النصف الثاني لعام 2007.

في عام 2007 اشترت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب 39% من إنتاج القمح القاسي ديوروم والطري بالأسعار الرسمية بقيمة إجمالية متضمنة تكاليف التخزين حوالي 17257 مليون ليرة سورية. إلا أن قيمة قمح الديوروم والقمح الطري بالأسعار العالمية عند نقطة المساواة لنفس السنة بلغت ما يقارب 24704 مليون ليرة سورية. وعليه فقد كان هناك دعم سالب أو عبء على المزارع المنتج في العام 2007 بالنسبة للتجارة الداخلية (بما يخص الكمية المشتراة من قبل المؤسسة العامة، والتي لم تستدرك التفاوت بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية إلا بعد العام 2008) بمقيمة

– 7447 مليون ليرة سورية على إجمالي القمح القاسي والطري بتأثير موجة ارتفاع أسعار القمح على الصعيد العالمي خاصة في النصف الثاني لعام 2007، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول 23 دعم التسويق الداخلي (مليون ل.س)

المجموع	القمح القاسي "ديوروم"	القمح الطري	البيان
17257	8147	9110	القيمة الإجمالية للمشتريات في المؤسسة العامة لتجارة وتسويق الحبوب (مليون ل.س)
24204	11104	13600	القيمة الإجمالية للمشتريات في المؤسسة العامة لتجارة وتسويق الحبوب بالسعر العالمي (مليون ل.س)
- 7447	- 2957	- 4490	الدعم أو الضريبة على التجارة الداخلية

المصدر: معد التقرير، بالاستناد إلى بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

وقد صدرت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في عام 2007 كميات من القمح الطري والقاسي ديوروم بقيمة 11727 مليون ليرة سورية تقريباً (كان متوسط السعر العالمي "فوب" الفعلي حوالي 225 دولار أمريكي للطن من القمح الطري و 255 دولار أمريكي للطن من قمح الديوروم). ولكن إجمالي تكاليف التصدير للقمح وصل حوالي 12826 مليون ليرة سورية، وبالتالي كان هناك دعم موجب على صادرات القمح بمعدل 10% للقمح الطري و 6% لقمح الديوروم أو 9% بالمتوسط لإجمالي الصادرات، كما يلي:

الجدول 24 دعم الصادرات (مليون ل.س)

المجموع	القمح القاسي	القمح الطري	البيان
12826	4206	8620	مجموع تكاليف التصدير (فوب) لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصدير الحبوب (مليون ل.س)
11727	3964	7763	قيمة الصادرات العالمية لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصدير الحبوب (مليون ل.س)
1099	242	857	الدعم أو الضريبة على الصادرات
9%	6%	10%	حصة الدعم (%)

المصدر: معد التقرير، بالاستناد إلى بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

2 – سينااريو 1 تخفيض صادرات القمح الطري

في هذا السيناريو المفترض تم تخفيض صادرات القمح الطري في سينااريو الأساس إلى الصفر وأصبحت الكميات المصدرة كلها من القمح القاسي ديوروم: الضريبة أو الدعم السالب في سينااريو الأساس بقي كما هو، ولكن الدعم الموجب على إجمالي صادرات القمح انخفض من 9% إلى 6% كما يلي:

الجدول 25 دعم الصادرات (مليون ل.س)

المجموع	القمح القاسي	القمح الطري	البيان
13569	13569	0	مجموع تكاليف التصدير (فوب) لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصدير الحبوب
12787	12787	0	قيمة الصادرات العالمية لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصدير الحبوب
782	782	0	الدعم أو الضريبة على الصادرات
6%	6%	0%	حصة الدعم (%)

المصدر: معد التقرير، بالاستناد إلى بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

3 - سينايريو 2 تحسين نوعية قمح الديوروم للحصول على أفضل علاوة سعرية

في سينايريو 2 المفترض تم تخفيض صادرات القمح الطري في سينايريو الأساس إلى الصفر مع زيادة العلاوة السعرية لقمح الديوروم إلى الضعف من 13% إلى 26% أعلى من سعر القمح الطري نتيجة لتحسين النوعية. العبء أو الدعم السالب على التجارة الداخلية بقي كما في سينايريو الأساس، ولكن معدل الدعم على إجمالي صادرات القمح تحول من 9% إلى - 4% (لا يوجد دعم بل ضريبة أو ربح على الصادرات لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب) كما يلي:

الجدول 26 دعم الصادرات (مليون ل.س)

المجموع	القمح القاسي	القمح الطري	البيان
13569	13569	0	مجموع تكاليف التصدير (فوب) لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصدير الحبوب
14176	14176	0	قيمة الصادرات العالمية لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصدير الحبوب
- 607	- 607	0	الدعم أو الضريبة على الصادرات
- 4%	- 4%	0%	حصة الدعم (%)

المصدر: معد التقرير، بالاستناد إلى بيانات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

مؤخراً من أجل عامي 2008 و 2009

أ- تم تعديل الأسعار الرسمية للقمح في عام 2008 لتصبح 16500 ل.س/طن للقمح الطري و 17000 ل.س/طن للقمح القاسي. والنتيجة وجود دعم إيجابي على التجارة الداخلية للقمح بمعدل 3.6% للقمح الطري و 6.5% للقمح القاسي الديوروم، وفي المتوسط وصل معدل الدعم 5% على إجمالي القمح عند مستوى التجارة الداخلية مع بقاء الأسعار العالمية على حالها، ولكن لا يوجد صادرات في العام 2008 بسبب الجفاف.

ب- في عام 2009 قامت الحكومة أيضاً بتعديل أسعار القمح إلى حوالي 20000 ل.س/طن نتيجة لارتفاع أسعار المدخلات (المازوت والأسمدة الكيماوية). وأصبح الفارق أكبر بين تكاليف الزراعة البعلية والزراعة المروية. والنتيجة

ازدياد حصة الدعم على مستوى التجارة الداخلية وأيضاً على مستوى التجارة الخارجية في حال وجود صادرات، مع عدم حدوث تغييرات كبيرة في الأسعار العالمية خلال هذه الفترة.

4 - 2 - 4 تحليل التكلفة والدخل في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب

تحلل هذه الطريقة الآثار المترتبة عند استبدال صادرات القمح الطري بصادرات القمح القاسي ديوروم مع تبني نفس تكاليف التجارة الداخلية في عام 2007 إضافة إلى تكاليف عمليات الطحن في الشركة العامة للمطاحن، وكذلك تكاليف التصدير التي طبقت في السيناريوهات السابقة. ومن ثم تتم المقارنة بين إجمالي دخل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بنتيجة بيع القمح إلى الشركة العامة للمطاحن، والذي يعادل قيمة الطحين الناتج عند طحن طن واحد من القمح (مكوّن من 75% طري و25% قاسي ديوروم)، مع الأخذ بالاعتبار معدل تحويل القمح إلى طحين والذي يقدر بـ 80%، حيث تتسلم المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب عبر الشركة العامة للمطاحن القيمة الناتجة من بيع الطحين إلى الشركة العامة للمخابز كبديل للقمح المباع، إضافة إلى قيمة النخالة كمنتج ثانوي والتي تقدر بـ 20% من قيمة الطحين. حيث يقارن هذا الدخل مع دخل المؤسسة العامة الناتج من تصدير طن واحد من القمح، ومعدل الدعم الصافي إلى إجمالي الدخل في هذا النظام عبر كل سيناريو، وقد تبني التحليل 4 سيناريوهات كما يلي:

1 - سيناريو الأساس مع عدم وجود صادرات

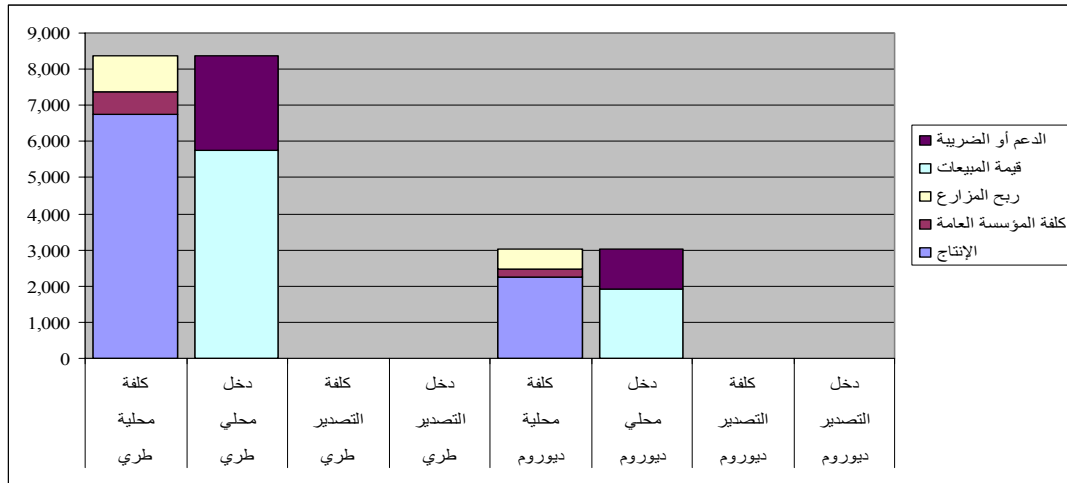
يعرض هذا السيناريو الحالة الفعلية للتكلفة والدخل في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بدون عملية التصدير، وبالتالي الربح أو الخسارة عند مستوى التجارة الداخلية نتيجة بيع طن واحد من القمح إلى الشركة العامة للمطاحن لإنتاج طحين موحد، إضافة إلى معدل الدعم في هذا النظام. حيث تمثل التكاليف قيمة شراء طن واحد من القمح بالأسعار الرسمية (75% طري و 25% قاسي ديوروم) بالإضافة إلى تكاليف التسويق الداخلي مضافاً إليها تكاليف إنتاج الطحين في الشركة العامة للمطاحن. ثم إجمالي قيمة المبيعات المتضمنة قيمة الطحين (80% من قيمة القمح) مع قيمة المنتجات الثانوية (النخالة). والفرق بين مجموع التكاليف ومجموع قيمة المبيعات في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يمثل الدعم المدفوع من قبل الحكومة وصافي الدعم (الفرق بين الدعم والضريبة أو العبء إذا وجد) منسوباً إلى إجمالي الدخل وصل إلى ما يقارب 33%. الجدول 23 التالي يفصل عمليات التسويق الداخلي في المؤسسة العامة، والشكل 32 يعرض معدل ربح المزارع والتكلفة والدخل عند المؤسسة العامة نتيجة للتجارة الداخلية وتكاليف الإنتاج ومعدل الدعم في النظام (مجموع الحسابات تمت على أساس المعدل الجديد للقمح الطري إلى القمح القاسي في الطحين العام الموحد).

الجدول 27 تقييم عملية التسويق الداخلي في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب من أجل طن واحد من القمح (ل.س)

مجموع القيم	ديوروم		طري		نوع القمح مكان السوق
	خارجي (تصدير)	داخلي (%25)	خارجي (تصدير)	داخلي (%75)	
10550	0	2825	0	7725	قيمة المشتريات
200	0	50	0	150	تكلفة التسويق الداخلي
640	0	160	0	480	تكلفة الطحن (مطحون)
11390	0	3035	0	8355	مجموع التكاليف
6400	0	1600	0	4800	قيمة مبيعات الطحين
1280	0	320	0	960	قيمة مبيعات منتجات ثانوية (نخالة)
7680	0	1920	0	5760	مجموع قيمة المبيعات لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب
3710	0	-1115	0	-2595	الربح أو الخسارة لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب
3710	0	1115	0	2595	قيمة الدعم
0	0	0	0	0	نسبة الضريبة
11390	0	3035	0	8355	صافي الدخل لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب
33%					نسبة الدعم الصافي إلى مجموع الدخل في النظام

المصدر: معد التقرير، بيانات مختصرة من جدول شامل.

الشكل 32 ربح المزارع والتكاليف والدخل الناتج من تسويق طن واحد من القمح الطري والقاسي "ديوروم" إلى الشركة العامة للمطاحن ونسبة الدعم



2 – سينااريو 1 مع تصدير القمح الطري فقط

يعرض هذا السيناريو بالإضافة إلى عمليات التسويق الداخلي، عملية التصدير للقمح الطري فقط عن طريق المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، ثم إجمالي قيمة المبيعات والدخل مع معدل الدعم في هذا النظام والذي يعادل 26%.

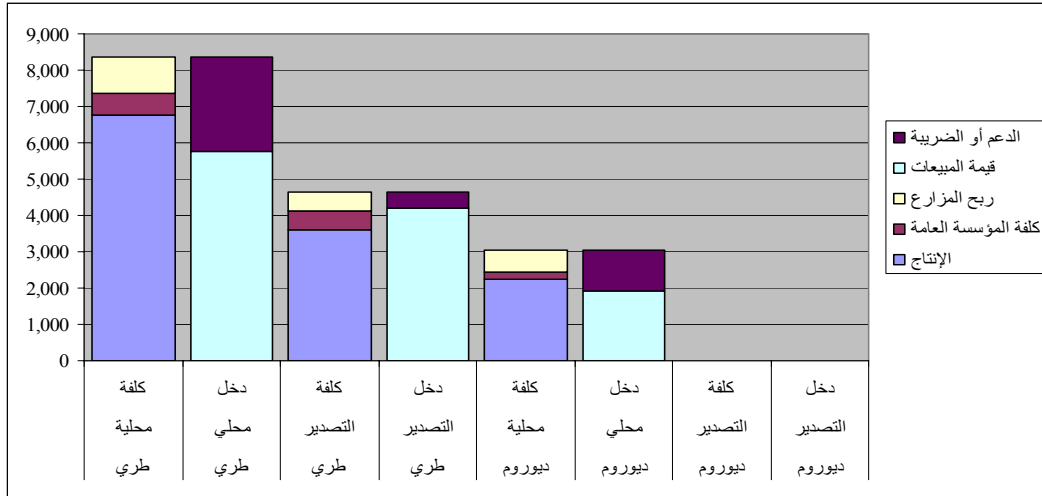
ويعرض الجدول 24 باختصار للسيناريو 1 كما يَصوِّر الشكل 33 مختلف الحصص وفق للبند والمتعاملين خلال النظام.

الجدول 28 تقييم عملية التسويق الداخلي والتصدير من أجل طن واحد من القمح في المؤسسة العامة (ل.س)

مجموع القيم	ديوروم		طري		نوع القمح
	خارجي (تصدير)	داخلي	خارجي (تصدير)	داخلي	مكان السوق
	0		4120		قيمة المشتريات
	0		80		تكلفة التسويق الداخلي
	0		440		تكلفة التصدير (فوب)
16030	0	3035	4640	8355	مجموع التكاليف
	0		4185		قيمة الصادرات
	0		-455		الربح أو الخسارة لدى المؤسسة العامة
11865	0	1920	4185	5760	مجموع قيمة المبيعات لدى المؤسسة العامة
4165	0	1115	455	2595	قيمة الدعم
0	0	0	0	0	نسبة الضريبة
16030	0	3035	4640	8355	صافي الدخل لدى المؤسسة العامة
26%					نسبة الدعم الصافي إلى مجموع الدخل في النظام

المصدر: معد التقرير، بيانات مختصرة من جدول شامل.

الشكل 33 ربح المزارع والتكاليف والدخل الناتج من تسويق طن واحد من القمح الطري والقاسي "ديوروم" إلى الشركة العامة للمطاحن وتصدير طن واحد من القمح الطري ونسبة الدعم



3- سيناريو 2 : استبدال تصدير القمح الطري بتصدير القمح القاسي ديوروم

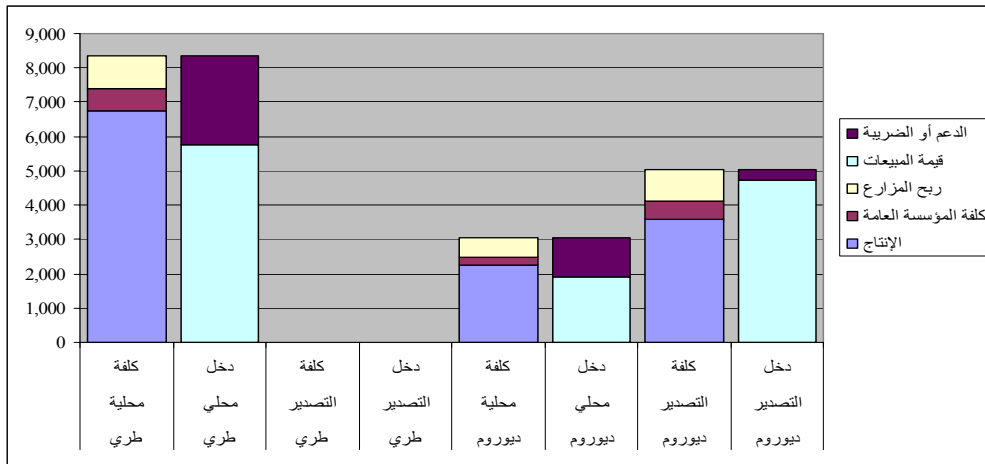
أيضاً في السيناريو 2 تبقى عمليات التسويق الداخلي كما في السيناريوهات السابقة، ولكن تم استبدال صادرات القمح الطري بالقمح القاسي ديوروم. والنتيجة انخفاض معدل الدعم الحكومي في هذا النظام من 26% إلى 24% نتيجة لازدياد إجمالي دخل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بتأثير إحلال قمح الديوروم في الصادرات محل القمح الطري مع سعر عالمي أعلى، كما هو موضح في الجدول 25 والشكل 34.

الجدول 29 تقييم عملية التسويق الداخلي والتصدير من أجل طن واحد من القمح في المؤسسة العامة (ل.س)

نوع القمح	طري (75%)		ديوروم (25%)		مجموع القيم
	داخلي	خارجي (تصدير)	داخلي	خارجي (تصدير)	
قيمة المشتريات		0		4520	
كلفة التسويق الداخلي		0		80	
كلفة التصدير (فوب)		0		440	
مجموع التكاليف	8355	0	3035	5040	16430
قيمة الصادرات		0		4743	
الربح أو الخسارة لدى المؤسسة العامة		0		- 297	
مجموع قيمة المبيعات لدى المؤسسة العامة	5760	0	1920	4743	12423
قيمة الدعم	2595	0	1115	297	4007
نسبة الضريبة	0	0	0	0	0
صافي الدخل لدى المؤسسة العامة	8355	0	3035	5040	16430
نسبة الدعم الصافي إلى مجموع الدخل في النظام					24%

المصدر: معد التقرير، بيانات مختصرة من جدول شامل.

الشكل 34 ربح المزارع والتكاليف والدخل في المؤسسة العامة الناتج من تسويق طن واحد من القمح الطري والقاسي "ديوروم" إلى الشركة العامة للمطاحن وتصدير طن واحد من قمح الديوروم ونسبة الدعم



4 - سيناريو 3: الحصول على علاوة سعرية مضاعفة لقمح الديوروم في الأسواق العالمية

إن التأثير الإيجابي لحصول قمح الديوروم على أسعار أعلى في السوق العالمية كنتيجة لتحسين النوعية في هذا السيناريو، انعكس في مجموع قيمة المبيعات وفي إجمالي دخل المؤسسة العامة، والدعم تحول إلى ضريبة عند مستوى

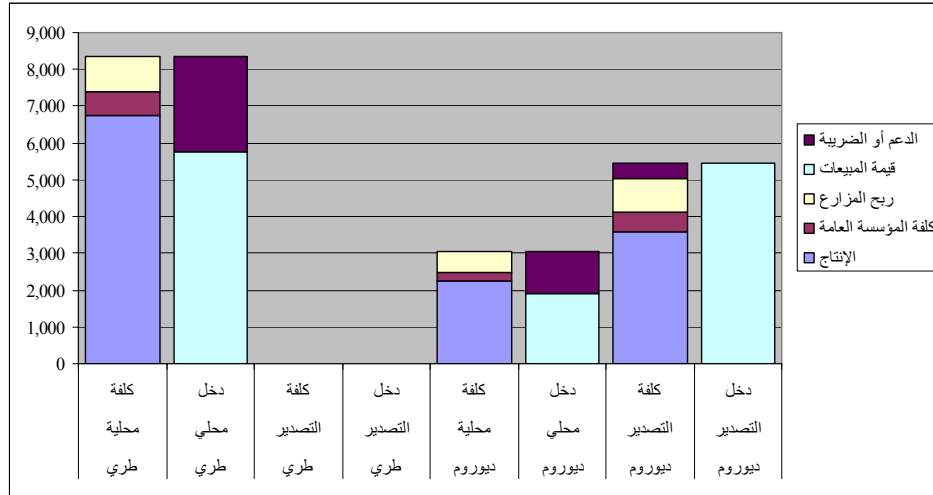
الصادرات وبالتالي فإن معدل الدعم الصافي إلى إجمالي الدخل في هذا النظام انخفض من 24% في السيناريو 2 إلى 19.7% في السيناريو 3. والجدول 26 يعرض بالتفصيل عملية التصدير ويبين وجود ضريبة لدى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في مستوى الصادرات بدل الدعم، كما يصور الشكل 35 السيناريو الجديد وخاصة عند مستوى صادرات قمح الديوروم والدخل.

الجدول 30 تقييم عملية التسويق الداخلي والتصدير من أجل طن واحد من القمح عند سعر أعلى لقمح الديوروم (ل.س)

مجموع القيم	ديوروم (%25)		طري (%75)		نوع القمح
	داخلي	خارجي (تصدير)	داخلي	خارجي (تصدير)	مكان السوق
	4520		0		قيمة المشتريات
	80		0		كلفة التسويق الداخلي
	440		0		كلفة التصدير (فوب)
16831	5040	3035	0	8355	مجموع التكاليف
	5441		0		قيمة الصادرات
	401		0		الربح أو الخسارة لدى المؤسسة العامة
13121	5441	1920	0	5760	مجموع قيمة المبيعات لدى المؤسسة العامة
3710	0	1115	0	2595	قيمة الدعم
401	401	0	0	0	نسبة الضريبة
16831	5040	3035	0	8355	صافي الدخل لدى المؤسسة العامة
20%					نسبة الدعم الصافي إلى مجموع الدخل في النظام

المصدر: معد التقرير، بيانات مختصرة من جدول شامل.

الشكل 35 ربح المزارع والتكاليف والدخل في المؤسسة العامة الناتج من تسويق طن واحد من القمح الطري والقاسي "ديوروم" إلى الشركة العامة للمطاحن وتصدير طن واحد من قمح الديوروم مع علاوة سعرية مضاعفة ونسبة الدعم



5 - يلخص الجدول التالي معدل الدعم الصافي إلى إجمالي الدخل في النظام، عن طريق تجميع وحساب نسبة الدعم الصافي (= مجموع الدعم - مجموع الضريبة) إلى إجمالي الدخل في المؤسسة العامة. وهذه النسبة تمثل مؤشر التخفيض المحتمل في تكاليف الدعم عند تغيير سياسات التسويق في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

السيناريو	نسبة الدعم الصافي
سيناريو الأساس، دون صادرات	33%
سيناريو 1 مع تصدير القمح الطري فقط	26%
سيناريو 2 مع تصدير قمح الديوروم فقط	24%
سيناريو 3 مع تصدير قمح الديوروم ومضاعفة العلاوة السعرية	20%

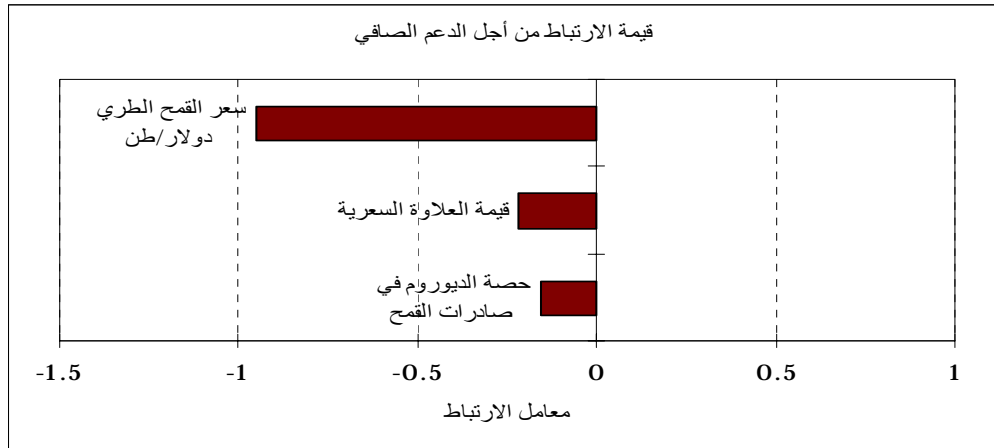
6 - تحليل الحساسية

إن تحليل الحساسية - باستعمال برنامج تحليل المخاطر الإلكتروني (@risk software) - يوضح أن هناك ارتباط عكسي مندرج من حيث القوة بين نسبة الدعم الصافي وسعر القمح المصدر ثم بين نسبة الدعم الصافي ومقدار العلاوة السعرية لقمح الديوروم ومن ثم بين نسبة الدعم الصافي وحصة القمح القاسي ديوروم في الصادرات. وتعبير آخر: عند ازدياد سعر القمح المصدر فإن نسبة الدعم الصافي تتناقص بشكل ملحوظ، كما أن ازدياد العلاوة السعرية لقمح الديوروم أو ازدياد حصته في صادرات القمح، فإن نسبة الدعم الصافي تتناقص بمعدل بسيط، وذلك كما هو معروض في الجدول والشكل التاليين.

الجدول 31 قيم معامل الارتباط من أجل الدعم الصافي

المدخلات	معامل الارتباط
حصة صادرات الديوروم	- 0.15414
العلوة السعرية للديوروم	- 0.21737
سعر القمح الطري (دولار أمريكي /طن)	- 0.95264

المصدر: معد التقرير، بيانات مختصرة من جدول شامل.

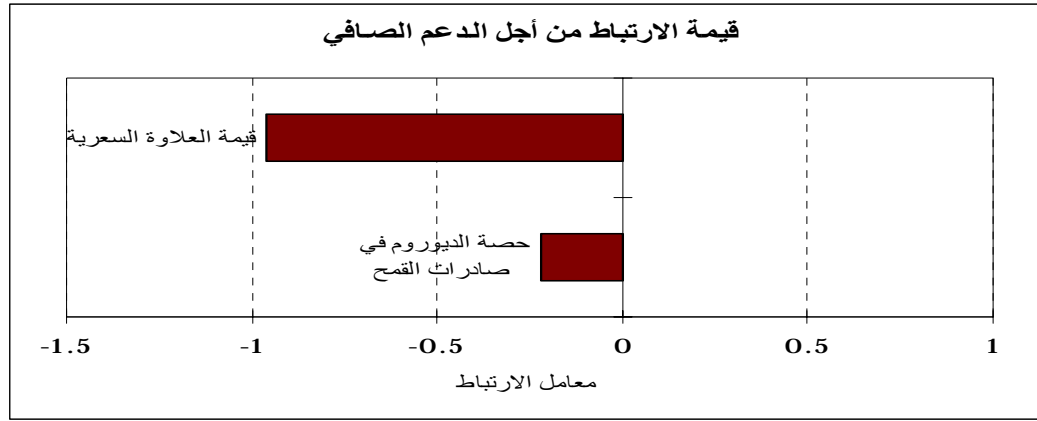


ولكن عندما يأخذ تحليل الحساسية بالاعتبار فقط عاملي زيادة العلاوة السعرية لقمح الديوروم وزيادة حصة الديوروم في القمح المصدر، فإن التحليل يبين أن مستوى العلاوة السعرية أكثر أهمية من حصة القمح القاسي ديوروم في صادرات القمح. وذلك يعني أن السعي باتجاه تحسين نوعية لقمح الديوروم ربما يكون أكثر فعالية من التوسع في تصدير هذا النوع بأي نوعية كان.

الجدول 32 قيم معاملات الارتباط من أجل الدعم الصافي بوجود عاملي العلاوة السعرية وحصة الديوروم في القمح المصدر

المدخلات	معامل الارتباط
حصة صادرات الديوروم	- 0.22
الخلاوة السعرية للديوروم	- 0.96

المصدر: معد التقرير، بيانات مختصرة من جدول شامل.



4 – 3 تصدير قمح الديوروم البعل بهدف تخفيف الضغط عن الأراضي المروية

أن الكلفة الفعلية لتصدير القمح القاسي ديوروم عوضاً عن القمح الطري، تمثل في الواقع كلفة استيراد القمح الطري أي سعر القمح الطري عند الموانئ السورية (سيف). بمعنى آخر: إن التوسع في إنتاج القمح الطري يمثل مشكلة بالنسبة إلى سورية بسبب محدودية الأرض والمياه. لذلك يمكن تبني استراتيجية تعزز وتسمح بالتوسع في زراعة القمح القاسي ديوروم في الأراضي البعلية (باعتبار القيود أقل من أجل الأرض والمياه مع كلفة إنتاج منخفضة) بهدف التصدير ومن ثم استيراد القمح الطري عند الحاجة.

بالأساس عند تحليل كفاءة أو مردود القمح الطري والقاسي، يمكن ملاحظة في النظام البعلي تفوق غلة القمح القاسي على القمح الطري وبالتالي فإن الغلة الأكبر الممكن الحصول عليها للقمح القاسي تكمن في الزراعة البعلية. وعند الأخذ بالاعتبار نمو الغلة فإن أعلى زيادة سجلت في حالة القمح الطري المروي والقمح القاسي "ديوروم" البعل، بينما أخفض زيادة في الغلة كانت في حالة القمح الطري البعل والقمح القاسي المروي. وعليه فهناك إمكانية للتخصص بين نظامي الزراعة المروي والبعل.

الجدول 33 متوسط الغلة بحسب نوع القمح ونظام الزراعة، 2007-1998 (طن/هكتار)

الفرق	نوع الزراعة				نوع القمح
	بعل		مروي		
	معدل النمو	الغلة	معدل النمو	الغلة	
2.65	0.34%	1.25	2.50%	03.9	طري
2.54	2.74%	1.34	0.44%	3.88	قاسي "ديروم"
		0.09		0.02	الفرق

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة.

إن التشكيل الأنسب يكمن في تخفيض إنتاج القمح الطري في المناطق لبعلية وزيادة إنتاج القمح القاسي ديوروم في هذه المناطق، ومن ثم يمكن تصحيح النسبة بين إنتاج القمح الطري والقاسي في الأراضي المروية، كما يتضح من الجدولين 24 و25. ومع الأخذ بالاعتبار التراجع التدريجي في الطلب المحلي على قمح الديوروم فإن إنتاج القمح القاسي ديوروم في المناطق المروية سوف يتراجع، وبالتالي يمكن استعمال القمح القاسي المنتج في المناطق البعلية من أجل الاستهلاك المحلي والتصدير. ومن الممكن تطوير هذا التحليل مع الأخذ بالاعتبار كفاية المياه المستعملة من أجل كل نوع من القمح ومن أجل المحاصيل الأخرى.

الجدول 34 متوسط إنتاج القمح الطري والقاسي بحسب نوع الزراعة، 2007-1998 (ألف طن)

نوع القمح	مروي	بعل
طري	1451	644
قاسي "ديوروم"	1543	613

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة.

الجدول 35 تركيبة معدلة ومحسنة بين الأقماع ونظم الزراعة (ألف طن)

نوع القمح	مروي	بعل
طري	1451+644=2095	0
قاسي "ديروم"	1543-644=899	613+644=1257

5 - خاتمة وتوصيات

إن تنافسية القمح السورية القاسي "ديوروم" في الوقت الراهن، لا تعتبر أداة مهمة من أجل تخفيض الكلفة الاجتماعية لسياسة الأمن الغذائي، إذا ما أخذنا بالاعتبار العلاوة السعرية المنخفضة لقمح الديوروم بالمقارنة مع القمح الطري، وكذلك الحصة المحدودة للقمح المصدر. والمظهر المقترح باستخدام الفارق سعري يبين أنه بالرغم من حصول القمح القاسي ديوروم بالمتوسط على علاوة سعرية مقارنة بالقمح الطري، فإن التباين في الواقع يبقى محدوداً من 10 إلى 15%، ومن ثم فالعائد المحتمل المتمثل في تخفيض تكاليف توفير القمح الطري للسكان السوريين من خلال تصدير قمح الديوروم أيضاً مقيد. ومع ذلك فإن الأخذ باستراتيجية حقيقية تركز على تنافسية قمح الديوروم، يمكن تطويرها بمعزل عن ربطها بهدف تخفيض كلفة الأمن الغذائي. وسوف يكون من الصعب جذب المزارعين باتجاه سلسلة قيمة عالية النوعية بالوقت الذي لا تزال الفرصة سانحة أمامهم للاستفادة من الدعم رغم إنتاج نوعية أدنى من قمح القاسي ديوروم. وعلاوة على ذلك فإن قرار المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب المتعلق بتصدير القمح القاسي

أو الطري لا يبنى حالياً على الطلب بل بالمقدمة مرتبط بمستوى الفائض المخزن لدى المؤسسة العامة، ولكن بناء الثقة والمصادقية مع الزبائن المحتملين يتطلب استقرار الصادرات من قمح الديوروم.

5 - 1 التغييرات الممكنة في وضع القمح القاسي في الزراعة السورية

يتضح من التغييرات المستمرة ضمن مستوى السوق المحلية وجود تراجع في دور قمح الديوروم في الأمن الغذائي (تحول في مكونات القمح المدعوم من 50% لكلا النوعين من القمح الطري والقاسي إلى 75% من القمح الطري و 25% من القاسي). مع ذلك يعتبر قمح الديوروم محصول مهم في النظام المزرعي السوري. وهو معروف بصفات نوعية عالية مترافقة مع بيئة محلية ملائمة للإنتاج، ومن غير الواضح حتى الآن إذا كانت هذه الميزة الطبيعية قد ترجمت بشكل مؤكد في الحصول على أسعار أعلى وفي رفع مساهمة الديوروم السوري في الأسواق الأجنبية التي يهيمن عليها كبار المصدرين. كما تتصف هذه الأسواق بمتطلبات نوعية عالية لقمح الديوروم من حيث الخدمات "اللوجيستية" والتجانس (أسواق الباستا أو المعكرونة).

من الممكن أن تكون السوق في شمال أفريقيا (الجزائر وتونس والمغرب) ذات متطلبات أقل بالنسبة لتصدير قمح الديوروم، وكذلك السوق التركية المجاورة التي قد تعاني من عدم الاكتفاء الذاتي في المستقبل. وسوف يأخذ قمح الديوروم السوري ميزة من الاتفاقات التجارية التي من شأنها تسهيل صادرات قمح الديوروم إلى هذه البلدان. وقد تصبح هذه الأسواق خيار مناسب بالنسبة للمؤسسة العامة لتجارة وتسويق الحبوب في حال رغبت بتصدير كميات كبيرة من قمح الديوروم لرفع كفاءة تحمل تكاليف سياسة الأمن الغذائي.

هناك خيار آخر يتمثل في تبني استراتيجية تركز على تطوير نوعية الصادرات السورية من قمح الديوروم تستهدف أقسام السوق ذات المتطلبات الأعلى في أوروبا وأمريكا الشمالية (من أجل تصنيع المعكرونة والاستعمالات الغذائية الأخرى). ومن الممكن أن تكون هذه الاستراتيجية خيار ملائم بالنسبة لمنتجين قمح الديوروم الذين يمكنهم إنتاج النوعية الأفضل، ألا أن الإدارة في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب قد لا تتبنى مثل هذه الاستراتيجية، بل تفضل استلام كميات كبيرة من القمح بالنوعية الحالية. وتبدو مهمة تصدير القمح من قبل المؤسسة العامة بمثابة إجراءات أو تدابير لتنظيم المخزون من هذه المادة (عندما تكون الصوامع ممتلئة تماماً يصبح هناك ضرورة لتفريغها وإدخال مخزون حديث الإنتاج للحفاظ على النوعية) بحيث يصدر الإنتاج القديم لتعزيز التجارة الخارجية وتثبيت التوازن الغذائي. وهذا يعني أن مستوى التصدير يتحدد بموجب المخزون الاستراتيجي في المؤسسة العامة، ولأن إستراتيجية المؤسسة لا تركز تماماً على النوعية والتسويق (رغم محاولاتها للحصول على أفضل الأسعار). وهذه يمكن أن تشكل مبرر لفتح باب التصدير أمام مؤسسات أخرى يمكن أن تهتم أكثر باستثمار التطورات المحتملة في تسويق قمح الديوروم السوري. بمعنى آخر، سوف تتطلب هذه الاستراتيجية ظهور مؤسسات محددة (عامة أو خاصة أو كليهما) تستطيع الاستثمار في ضمان النوعية على طول سلسلة القيمة، لمنع عمليات الغش المحتملة المتمثلة بتسليم نوعية متدنية من قمح الديوروم على أنها عالية النوعية. وكذلك سوف يتطلب الأمر عدم اعتبار قمح الديوروم فقط كمحصول استراتيجي يترافق مع استراتيجية الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال: يمكن الترخيص لشركة خاصة أو أكثر لتصدير قمح الديوروم بحيث تمتلك طاقة مرتفعة تمكنها من إدارة سلسلة قيمة عالية النوعية للقمح القاسي ديوروم داخل سورية.

5 - 2 تعزيز إنتاج قمح الديوروم في بعض المناطق السورية

في حال رغبت الحكومة في سورية بالإبقاء على الاستراتيجية الحالية المتعلقة بنظام زراعة القمح، يمكنها زيادة وتعزيز إنتاج القمح القاسي ديوروم دون حصول تراجع كبير في إنتاج القمح الطري. وفقاً للمعلومات والبيانات التي عرضت حول الغلة والإنتاج ومناطق إنتاج القمح بنوعيه القاسي والطري يمكن استنتاج ما يلي:

1 - يمكن التوسع أكثر في زراعة القمح القاسي ديوروم في بعض المناطق المروية والتي تعطي مردوداً متميزاً عن مردود القمح الطري مثل مناطق (الغاب - الرقة - ريف دمشق - حماه - إدلب) .

2 - وفقاً للتجربة التاريخية، يوجد القمح القاسي أكثر من الطري في جزء كبير من المنطقة الوسطى والجنوبية من سورية والتي هي بالأصل متخصصة بإنتاجه سواء منه البعل أو المروي، وذلك قد يعود إلى توافر شروط مناخ خارجية ملائمة لنمو ونضج القمح القاسي .

3 - يعتبر القمح القاسي وخاصة الديوروم أكثر تحملاً للجفاف ومقاوم للأمراض والآفات¹¹ التي تصيب القمح في بعض السنوات عند توفر ظروف مناخية محددة وتسبب خسائر كبيرة في الإنتاج . (مثل: مرض صدأ القمح الذي أصاب محصول القمح في أعوام 1994 - 2002 - 2004 - 2007، وكانت الأضرار على القمح القاسي أقل بكثير من الطري). وهنا يمكن زراعة القمح القاسي في المناطق المصابة بالموسم السابق . وقد انتشر مرض الصدأ في عدة دول منها: تركيا عام 1992 وإيران في عامي 1996 و2000، مسبباً خسائر كبيرة في محصول القمح لهذه الدول.

إذاً تعزيز تمركز إنتاج القمح القاسي ديوروم عالي النوعية في المناطق الأكثر جفافاً يمكن أن يدعم ويسهل استراتيجية التنمية الزراعية المتعلقة بصيانة الموارد المائية.

المراجع

- الشريف، محمود. الميزة النسبية لسلسلة القمح السلعية - المركز الوطني للسياسات الزراعية - سوريا، 2009.
- تراسي سويت، سيمون زودياك. المسؤولية المشتركة والميزة التنافسية للأمة- مركز كوبنهاغن- تموز 2002.
- لانسون، فريدريك. دراسة الميزة النسبية - المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق، سوريا، 2005.
- لانسون، فريدريك. محاضرات حول تقييم تنافسية الزراعة السورية لسلاسل قيمة مختارة - مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية "سيراد"، فرنسا، 2009.
- ميمي لي ، ميل لوريل- جيمس انترشولتس ، تفضيلات المشتريين لقمح الديوروم - مراجعة المركز الدولي للغذاء والأعمال المتعلقة بالتصنيع الزراعي (2000) 366-353، 2001.
- وديع، محمد عدنان. القدرة التنافسية وقياسها - سلسلة جسر التنمية -العدد الرابع والعشرون- المعهد العربي للتخطيط - الكويت. ديسمبر/ كانون الأول 2003-السنة الثانية.
- ويستليك، مايك. قطاع المحاصيل الاستراتيجية - المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق، سوريا، 2001.
- خضر، أحسان. مؤشرات أداء التجارة الخارجية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت، أبريل 2005.
- المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية - وزارة الزراعة، سوريا.
- المجموعات الإحصائية السنوية - المكتب المركزي للإحصاء- سوريا.
- المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب - بيانات وتقارير سنوية.
- التجارة الزراعية السورية - تقرير دوري - المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا 2007 - 2008.
- دليل زراعة القمح - مديرية الإرشاد الزراعي - وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سوريا.
- تحليل متكامل لسلسلة القيمة لقطاعي القطن والحماضيات في سورية - دراسة معدة للبنك الدولي - معهد التنمية الياباني - حزيران 2009.
- تقرير قسم الزراعة في الولايات المتحدة، (2007).
- خصائص النشا وميزات طحين الباستا (المعكرونة)، تقييم الزجاجية والمحتوى من النشا لحبوب قمح الديوروم السوري: تأثير الخميرة، تقرير بحثي - إعداد: غسان الخياط، جهاد السمان وآخرون - متوفر على الموقع (cbrennan@plymouth.ac.uk).
- قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية - دمشق، سوريا.
- قمح الديوروم (2007-2008) منظور الوضع الراهن ، 2007/12/5 - هيئة الحبوب الكندية - دراسة تقنيات RVA (2009/9/15)، متوفرة على الموقع (THE HORSE' S MOUTH).
- مذكرة حول أبحاث القمح - الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في سورية - وزارة الزراعة، 1996/1995.
- واقع الغذاء والزراعة في الجمهورية العربية السورية-تقرير دوري-المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2009.